

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ثورة يناير 2011 وأثرها على ارتفاع وتيرة العنف السياسي في مصر

إعداد

رَبِي راسم محمد حسين

إشراف

د. عثمان عثمان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2016م

ثورة يناير 2011 وأثرها على ارتفاع وتيرة العنف السياسي في مصر

إعداد

رَبِي راسم محمد حسين

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/12/20م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

1. د. عثمان عثمان / مشرفاً ورئيساً

.....

2. د. أيمن طلال / متحناً خارجياً

.....

3. د. نايف أبو خلف / متحناً داخلياً

الاهداء

إلى الأيدي الطاهرة التي أزالته من أماننا أشواق الطريق ورسمت المستقبل بخطوط
من الأمل والثقة

إلى الذين لا تفيهم كلمات الشكر والعرفان الجميل أبي، أمي، إخوتي، أخواتي وأصدقائي
إلى كل من وقف إلى جانبي وساعدني في إتمام هذا العمل ومعهد الطريق أمامي للوصول
إلى مفاتيح العلم

الشكر والتقدير

لا بد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية أن نقف وقفةً نعود بها إلى الأعوام التي قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا الكثير بأذليهم في ذلك جهوداً كبيرة، فقبل أن نمضي لا بد أن نتقدم بالشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتي الأفاضل

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة في إتمام هذا العمل وأخص بالذكر الدكتور عثمان عثمان لإشرافه على هذه الرسالة ولتقديمه النصائح والإرشاد وتوجيهي إلى الطريق الصحيح

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

ثورة يناير 2011 وأثرها على ارتفاع وتيرة العنف السياسي في مصر

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة: ربي راسم محمد حسين

Signature:

التوقيع: ربي حسين

Date:

التاريخ: 2016/12/20

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	الإقرار	
و	فهرس المحتويات	
ك	الملخص	
1	الفصل الأول خطة ومفاهيم الدراسة	1
2	مقدمة الدراسة	1.1
4	مشكلة الدراسة وأسئلتها	2.1
6	فرضية الدراسة	3.1
6	أهمية الدراسة ومبرراتها	4.1
7	أهداف الدراسة	5.1
8	منهجية الدراسة	6.1
9	حدود الدراسة	7.1
9	فصول الدراسة	8.1
11	أدبيات الدراسة	9.1
14	الإطار النظري	10.1
16	مفاهيم الدراسة	11.1
16	العنف	1.11.1
17	العنف السياسي	2.11.1
18	أشكال العنف السياسي	3.11.1
19	المفاهيم المرتبطة بمفهوم العنف السياسي	4.11.1
19	العنف السياسي والإرهاب السياسي	1.4.11.1
20	العنف السياسي والصراع السياسي	2.4.11.1
21	الثورة	5.11.1
22	المفاهيم المرتبطة بمفهوم الثورة	6.11.1
22	الثورة والانقلاب	1.6.11.1

الصفحة	الموضوع	الرقم
23	الثورة والحركة الاحتجاجية	2.6.11.1
24	الاستبداد	7.11.1
26	الفصل الثاني: العنف السياسي قبل ثورة 25 يناير 2011	2
27	العنف السياسي في فترة حكم جمال عبد الناصر	1.2
28	طبيعة العلاقة بين عبد الناصر والإخوان المسلمين	1.1.2
31	طبيعة العلاقة بين عبد الناصر والحركة الشيوعية	2.1.2
33	حقوق الإنسان والحريات السياسية في عهد عبد الناصر	3.1.2
33	الحريات السياسية	1.3.1.2
35	حرية الصحافة	2.3.1.2
36	عسكرة النظام	3.3.1.2
36	العنف السياسي في فترة حكم أنور السادات	2.2
36	سياسات السادات بعد توليه الحكم	1.2.2
38	سياسة أنور السادات تجاه تيار اليسار (الناصريين والشيوعيين)	1.1.2.2
39	سياسة أنور السادات تجاه الإخوان المسلمين	2.1.2.2
40	تأثير السلام مع إسرائيل على العلاقة بين السادات والإخوان المسلمين	1.2.1.2.2
41	صدى الثورة الإسلامية في إيران على العلاقة بين السادات والإخوان المسلمين	2.2.1.2.2
42	السادات والديمقراطية المقيدة	2.2.2
43	السادات والمواطن المصري العادي	3.2.2
45	العنف السياسي في فترة حكم حسني مبارك	3.2
45	سياسات مبارك بعد وصوله إلى الحكم	1.3.2
46	سياسات مبارك تجاه النشطاء السياسيين	1.1.3.2
47	قمع الطلاب داخل الجامعات	2.1.3.2
48	قمع الحريات الصحفية	3.1.3.2
49	دور المؤسسة الأمنية في أحداث العنف	2.3.2
50	آليات المؤسسة الأمنية في إحكام قبضتها على الأوضاع في مصر	3.3.2
51	انخراط مجموعات البلطجية في ممارسة العنف السياسي	1.3.3.2

الصفحة	الموضوع	الرقم
51	ممارسة مجموعات المتحرشين للعنف السياسي	2.3.3.2
52	خلاصة	4.2
54	الفصل الثالث: التعريف بثورة يناير/كانون الثاني 2011	3
55	تعريف بثورة يناير المصرية	1.3
56	شعار الثورة	2.3
56	أسباب قيام الثورة	3.3
57	الأسباب المباشرة لاندلاع الثورة	1.3.3
60	الأسباب غير المباشرة لاندلاع الثورة	2.3.3
62	أحداث الثورة	4.3
64	تنحي مبارك عن الحكم	5.3
65	ضحايا الثورة	6.3
65	دور الشباب خلال الثورة	7.3
67	خصائص الحركات الشبابية	1.7.3
69	الحركات الشبابية بعد تنحي مبارك عن الحكم	2.7.3
70	المواجهة بين الحركات الشبابية والمجلس العسكري	3.7.3
71	الإعلام المحلي والأجنبي خلال الثورة	8.3
74	مكاسب الثورة	9.3
77	الانتقادات الموجهة للثورة	10.3
79	وصول مرسي إلى الحكم	11.3
82	الفصل الرابع: العنف السياسي بعد تولي مرسي الحكم وحتى الانقلاب	4
83	المعارضة الشديدة لمرسي منذ توليه الحكم	1.4
86	عام من الأزمات المتكررة	2.4
87	أسباب الأزمات المتكررة	3.4
89	الوضع السياسي الداخلي (الانفلات الأمني)	4.4
91	أحداث العنف في فترة حكم مرسي	1.4.4
94	الوضع الأمني في سيناء	2.4.4
95	أحداث العنف في مصر من منظور مؤيدي مرسي	5.4

الصفحة	الموضوع	الرقم
96	أحداث العنف في مصر من منظور معارضي مرسي	6.4
98	الثورة المضادة	7.4
101	فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بقوة السلاح	8.4
103	مخطط عزل مرسي	9.4
104	الدور الأردني في الإطاحة بمرسي	1.9.4
105	الدور الإسرائيلي في الإطاحة بمرسي	2.9.4
107	الدور الخليجي في الإطاحة بمرسي	3.9.4
110	دور محمد دحلان في الإطاحة بمرسي	4.9.4
112	الدور الأمريكي في الإطاحة بمرسي	5.9.4
114	دور وسائل الإعلام المصرية في الإطاحة بمرسي	6.9.4
119	استخدام الدين في الخطاب الإعلامي	1.6.9.4
120	تسويق الانقلاب على مرسي إعلامياً	2.6.9.4
121	الفصل الخامس: العنف السياسي خلال فترة حكم عبد الفتاح السيسي	5
123	وسائل السيسي في الهيمنة على مؤسسات الدولة	1.5
123	السيطرة على قوات الأمن (الجيش والشرطة)	1.1.5
125	السيطرة على وسائل الإعلام	2.15
127	الهيمنة على القضاء والمحاكم	3.1.5
129	إحكام السيطرة على الوضع الداخلي المصري باستخدام العنف	2.5
130	سياسات السيسي تجاه الإخوان المسلمين	1.2.5
133	سياسات السيسي تجاه المواطن المصري العادي	2.2.5
134	منع التظاهر في ميدان التحرير	3.2.5
135	الاعتقال والقمع والتعذيب داخل السجون	4.2.5
138	تضييق الخناق على طلبة الجامعات	5.2.5
141	الاعتداء على الحريات الصحفية	6.2.5
144	استخدام الدين في تبرير القمع	7.2.5
145	الوضع الأمني في سيناء	3.5

الصفحة	الموضوع	الرقم
147	القمع والإقصاء يدفع بأعداد من المصريين إلى الانضمام للجماعات المتطرفة	4.5
149	الفصل السادس: الآثار المترتبة على ظاهرة العنف السياسي في مصر	6
150	الآثار السياسية لظاهرة العنف	1.6
151	تضييق الخناق على الحقوق والحريات	1.1.6
152	زعزعة أسس الديمقراطية	2.1.6
154	عسكرة الحياة السياسية	3.1.6
155	انعدام الثقة بمؤسسات الدولة	4.1.6
156	الآثار الاقتصادية لظاهرة العنف	2.6
156	تراجع المؤشرات الاقتصادية	1.2.6
158	تراجع السياحة	2.2.6
160	الآثار الاجتماعية لظاهرة العنف	3.6
160	انتشار الفوضى الاجتماعية	1.3.6
161	ازدياد الاضطرابات النفسية	2.3.6
162	العنف السياسي يقود إلى العنف الاجتماعي	3.3.6
163	الآثار الحقوقية لظاهرة العنف	4.6
163	افتقار المواطن المصري لأبسط الحقوق والحريات	1.4.6
166	ارتفاع معدلات انتهاك حقوق الإنسان	2.4.6
167	الآثار الأمنية لظاهرة العنف	5.6
167	الافتقار إلى الأمن والاستقرار	1.5.6
169	تفاقم الوضع الأمني في سيناء	2.5.6
173	الخاتمة والنتائج والتوصيات	
178	قائمة المصادر والمراجع	
b	Abstract	

ثورة يناير 2011 وأثرها على ارتفاع وتيرة العنف السياسي في مصر

إعداد

رَبِي راسم محمد حسين

إشراف

د. عثمان عثمان

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر ثورة يناير 2011 على ارتفاع وتيرة العنف السياسي في مصر، وذلك من خلال البحث في الأسباب والعوامل التي أدت إلى ازدياد هذه الظاهرة في السنوات الخمس التي تلت اندلاع الثورة، والآثار والنتائج المترتبة على استمرار العنف السياسي في ظل وجود تهديد حقيقي يندر بتفاقم هذه الظاهرة، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على هذه الأسباب والعوامل التي زادت من حدة العنف السياسي في مصر، والنتائج التي ترتبت على ذلك.

قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن ثورة يناير 2011 جاءت كرد فعل على الفساد وسوء الأوضاع الاقتصادية والاستبداد في مصر، وبالتالي فإنها جاءت لتحسين الأوضاع الاقتصادية والتخلص من القهر والظلم الذي استمر طويلاً منذ عهد حسني مبارك وما قبله، لكن ما حصل على أرض الواقع جاء مغايراً للتوقعات، لتتفاقم الأوضاع بعد الثورة وتتفجر ظاهرة العنف السياسي وتنتشر على نطاق واسع، لتتحول مع الوقت إلى ظاهرة ديناميكية تبادلية تصاعدت حدتها في المرحلة الحالية، خاصة وأنها تأثرت بعوامل داخلية وخارجية وقفت ورائها وعملت على زيادتها.

تناولت الدراسة ظاهرة العنف السياسي قبل الثورة وبعدها، من خلال ربط مجريات الأحداث قبل الثورة وتأثيرها والدور الكبير الذي لعبته الظروف والعوامل التي كانت سائدة قبل الثورة في اندلاعها، وكيف أثرت سياسات الحكومة والوسائل التي استخدمتها في التعامل مع المعارضين في إشعال فتيل العنف السياسي، لتنتشر هذه الظاهرة على نطاق واسع وتطال شرائح واسعة من أبناء الشعب المصري.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي، والمنهج التاريخي لإثبات فرضية الدراسة والإجابة عن أسئلتها.

خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أبرزها أن ظاهرة العنف السياسي كانت موجود قبل الثورة، لكن حدتها ووتيرتها ارتفعت بشكل كبير بعد الثورة، فقد مارست السلطات المصرية المتعاقبة على الحكم العنف السياسي كوسيلة للمحافظة على وجودها في الحكم ومنع وجود أي معارضة حقيقية لها، وبالتالي فإن العنف السياسي في مصر مؤسساتي جاءت به مؤسسات الدولة وأجهزتها، التي تعاملت بسياسات قمعية شديدة لم تتناسب مع أفعال المواطنين التي تمثلت في التظاهر والتعبير عن حقهم في تغيير الأوضاع السيئة التي عانوا منها على مدى سنين طويلة.

كما أن ظاهرة العنف السياسي حملت الكثير من الآثار السلبية التي انعكست على كافة مناحي الحياة المصرية، فأصبح من الصعب التعامل معها وإيجاد حلول لها على المدى القريب. كما أدت هذه الظاهرة إلى تربع الأجهزة الأمنية على عرش الساحة السياسية، وانعدام ثقة المواطن بالنظام الحاكم.

بالإضافة إلى أن ترهيب المواطنين وممارسة العنف ضدهم أدى إلى خوفهم من الانخراط في الحياة السياسية، وبالتالي لم يسمح بوجود معارضة حقيقية، فدائماً ما يكون الحصول على السلطة سبباً في قمع الآخر وإقصائه، والعمل بشكل مستمر على إضعافه وترهيبه حتى لا يعود للمنافسة مجدداً، وها ما حصل في حالة وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم، حيث لم تتقبل أطراف داخلية وخارجية وصول الإسلام السياسي إلى الحكم، وسرعان ما عملت على إفشال حكمهم وإظهارهم كمنظمة إرهابية لا تستحق البقاء في الحكم.

وبعد وصول السيسي إلى الحكم لم تتغير الأوضاع نحو الأفضل، ولم تتخلص مصر من المشاكل التي رافقتها لسنين طويلة والتي وعد السيسي بحلها، وترافق مع هذا الوضع تزايد في ظاهرة العنف السياسي التي ارتفعت بشكل غير مسبوق مخلفةً ورائها آثاراً أصبح من لعصب التعامل معها وإيجاد حلول لها في الفترة الحالية.

الفصل الأول
خطة ومفاهيم الدراسة

الفصل الأول

خطة ومفاهيم الدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

يعتبر العنف السياسي ظاهرة عالمية مركبة لها جذورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، والتي عرفت المجتمعات البشرية كافة بدرجات مختلفة وبصور وأشكال متعددة، لعل هذه الظاهرة من بين الظواهر المجتمعية التي لازمت الحياة السياسية العربية خلال عقود طويلة وأثرت عليها بشكل كبير، خاصة وأنه يتم استخدام العنف من مواقع متعددة في الفضاء السياسي العربي لحسم النزاعات والخلافات والاستقواء لكسب مواقع سياسية جديدة، مما أدى إلى عسكرة الحياة السياسية بحيث أضحت العنف ظاهرةً شبه ثابتةً في الحياة العربية العامة.

فعلى الغالب لا تقود الاختلافات الفكرية والسياسية في ظل مجتمع غير ديمقراطي، إلا إلى مزيد من الخلافات والنزاعات التي تتطور مع الوقت إلى استخدام العنف، كما أن تباين الآراء قد يتحول إلى شكل من أشكال الجماعات المتحاربة التي تبدأ عادةً بوسائل غير عسكرية كالعنف اللفظي، الذي ينتهي بممارسة القوة والعنف فعلياً على أرض الواقع.

ففي ظل هذا الوضع تضمحل مظاهر الحوار والعتو والتسامح، وتسود العقلية المتطرفة المتعصبة العنيفة، حتى تصبح ظاهرة العنف بشكل عام الظاهرة الأبرز في الحياة السياسية غير الديمقراطية بشكل عام والعربية بشكل خاص. لقد تمت ممارسة هذه الظاهرة بشكل متكرر ودائم من قبل القوى السياسية التي سيطرت على الحياة السياسية، وأصلت لفكرة العنف ووفرت لها المبررات والمسوغات النضالية والسياسية، حتى شاعت هذه الظاهرة وانتشرت بشكل كبير، وتراكمت بشكل واضح حقائق العنف والتطرف، إلى أن أصبحت العقلية المتطرفة بغض النظر عن أيديولوجيتها وخلفيتها السياسية تمارس العنف تجاه مخالفيها في الفكر والرأي والموقف.¹

¹ محفوظ، محمد، "العنف السياسي .. مقارنة أولية"، صحيفة الرياض. <http://www.alriyadh.com/23749>

وتعتبر هذه الظاهرة مركبة ومتعددة ومتداخلة من حيث الأسباب والأشكال، ذلك أنها الوسيلة التي يتم استخدامها في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي وحسم المشاكل الداخلية عندما تفشل الوسائل السلمية في إحداث التغيير المطلوب، حتى باتت المنطقة العربية تشهد انتشاراً كبيراً للعنف السياسي الذي قادها إلى مستويات خطيرة تهدد المنطقة بحروب دامية وحالات استنزاف شديدة للمجتمعات البشرية وإمكاناتها ومواردها الطبيعية والاقتصادية.

إن ظاهرة العنف السياسي الداخلي ظاهرة ليست جديدة، بل هي ظاهرة قديمة وليست طارئة مارستها القوى السياسية والاجتماعية المختلفة سواء تلك الموجودة في الحكم أو المعارضة، أو حتى بين القوى السياسية نفسها، وزادت هذه الظاهرة لتضيف مخاوف جديدة إثر اندلاع العنف المسلح على نطاق واسع، وبات العنف السياسي يمثل إشكالية كبيرة تعاني منها معظم الدول العربية، هذه الظاهرة التي ارتبطت وأثرت بشكل مباشر على حياة الناس ومصالحهم ومكتسباتهم، ليس هناك ظاهرة أخطر منها أثرت بشكل مباشر على حياة الأفراد، وأدت إلى اضطراب تنظيمات المجتمع، وشل حركة ونمو وتطور الدولة، عدا عن الخسائر المادية والبشرية، والفوضى الاجتماعية المترتبة عليها والتي تقود إلى الخراب الاقتصادي، وإلى دمار مصالح وقيم المجتمع بصورة جذرية.¹

وفي ظل ما تعانيه المجتمعات العربية من أزمات عديدة، منها أزمة الهوية وغياب القدوة الحسنة، واهتزاز القيم والمعايير، وتزعزع الثقة في النظم والحكام، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وممارسة الأنظمة للعنف لإحداث التغييرات داخل المجتمعات، أصبح المواطن العربي يعاني من تزايد الإحساس بالفراغ الفكري والثقافي والاعتراب داخل بلده، هذه الأزمات شكلت ولا تزال تشكل قوة دافعة لانخراط المواطنين في جماعات وتنظيمات تكون في بعض

¹ الشيمي، محمد نبيل، "العنف السياسي في العالم العربي .. دواعيه وتداعياته"، الحوار المتمدن، 2010/5/19.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215970>

الأحيان متطرفة توفر لهم البيئة المناسبة للتعبير عن حقهم في رفض ما يقوم به النظام والاحتجاج على الأوضاع الحالية.¹

وبدأ المواطن العربي يعبر عن رفضه لما تقوم به الحكومة من خلال ما سمي بثورات الربيع العربي التي انطلقت من تونس في 17 كانون الأول/ديسمبر عام 2010، وامتدت هذه الثورات إلى أكثر من قطر عربي حتى وصلت إلى مصر في 25 كانون الثاني/يناير عام 2011،² ولم يكن العنف حاضراً في بداية الثورة المصرية، فقد تدفقت الجماهير على اختلاف الدين والمذهب والأيدلوجية إلى الميادين والساحات فأزالت كافة الحواجز لتشكل كتلة صلبة هدفها إنجاز الفعل الثوري، الذي عبر عن رغبتها في إسقاط النظام السياسي الذي أذاقها القهر والعذاب لتؤسس لنظام جديد يجسد الحرية والعدالة، إلا أن عدم تناغم الفعل الثوري وتراجع الإيثارية التي نجح بفعلها الفعل الثوري ليحل محلها حساب المصالح، وتشقق الكتل الثورية وظهور الاختلافات والتناقضات، وتراجع المسؤولية والاستجابة لنداء الحدث الثوري، كل هذا قاد إلى إبراز العنف وانتشاره على الساحة المصرية.³

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

في ظل ما كان يعانيه المواطن المصري من ظلم وانتشار للفساد وانتهاكات، وتدهور للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وتزوير للانتخابات وشائعات التوريث (توريث الحكم)، وتراجع للأوضاع الأمنية، جاءت ثورة 25 يناير، لتحقيق أهدافها التي نادى بها وهي "عيش، حرية، كرامة". ورغم أن السلمية كانت الشعار الذي نادى به الثورة، إلا أن سلميتها لم تستمر طويلاً، فقد تلاشت وسط صراع الحركات والأحزاب السياسية والجماعات المحرزة على العنف ضد المعارضين، وانتشار العنف في أوساط الفئات والمجموعات التي خرجت عن

¹ الربضي، ختام، "العنف السياسي في عالم متغير .. محاولة للفهم والتفسير"، دنيا الوطن، 2015/11/23. <https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/11/23/818285.html>

² دار سلامة، لبنى علي حسن، الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2013.

³ عامر، عادل، "جرائم العنف في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير"، بوابة الفجر، 5 يونيو 2013. <http://www.elfagr.org/355803>

السيطرة والتي لم تكن تخضع لأحد ولم تتحرك إلا وفقاً لحساباتها الشخصية، وانخرط النظام في أعمال القمع والاستبداد والعنف ضد الشباب الثائر.

وتأسيساً على ما سبق؛ فإن مشكلة الدراسة تتلخص في الأسئلة التالية:

- لماذا وكيف انتشرت وازدادت وتيرة العنف السياسي في مصر بطريقة غير مسبوقة بعد الإطاحة بالرئيس مرسي في مصر ووصول السيسي إلى الحكم؟
- كيف لعب نظام السيسي بعد عزل مرسي دوراً في عدم استقرار الأوضاع في مصر وزيادة العنف السياسي في مصر؟
- ما هي التبعات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية على المجتمع المصري بعد الإطاحة بالرئيس مرسي كونه أول رئيس مدني منتخب بشكل ديمقراطي؟
- ما طبيعة العنف الذي مورس ضد النظام في فترة حكم الرئيس مرسي؟

ويتفرع عن الأسئلة الرئيسية السابقة مجموعة من التساؤلات الفرعية، التي تشمل كافة

جوانب الدراسة، وهي كالتالي:

1. ما هي أسباب ودوافع وطبيعة ومطالب الحركات والجهات التي تقف خلف ارتفاع وتيرة العنف في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011؟
2. كيف كانت تجربة حكم الإخوان في مصر، وما هي تبعات هذه التجربة على الديمقراطية ونظام الحكم؟
3. ما طبيعة الدور الذي لعبه الشباب وجماعات المعارضة والأحزاب الإسلامية في تنامي ظاهرة العنف السياسي؟
4. ما هو دور العوامل الخارجية العربية والدولية في إفشال الحكم المدني في مصر؟

5. ما هي تبعات الإطاحة بالرئيس مرسي وبحكم الإخوان في مصر على الاقتصاد المصري، وعدم الاستقرار، وزيادة وتيرة العنف السياسي، وانتهاك حقوق وحرريات المواطنين؟

3.1 فرضية الدراسة

تتبنى الدراسة الفرضيات التالية:

- أن ثورة يناير 2011 قد جاءت كرد فعل على الاستبداد بالحكم وسوء الأوضاع الاقتصادية في مصر، وبالتالي فإنها جاءت لتحسين الأوضاع الاقتصادية والتخلص من القهر والظلم الذي استمر طويلاً منذ عهد حسني مبارك وما قبله.
- ما حصل بعد ثورة يناير جاء مغايراً للتوقعات، لتتفاقم الأوضاع بعد الثورة وتنفجر ظاهرة العنف السياسي وتنتشر على نطاق واسع، لتتحول مع الوقت إلى ظاهرة ديناميكية تبادلية أدت إلى تصاعد حدثها في المرحلة الحالية، خاصة وأنها تأثرت بعوامل داخلية وخارجية ساهمت في إنكائها وزيادة حدثها.
- أن الإطاحة بمرسي وحركة الإخوان المسلمين بالقوة من خلال الانقلاب الذي حصل عام 2013 ساهم بشكل كبير في زيادة حدة العنف في مصر بطريقة غير مسبوقة، حيث ازدادت حدة الصراع بين أنصار مرسي ومعارضيه لتتحول في النهاية إلى صدامات واشتباكات عنيفة ومجازر راح ضحيتها الآلاف من أبناء الشعب المصري.

4.1 أهمية الدراسة ومبرراتها

تأتي أهمية الدراسة من النقاط التالية:

- حيوية وديناميكية الموضوع، ذلك أن أعمال العنف قد تزايدت بعد ثورة 25 يناير بشكل ملحوظ، ولا تزال في تزايد خلال مرحلة حكم السيسي، وهناك خطر بازديدها في المرحلة المقبلة.

● أهمية التغيير السياسي في مصر والثورة المصرية، باعتبار التغيير في مصر مركزي ومحوري لما لمصر من مكانة وأهمية في العالم العربي، فما يحصل بمصر يؤثر بالضرورة على بقية الأقطار العربية بشكل عام وعلى القضية الفلسطينية بشكل خاص، فمصر تعتبر أحد اللاعبين الكبار في المنطقة العربية منذ عقود طويلة، فموقعها الجيوإستراتيجي مكنها من لعب دور مهم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في فترات الحرب والسلام، فهي كانت ولا تزال طرفاً بمعادلة الشرق الأوسط وتداعيات الصراع العربي الإسرائيلي.

● ما يترتب على هذه الظاهرة من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية وحقوقية وأمنية تنعكس بشكل سلبي على تماسك وتضامن المجتمع المصري بكافة فئاته وشرائحه.

● أن الدراسة تسلط الضوء على جانب مهم يتعلق في الثورة المصرية التي جاءت لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة، والتخلص من القمع والاستبداد الذي كانت يمارسه نظام مبارك، لكن عوضاً عن ذلك سارت الأحداث عكس ما جاءت الثورة لتحقيقه، ليزداد التوتر والقمع والاعتداء على الحريات والعنف السياسي بشكل لم يسبق له مثيل، وتم إفشال الثورة المصرية والحكومة المنتخبة وأول تجربة ديمقراطية في مصر ليتم عزل الرئيس مرسي كأول رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية.

5.1 أهداف الدراسة

هناك العديد من الأهداف التي تتمحور حولها الدراسة الحالية:

- رصد وتحديد أشكال العنف السياسي الذي مارسه نظام مبارك ولا يزال يمارسه نظام السيسي تجاه المواطنين.
- تبيان دور النظام المصري المستبد في خلق ظاهرة العنف السياسي وقمع الحريات وانتهاك حقوق المواطنين.

● توضيح الأسباب التي أدت إلى استخدام هذا الكم والنوع من العنف السياسي، وتوضيح الآثار المترتبة على هذه الظاهرة.

● تحديد العوامل الداخلية الخارجية والداخلية التي كان لها الأثر الأكبر في انتشار هذه الظاهرة على نطاق واسع، وتحديد الجهات التي تقف خلف أعمال العنف السياسي ومن يقف خلفها ويدعمها.

6.1 منهجية الدراسة

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المناهج العلمية التالية:

المنهج الوصفي: سيتم استخدام هذا المنهج لوصف حالة العنف السياسي في مصر خاصة قبل ثورة 25 يناير وبعدها، وتقديم وصف لما تقوم به الحكومة المصرية من أعمال عنف تجاه المواطنين على اختلاف أشكاله وأنواعه، ووصف الدور الذي يلعبه المواطن المصري في زيادة أعمال العنف السياسي أو عدم ذلك.

فهذا المنهج يقوم على تقديم معلومات وحقائق عن واقع الظاهرة، ويوضح العلاقة بينها وبين الظواهر الأخرى والعلاقة داخل الظاهرة نفسها، ويفسر الظواهر والعوامل التي تؤثر فيها مما يساعد على فهمها، وبالتالي فإن هذا المنهج سيساعد على وصف ظاهرة العنف في مصر وصفاً دقيقاً وتفصيلاً في المرحلة التي سبقت ثورة 25 يناير وتحديداً منذ حكم جمال عبد الناصر وحتى الفترة الحالية المتمثلة في حكم السيسي، وذلك لتوضيح الظاهرة ومعرفة حجمها وخصائصها ومقدارها ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى كالاستبداد والقمع وانتهاك الحريات.

المنهج التحليلي: سيتم استخدام هذا المنهج لعرض البيانات والمعلومات التي تم جمعها فيما يتصل بموضوع البحث، وتحليل تلك المعلومات ونقدها بناء على أسس موضوعية وعلمية، حيث سيتم تحليل الأسباب التي دفعت النظام إلى ممارسة الاستبداد والقمع والعنف، وتحليل النتائج المترتبة على بروز هذه الظاهرة على الساحة المصرية وازديادها، والجهات التي تقف خلف هذه

الأحداث ومن يدعمها، فهذا المنهج يربط الأسباب بالمسببات، ويدخل بالدوافع والمتغيرات بشكل تحليلي ليصل إلى النتائج.

المنهج التاريخي: سيتم استخدام هذا المنهج في تقديم وصف تاريخي لظاهرة العنف، وتتبع الأحداث التاريخية المتعلقة في ازدياد أحداث العنف وسردها بشكل منطقي ومتسلسل وبسيط، ورصد الانتهاكات الواضحة التي تم ممارستها بحق المواطن المصري قبل الثورة المصرية وبعدها، فبدأ من فترة حكم جمال عبد الناصر مروراً بالسادات ومبارك وصولاً إلى مرسي والسيسي.

7.1 حدود الدراسة

تم حصر حدود الدراسة الزمنية في الفترة ما بين يناير من العام ٢٠١١ حتى لحظة الانتهاء من كتابة هذه الدراسة، دون تهميش الفترة الزمنية السابقة لما لها من صلة وأهمية بموضوع العنف السياسي واستمراريته منذ ثورة الضباط الأحرار عام 1952.

أما فيما يتعلق بالحدود المكانية فقد تم تحديدها في مصر. حيث سيتم التركيز على الأسباب والدوافع والآثار والنتائج المترتبة على زيادة ظاهرة العنف في مصر بعد ثورة 25 يناير، ومن يقف ورائها ويدعمها.

8.1 فصول الدراسة

سيتم تقسيم الدراسة إلى ست فصول رئيسية، وهي على النحو الآتي:

الفصل الأول (خطة ومفاهيم الدراسة): احتوى هذا الفصل على عناصر الخطة، بالإضافة إلى مفاهيم الدراسة، حيث تم تعريف العنف والعنف السياسي والثورة والاستبداد والمفاهيم المرتبطة بكل مصطلح من هذه المصطلحات، وتم التطرق إلى أنواع وأشكال العنف التي تمارسها الدولة بحق المواطنين وتلك التي يخرط فيها المواطنون أيضاً ضد النظام الحاكم، وتعريف كل منها.

الفصل الثاني (العنف السياسي قبل ثورة 25 يناير 2011): جرى في هذا الفصل الحديث عن العنف السياسي في مصر قبل ثورة 25 يناير، حيث يتم تقسيم الفصل إلى ثلاث أجزاء تُخصّص كل منها للحديث عن فترة معينة، فالقسم الأول تحدث عن العنف السياسي في فترة حكم جمال عبد الناصر، والقسم الثاني عن العنف السياسي خلال فترة حكم أنور السادات، أما القسم الثالث والأخير فتحدث عن ظاهرة العنف السياسي في عهد حسني مبارك، وتناول هذا الفصل الكيفية التي كانت عليها الأوضاع في فترة حكم كل منهم، وكيف تعاملوا مع المعارضة بشكل عام والإخوان المسلمين بشكل خاص، وكيف أثرت سياستهم على ارتفاع وتيرة العنف.

الفصل الثالث (تعريف بثورة يناير المصرية): تم تخصيص هذا الفصل للتعريف بثورة 25 يناير، من حيث الدوافع والأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى اندلاع الثورة، والشعار الذي حملته الثورة، ومجريات الأحداث وصولاً إلى تنحي مبارك عن الحكم، والدور الذي لعبته الحركات الشبابية خلال الثورة، بالإضافة إلى دور الإعلام المحلي والأجنبي في تغطية الأحداث، وما حققته الثورة من مكاسب وإنجازات، والانتقادات التي وجهت إليها، وصولاً إلى الانتخابات التي أوصلت مرسي إلى مقاليد الحكم. هذا الفصل عبارة عن تسلسل تاريخي للأحداث التي حصلت منذ 25 يناير حتى انتخابات 2012، من خلال المرور على أهم المحطات التاريخية التي كان لها أثر كبير في ازدياد ظاهرة العنف السياسي.

الفصل الرابع (العنف السياسي بعد تولي مرسي الحكم وحتى الانقلاب): في هذا الفصل تم الحديث عن العنف السياسي الذي حصل في فترة حكم مرسي، مع التركيز على الظروف التي وصل مرسي إلى الحكم خلالها، والأزمات المتكررة التي استمرت طيلة فترة حكمه، بالإضافة إلى الثورة المضادة التي أدت إلى الإطاحة به، وأحداث اعتصامي رابعة العدوية والنهضة التي جرى فيها استخدام العنف بشكل غير مبرر تجاه المتظاهرين، كما تم الحديث عن الدور الإقليمي والدولي في دعم العنف السياسي في مصر، والمخطط العربي الغربي الذي كان له دور مهم في دعم الانقلاب وإفشال حكم مرسي، ودور وسائل الإعلام في الإطاحة بمرسي، والاستخدام غير المبرر للدين في تدعيم الانقلاب.

الفصل الخامس (العنف السياسي خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي): تم تخصيص هذا الفصل للحديث عن العنف السياسي الذي حصل في فترة حكم السيسي، وذلك من خلال التطرق للأساليب التي اتبعتها السيسي في السيطرة على مؤسسات الدولة (قوات الأمن والإعلام والقضاء) لضمان إحكام السيطرة على كافة مناحي الحياة، وكيف تم استخدام هذه المؤسسات في ممارسة العنف على نطاق واسع، بالإضافة إلى الحديث عن كيفية تعامل السيسي مع المعارضة، والأساليب القمعية التي استخدمها في قمع المتظاهرين والمعارضين، عدا عن تفاقم الوضع الأمني في سيناء، وازدياد نشاط الجماعات الإرهابية، وكيف أثر القمع والإقصاء على انضمام أعداد لا بأس بها إلى صفوف الجماعات الإرهابية.

الفصل السادس (الآثار المترتبة على ظاهرة العنف السياسي في مصر): تناول هذا الفصل الآثار المترتبة على ازدياد ظاهرة العنف السياسي، حيث يتم توضيح الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والحقوقية المترتبة على هذه الظاهرة وتصاعدها داخل المجتمع المصري.

9.1 أدبيات الدراسة

تم الحديث عن الموضوع وتحليله في العديد من المقالات والمواقع الإلكترونية، ومن هذه الأدبيات:

دراسة فيولا فهمي، بعنوان "تصاعد العنف السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير"،¹ حيث تحدثت عن تصاعد أحداث العنف في مصر بعد ثورة 25 يناير، فعلى الرغم من أن السلمية كانت شعار الثورة إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، فقد تلاشت السلمية وسط صراعات الفصائل السياسية والجماعات المحرزة على العنف، كما أن مجمل الأحداث المصيرية التي مرت على البلاد يعكس حضور العنف بشكل واضح خاصة لدى القوى والجماعات السياسية

¹ فيولا، فهمي، "تصاعد العنف السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير"، وكالة أنباء مسيحي الشرق الأوسط.

http://www.mcndirect.com/showsubject_ar.aspx?id=53828

التي استخدمت العنف ضد معارضيها، فالأنظمة التي توالى على حكم مصر عقب الثورة فشلت في حل الأزمات وتجاهلت مطالب قطاع كبير من معارضيها مما أدى إلى تفاقم العنف السياسي.

وتطرفت إلى دور التركيبة السكانية في تنامي ظاهرة العنف السياسي بشكل غير مباشر كون شريحة الشباب هي الشريحة الأكبر والتي لها ميل بطبيعتها إلى استخدام العنف وتحويل أي تظاهرة أو فعالية سياسية إلى مواجهات عنيفة، ويعتبر العنف ظاهرة خطيرة لها أثر كبير على عرقلة التحول الديمقراطي، ذلك أن العنف يقود إلى توحش السلطة وتحويلها إلى سلطة مستبدة تستخدم الأدوات القمعية لتثبيت حكمها في البلاد.

دراسة الدكتور عادل عامر، بعنوان "جرائم العنف في مصر بعد ثورة 25

يناير"، (2013)¹، والتي تناولت جانب ثورات الربيع العربي التي أسقط فيها الجماهير حسابات المصالح الأنانية ليجتمعوا على مصلحة واحدة ألا وهي التخلص من الظلم والقهر ورفع شعار الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة، لكن الأمور سارت عكس ذلك فقد انتشر العنف على ساحة الحدث الثوري وزادت المشكلات لأن الجميع لم يكن على نفس القدر من المسؤولية والاستجابة لنداء الحدث الثوري.

وتطرق الكاتب لدور الشباب في الثورة كونه يمثل الفئة الأكبر في المجتمع، تلك الفئة التي عانت من البطالة والفقر وسوء الأوضاع المعيشية وعجز مؤسسات المجتمع المدني عن استيعابه وغيرها من المشاكل، وقد ساعد وجودهم الكبير في حيز العالم الافتراضي على المساهمة بشكل كبير في عملية التغيير، لكن ونتيجة لمطالبتهم بالتغيير تعرضوا لموجة من القمع وتم زجهم في أحداث العنف والصدامات.

وشكل التيار الإسلامي من وجهة نظر الكاتب أحد أهم مصادر العنف الموجه للشباب الثائر على اعتبار أن المؤسسة الرسمية أصبحت تنتمي لهذا التيار، واعتبروا أن احتجاج الشباب وتظاهرتهم احتجاجاً على التيار الإسلامي والنظام السياسي الذي ينتمي إليه، وهو ما يتعارض

¹ عامر، عادل، "جرائم العنف في مصر بعد ثورة 25 يناير"، مرجع سابق.

مع رأي الباحثة التي ترى أن المظاهرات كانت ضد النظام الحاكم وليس ضد الإخوان المسلمين على وجه الخصوص. وانتقل الكاتب للحديث عن دور أطفال الشوارع في أحداث العنف الثوري، وما تعرضت له الإناث للتأثرات من تحرش جنسي في التظاهرات، وما تبع الثورة من فساد اجتماعي وانسداد سياسي.

دراسة طارق شلتوت، بعنوان "تفاصيل أخطر دراسة عن العنف السياسي بعد

الثورة"، (2013)،¹ والتي تحدثت عن أسباب تفشي ظاهرة العنف في مصر بعد الثورة والذي جاء حصيلة تراكمية لعوامل مجتمعية اقتصادية ونفسية ومعرفية وثقافية سلبية تراكمت على مدى ثلاثين عاماً متتالية وانفجرت مع الثورة، ووضح الكاتب مستويات العنف الثلاث التي تسود المجتمع المصري والتي تتمثل في: المستوى الأول وهو العنف المنظم الذي تديره بعض المجموعات لأعراض سياسية، فهذه المجموعات رأت أن مقاومة التيار الإسلامي إلا بالعنف. المستوى الثاني والذي يتمثل في العنف غير المنظم، فشباب الثورة لم يجد متنفساً سياسياً حقيقياً يعبر عن التضحيات التي دفعها من أجل إسقاط النظام، عدا عن زوال حواجز الخوف التي كانت موجودة لديهم قديماً. المستوى الثالث والذي لا يظهر بصورة عنف صريح وإنما يعبر عن حالة من تراجع الولاء والانتماء للوطن.

مقالة عبد الله حامد، بعنوان "عنف النظام بمصر يدفع الشباب لتنظيم الدولة"،² والتي

تحدث فيها عن العنف الذي تمارسه الدولة وأجهزتها الأمنية وانسداد الأفق السياسي للتغيير اللذان دفعا الشباب للانضمام إلى تنظيم الدولة، فالحصار الخانق للحراك السلمي دعا الكثيرين للتفكير في الانضمام لداعش معتقدين أنه الحل للخلاص من النظام، فانغلاق السبل وانسداد الأفق السياسي يوفر بيئة مناسبة للتنظيمات المتطرفة ويقود للعنف أو لأمراض نفسية مجتمعية، فاليأس من الثورة والقمع وتصفية التحول الديمقراطي مع استمرار نفس الظلم كلها عوامل تقود إلى تقوية العمل المسلح، كما أن القمع البالغ للإسلاميين يصب في خيار تبني العنف لكن في نفس

¹ شلتوت، طارق، "تفاصيل أخطر دراسة عن العنف السياسي بعد الثورة"، الموجز، 6 مارس 2013. <http://www.elmogaz.com/node/69367>

² حامد، عبد الله، "عنف النظام بمصر يدفع الشباب لتنظيم الدولة"، الحوار المتمدد . <http://www.ahewar.org/news/s.news.asp?nid=2279049>

الوقت هناك مقاومة من جانب واسع من الإسلاميين المعارضين للعنف الذين لم يتبنوا الرؤية الجهادية.

خلصت مختلف الدراسات إلى أن السلمية التي نادى بها ثورة 25 يناير سرعان ما تلاشت وحل محلها العنف، سواء ذلك الذي مارسته الدولة أو الذي انخرط فيه المواطنون، وركزت الدراسات على الدور الكبير الذي لعبه الشباب في هذه الأحداث، كما وتحديثت عن الأسباب والمسببات والدوافع والجهات التي تقف خلف هذه الأحداث، لكن المعلومات المتوفرة عن الموضوع في غالبها مقالات ودراسات وصفية لا تخدم تحليل الواقع السياسي في مصر كما يجب.

لذلك ستعمل هذه الدراسة على تحليل المقالات والبيانات المنشورة في هذا الجانب من أجل التوصل إلى دراسة متكاملة شاملة لكل الأسباب والمسببات والدوافع التي قادت إلى ازدياد ظاهرة العنف السياسي في مصر بعد الثورة، والأطراف التي تقف خلف هذه الأحداث والتي تعمل على استغلالها مع تبيان الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وذلك من خلال دراسة واقع مصر قبل وبعد ثورة 25 يناير للمقارنة بين الفترتين للوصول إلى استنتاجات تساعد على فهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع وتيرة هذه الظاهرة ومن يقف خلفها ويدعمها، وذلك بسبب أهمية الوضع المصري وتأثير الأحداث التي تجري على الساحة المصرية على العالم العربي.

10.1 الإطار النظري

تركز الدراسة على القمع والاستبداد والظلم كأساس في تحليل ظاهرة العنف السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011، فمشكلة الاستبداد والقمع من أكبر المشاكل التي سيطرت على مفاصل الحياة في مصر، والتي جعلت المواطن المصري يعيش بائساً وهو يرى نفسه محاصراً في بيته غير قادرٍ على ممارسة أي نشاط سياسي حقيقي، وعاجزاً عن المشاركة بقوة وجدية في تقرير مصيره وإدارة الشأن العام.¹

¹ أبو داود، السيد، "الأمة في مواجهة الاستبداد ... خبرات ثورة 25 يناير 2011 م"، 8 يونيو 2011.

<http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-151678.htm>

وتلعب الأنظمة الاستبدادية دوراً كبيراً في تحمل مسؤولية الفشل الذريع في تحقيق الحد الأدنى من احتياجات المجتمع وتطلعاته في التنمية والحرية، فهذه الأنظمة وصلت إلى الحكم وحافظت عليه بقوة السلاح وترهيب الشعوب والتسلط عليها، وحافظت على طغيانها ووجودها بالقمع والعنف والاستبداد، وتكمن مشكلة الأنظمة الاستبدادية في عدم قبول الآخر والتعايش معه، مما جعل إمكانية التعايش والتعبير عن الرأي بحرية في ظل الاختلاف ضرباً من المحال.¹

ففي الوضع الطبيعي فإن الحالة المثالية للدولة هي الحالة التي يكون فيها قرارها معبراً عن حاجات المجتمع وطموحاته، ولكي تنجز الدولة أدوارها بكفاءة وفاعلية ينبغي أن تجسد بناءً متماسكاً تتفاعل فيه أقسامه وأجهزته في إصدار القرار، ذلك القرار الذي ينتج عن مشاركة السلطات الثلاث -التشريعية والتنفيذية والقضائية- في صياغته وإصداره، ولكن ما حصل في مصر بعد ثورة 2011 والثورة المضادة عام 2013 كان على العكس تماماً، ففي ظل حكم السيسي تغولت السلطة التنفيذية وسيطرت على السلطتين التشريعية والقضائية، وامتنعت في كثير من الأحيان عن تنفيذ أحكام القضاء، وأصبحت مساءلة الوزراء والحكومة أمراً شكلياً، مما أدى إلى انتشار الفساد في الحكومة والمجتمع على حد سواء.²

وعملت الأنظمة السياسية الحاكمة في مصر قبل ثورة 25 يناير على جعل مؤسسات الدولة تعمل لصالحها وليس لصالح الدولة، فأهدرت كرامة المواطن، وأطلقت لنفسها العنان حتى تنامت ظواهر القهر والظلم والاستبداد والتعسف والبلطجية بشكل كبير فأصبحت نهجاً يومياً يمارس ضد المصريين، ووصل الأمر إلى حد تزوير الانتخابات والإقصاء السياسي، وتفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل كبير، فانعدم الأمل في توفير حياة كريمة للمواطنين وبناء نهضة الأمة، وحل محلها امتهان الوطن وإهدار مقوماته شعباً وأرضاً وثروةً وموارد.

¹ المنظمة اليمنية للتوعية القانونية والسياسية، "الاستبداد"، 19 ديسمبر 2013. <https://goo.gl/EjNZ1K>
² نصار، آية، وآخرون، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012. ص ص 44-45.

وفي نفس السياق لقد فقدت شرائح كثيرة من المجتمع المصري مقومات الحياة الملائمة، وتعرض المواطن المصري لكارثة متواصلة من التعسف والاضطهاد الاقتصادي وانعدام الدخل، وازداد الأمر سوءاً بوصول نظام مبارك إلى ذروة التسلط والاستبداد، فلم يكتفي النظام بظلم المواطن المصري في ذلك الوقت بل أراد أيضاً مصادرة المستقبل بتوريث الحكم الاستبدادي،¹ هنا أدرك المواطن المصري أنه لم يعد يحتمل أكثر من ذلك، وأن توريث السلطة الفاسدة بكافة مظالمها وسياساتها الاستبدادية سيعود عليه بنتائج كارثية، فوجد أن الثورة هي الوسيلة الحيدة لإصلاح الوضع والحصول على كافة حقوقه وأبرزها الحياة الكريمة.

11.1 مفاهيم الدراسة

1.11.1 العنف

تشير كلمة عنف إلى "كل سلوك يتضمن معاني الشدة والتوبيخ والقسوة والتفريع، وعلى هذا الأساس فإن العنف قد يكون سلوكاً فعلياً أو قولياً"، وهناك من يعرف العنف على أنه "الاستخدام غير المشروع للقوة المادية -بأساليب متعددة- لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب والاعتصاب والتدخل في حريات الآخرين وحرمانهم حقوقهم المشروعة والثابتة".²

أما المفهوم الاجتماعي فيعرف العنف على أنه "عملية الإيذاء باليد أو باللسان أو بالفعل أو بالكلمة في الحقل التصادمي مع الآخر"، سواء كانت فردية أو جماعية، واستخدام الضغط والقوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون، وهذا الاستخدام من شأنه أن يؤثر في إرادة فرد ما أو جماعة ما". والعنف أيضاً "استخدام غير قانوني أو غير شرعي لوسائل الإكراه المادي من أجل أغراض شخصية أو اجتماعية".³ وفي المعجم الإنجليزي تم تعريف العنف على

¹ القرش، محمد فتحي، ثورة 25 يناير المشروع المصري للنهضة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2012. ص ص 8-10.
² إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992، ص 41.

³ الحسن، إحسان محمد، علم اجتماع العنف والإرهاب دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص 26.

أنه "الاستخدام الفعلي للقوة المادية، وأن هذا الاستخدام يهدف إلى إلحاق الأذى بالأشخاص، وإتلاف الممتلكات، وهذا العمل يعتبر استخداماً غير عادل للقوة، وقد يكون الهدف منه أيضاً تحدي السلطة السياسية الحاكمة".¹

ويتضح من التعريفات السابقة أن مفهوم العنف يشمل الاستخدام الفعلي للقوة أو التلويح باستخدامها للتأثير في إرادات الأفراد أو الجماعات أو إلحاق الأذى والضرر بهم أو بممتلكاتهم لتحقيق غرض معين.

2.11.1 العنف السياسي

ثمة شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسياً عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، ونظراً لتعدد ظاهرة العنف السياسي وتعدد متغيراتها فقد تعددت تعريفات المفهوم. على سبيل المثال عرف الباحث والكاتب الصيني شانغ سياهن (Shang Shen) العنف السياسي بأنه "استخدام القوة المادية لتحقيق أهداف سياسية". وعرفه الأستاذ والكاتب البريطاني بول ويلكنسون (Paul Wilkinson) بأنه "استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية". من ناحية أخرى يمكن تعريف العنف بأنه "كافة أعمال الشغب والأذى والتدمير التي يقصد منها تحقيق أهداف سياسية".²

ويمكن تعريف العنف بأنه "الوسيلة القسرية التي تفرض رأي أو حل أو موقف موحد. وهو يجسد التطرف الفكري والمثالية العقائدية في منطق الاعتقاد الجازم" لكل طرف بأنه هو صاحب "الحق المطلق" دون غيره من الناس. وهو بهذا المعنى يقوم بإلغاء حق الغير أو إلغاء وجوده كلياً. ويتراوح في مداه بين التعذيب النفسي بما في ذلك الوعيد والتهديد واستخدام لغة

¹ طوالبة، حسن، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر والجزائر نموذجاً)، إربد: عالم الكتب الحديث، 2005، ص 15.

² إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص 48.

الشتيمة وتحقير الغير، وبين التعذيب الجسدي بدءاً بالضرب ولغاية القتل بأشكاله المختلفة".¹ لكن أغلب الباحثين والدارسين اتفقوا على تعريف العنف السياسي بأنه "استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية".²

3.11.1 أشكال العنف السياسي

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة العنف السياسي من خلال تسليط الضوء على الفئات التي تمارسه، ويظهر بشكل واضح تعدد القوى التي تمارس العنف، كما تتباين الأهداف التي تسعى كل منها إلى تحقيقها، ويمكن تصور القوى التي تمارس العنف السياسي والقوى المستهدفة منه على النحو الآتي:

1. **العنف الرسمي أو الحكومي:** وهو العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم، وذلك لضمان استمراره وتقليص دور القوى المعارضة له، ويمارس النظام العنف من خلال أجهزته كالجيش والشرطة والمخابرات والقوانين الاستثنائية.

2. **العنف الشعبي أو غير الرسمي:** وهو العنف الموجه من قبل المواطنين أو فئات معينة كالعمال، الطلبة، الأحزاب والتنظيمات السياسية، والأقليات إلى النظام السياسي أو بعض رموزه، ويتخذ العنف في هذه الحالة شكل المظاهرات والإضرابات والاعتقالات والانقلابات.

3. **العنف الناتج عن الصراع داخل النخبة الحاكمة:** وهو العنف الموجه من بعض عناصر النخبة الحاكمة إلى بعض عناصرها الأخرى، ويدخل هذا العنف في إطار الصراعات داخل النخبة، ويتخذ عدة أشكال منها: الاعتقالات، والتصفية الجسدية، والانقلاب على نظام الحكم، وقد يصل الأمر إلى حد الصدامات المسلحة بين العناصر والقوى الموالية للعناصر المتصارعة داخل النخبة الحاكمة، وقد يوظف الجيش والبوليس وبعض القوى المدنية في هذه الصراعات.

¹ الطائي، سمير، **العنف السياسي في بلاد الرافدين "دراسة في جذوره التاريخية"**، عمان: دار دجلة، 2007. ص 13.

² إبراهيم، حسنين توفيق، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مرجع سابق، ص 48.

4. **العنف السياسي المجتمعي:** وهو العنف الموجه من بعض القوى أو الجماعات ضد جماعات أخرى داخل المجتمع، لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو دينية، وقد يتدخل النظام لتصفية مثل هذه الصراعات أو ليلقي بثقله إلى جانب أحد أطرافها.¹

4.11.1 المفاهيم المرتبطة بمفهوم العنف السياسي

كثيراً ما يتم الخلط بين مفهوم العنف السياسي وعدة مفاهيم أخرى أبرزها: الإرهاب السياسي والصراع السياسي، لذلك سنقوم الدراسة بالتمييز بين مفهوم العنف السياسي والمفاهيم الأخرى.

1.4.11.1 العنف السياسي والإرهاب السياسي

الإرهاب السياسي هو "الاستخدام المتعمد للعنف أو التهديد به بطريقة غير مشروعة من قبل فرد أو مجموعة أو دولة خارجية ضد فرد أو مجموعة أو على المجتمع كله بقصد خلق حالة من الرعب والفرع من أجل تحقيق هدف معين غالباً ما يكون سياسياً".² وهو "سلوك رمزي يقوم على أساس الاستخدام المنظم للعنف أو التهديد باستخدامه، بشكل يترتب عليه خلق حالة نفسية من الخوف والرغبة وعدم الشعور بالأمان لدى المستهدفين، وذلك لتحقيق أهداف سياسية".

وهناك العديد من القوى التي تمارس الإرهاب في المجتمع، فقد تمارسه جماعة معينة داخل الدولة ضد النظام القائم لإضعافه والتمهيد للإطاحة به، وإحداث تغييرات جذرية في المجتمع، أو للتأثير على توجهات النظام وسياساته بما يخدم مصالحها، وقد يمارسه النظام ضد بعض الجماعات لتقليص معارضتها وتحجيم دورها، وفي حالات أخرى يمارس الإرهاب عبر الحدود ضد دول أخرى ورعاياها ضمن ما يعرف بالإرهاب الدولي.³

¹ إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص ص 48-49.

² الياسري، ياسين طاهر، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011، ص ص 24-25.

³ إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق، ص ص 53-54.

ويلتقي العنف والإرهاب في العديد من الأمور منها استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وأن كلاهما يهدفان إلى تحقيق أهداف محددة تتمثل في إيقاع الرهبة في نفوس الآخرين، وعلى الرغم من هذا التداخل بين التعريفين إلا أنهما يختلفان في عدة مواضع، فالأعمال الإرهابية تهدف إلى تحويل الأنظار إلى القضية التي تهم الإرهابيين وجذب الانتباه إليها والتأثير على سلوكيات محددة في الرأي العام، أما العنف السياسي فليس بالضرورة أن يسعى من يمارسه إلى إثارة الرأي العام، بل يسعى إلى تحقيق أهداف مغايرة عن تلك التي يسعى الإرهابي إلى تحقيقها، فمن يمارس العنف السياسي يهدف إلى إحداث التغيير السياسي وحل المشاكل التي تعجز الوسائل السلمية عن حلها، وبالتالي فإن أهداف العنف السياسي أكثر ضيقاً وتحديداً وتسمى إلى تحقيق هدف مباشر، على عكس الإرهاب الذي يسعى إلى إثارة الرأي العام أو إجبار الدولة على الرضوخ لمطالبهم أو زرع الرعب والذعر في نفوس القادة السياسيين.

2.4.11.1 العنف السياسي والصراع السياسي

يشير مصطلح الصراع السياسي إلى موقف تنافسي يكون أطرافه على دراية بعدم التوافق فيما بينهم بالموافق المستقبلية المحتملة، فيكون كل منهم مضطراً إلى اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للأطراف الأخرى.¹ وهو "التصادم والتعارض بين طرفين أو أكثر بينهما اختلافات قيمية ومصالحية. وينخرطان في سلسلة من الأفعال وردود الأفعال الإرغامية التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف، أو الأطراف الأخرى، مع سعي كل طرف إلى تعظيم مكاسبه على حساب الآخرين وتأمين مصدر قوته".²

ويكمن الفرق بين العنف والصراع بأن مفهوم الصراع أوسع وأشمل من مفهوم العنف، فالصراع أعم من العنف، والعنف هو أحد مظاهر التعبير عن الصراع، إذ تتعد صور الصراع وآلياته لتشمل العنف فيما بينها، فيتم استخدام العنف أحياناً في إدارة الصراع وحسمه، كما ويلعب دوراً كبيراً من حيث الكمية والكيفية في التأثير على شدة الصراع، ومن هنا يكون

¹ بدوى، منير محمود، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، مجلة دراسات مستقبلية، ع3، جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل، يوليو 1997. <https://goo.gl/O32Xxk>

² إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق. ص 55.

السلوك الصراعي عنيفاً أو غير عنيف، فتتعدد أشكاله ابتداءً من الاستخدام المباشر للعنف وانتهاءً بالتنافس والتناقض دون استخدام العنف.¹

5.11.1 الثورة

تعرف الباحثة باننا ضمراوي الثورة على أنها "الخروج عن الوضع الراهن وتغييره - سواء إلى وضع أفضل أو أسوأ- باندفاع يحركه عدم الرضا والتطلع إلى الأفضل، أو حتى الغضب"، وتم تعريفها تعريفاً تقليدياً بكونها "قيام الشعب بقيادة نخب وطلّاع من مثقفيه بتغيير نظام الحكم بالقوة"، أما التعريف المعاصر والأكثر حداثة للثورة فهو "التغيير الذي يحدثه الشعب من خلال أدواته "كالقوات المسلحة" أو من خلال شخصيات تاريخية لتحقيق طموحاته، وتغيير نظام الحكم العاجز عن تلبية هذه الطموحات، ولتنفيذ برنامج من المنجزات الثورية غير الاعتيادية"، أما المفهوم الشعبي للثورة فهو "الانتفاض ضد الحكم الظالم".²

والثورة كظاهرة اجتماعية وسياسية هي "انتفاضة الشعب ضد الظلم الذي تجاوز كل حدود تحمل الطاقة البشرية". ومن منظور التحليل النفسي للثورة فهي "انتصار عامل الغضب في النفوس على عامل الخوف من قوة وإرهاب السلطان". والثورة كفعل إنساني عبارة عن "عملية هدم تليه عملية بناء". ومن هنا فإن للثورة مرحلتان، الأولى وهي: هدم الوضع الظالم الفاسد الفاشل، وشعارها "الشعب يريد إسقاط النظام"، الثانية وهي: بناء وضع جديد يلبي احتياجات وتطلعات الأمة، وشعارها "الشعب يريد حياة كريمة".³

فالثورة تعني تحول كبير في بنية المجتمع، مع مراعاة الخصوصية، فكل ثورة خصوصيتها من حيث الزمان والمكان وليس هناك تطابق بين ثورتين، وتقوم الثورة بالانتصار لصالح منظومة جديدة على المنظومة القديمة، مع التركيز على أهمية البعد الجغرافي للثورة أو ما يعرف بنظرية انتشار العدوى، فهذا البعد يؤثر في مناطق دول الجوار وفي صيرورة

¹ إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سابق. ص 55.

² ضمراوي، باننا، "تعريف الثورة"، موقع موضوع، 2014/12/3. <https://goo.gl/IJxdZw>

³ داود، وفاء علي، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، صحيفة سودارس، 2013/10/12.

<https://www.sudaress.com/hurriyat/129519>

التحول، وفي السياق العربي يبرز هذا البعد بانتقال الثورة من دولة إلى أخرى نظراً إلى التقارب الجغرافي ووحدة الدين واللغة والتاريخ المشترك، وإلى التقارب في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأغلب الدول العربية، عدا عن التراكمية فالثورة تنفجر نتيجة لعوامل متراكمة عبر عدد من السنين التي أحدثت ضغطاً على القاعدة فولدت الانفجار الذي تجسد في حالة الثورة.¹

6.11.1 المفاهيم المرتبطة بمفهوم الثورة

كثيراً ما يتم الخلط بين مفهوم الثورة وعدة مفاهيم أخرى أبرزها: الانقلاب والحركة الاحتجاجية، لذلك ستقوم الدراسة بالتمييز بين مفهوم الثورة والمفاهيم الأخرى.

1.6.11.1 الثورة والانقلاب

الانقلاب هو "إزاحة مفاجئة للحكومة بفعل مجموعة تنتمي إلى مؤسسة الدولة - عادةً ما تكون بالتعاون مع الجيش - لتنصيب سلطة مدنية أو عسكرية تابعة لها، ويعد الانقلاب ناجحاً إذا تمكن الانقلابيين من فرض هيمنتهم، فإذا لم يتمكنوا من ذلك فإن الحرب الأهلية تكون واردة".² وهو "انتقال السلطة من يد فئة قليلة إلى أخرى تنتمي إلى نفس الفئة الأولى أو على الأقل تشبهها، ويكون باستخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع أو في توزيع عوائد النظام السياسي، ودون تغيير في أحوال المحكومين. وغالباً [دائماً] ما يكون الانقلاب باستيلاء العسكر على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة وتغيير نظام الحكم بالقوة دون الرجوع للناخبين".³

ويمكن تعريف الانقلاب أيضاً بأنه "تغيير نظام سياسي بآخر دون الاستناد إلى إرادة الشعب"، وهو "تحرك بعض وحدات وقيادات الجيش للقيام بالسيطرة على الحكم والإطاحة بالحاكم سواء كان عسكرياً أو مدنياً، ويكون الانقلاب بهدف مطامع في السلطة والحكم من قبل

¹ داود، وفاء علي، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، مرجع سابق.

² أنظر إلى موقع صحيفة التغيير، "الفرق بين الثورة والانقلاب". <http://www.al-tagheer.com/art30714.html>

³ داود، وفاء علي، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، مرجع سابق.

العسكريين، وبالتالي فإن الهدف من الانقلاب هو السلطة فقط.¹ ويعرف قاموس أكسفورد الموجز لعلم الاجتماع العنف على أنه "استيلاءً عنيف وفوري على سلطة الدولة بواسطة القوات المسلحة غالباً"، وذلك بسبب كون النظام غير ديمقراطي وغير دستوري. ونعني بالانقلاب العسكري أيضاً "الإطاحة الفجائية بحكومة قائمة من قبل فرد أو مجموعة صغيرة، عادةً بواسطة عنف محدود وأحياناً بلا عنف على الإطلاق"، ويؤدي الانقلاب إلى استبدال سريع للرئيس الحاكم، ولا يؤدي إلى تغيير أساسي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية.²

ويمكن الفرق بين الثورة والانقلاب في أن الثورة يشترك فيها الشعب أو غالبية المطالبة بإصلاح النظام الحاكم أو تغييره أو إسقاطه، سواء أكان ذلك باستخدام الوسائل السلمية أو غير السلمية، بينما الانقلاب يقوم في الأساس على انقلاب مجموعة محددة -عسكرية كانت أو مدنية- على الحاكم أو نظام الحكم وإسقاطه، وتولي الحكم بدلاً منه دون علم الشعب بعملها.³

2.6.11.1 الثورة والحركة الاحتجاجية

الحركة الاحتجاجية هي "عبارة عن قيام مجموعة من الأفراد بالتعبير عن [رفضهم للسياسات أو الممارسات التي تقوم بها السلطتين التشريعية والتنفيذية داخل النظام السياسي]."⁴ وهي "التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كلياً أو جزئياً في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية، وذلك بين المواطنين الذين يجدون في الحركة تجسيدا لمعتقداتهم ونظرتهم للوضع الاجتماعي المنشود".

ويمكن تعريفها أيضاً بأنها "تعبير عن الحس الاجتماعي أكثر من كونها تعبيراً عن أزمة اجتماعية، لأنها فعل رشيد من الجماعات المستبعدة لتحقيق نتائج سياسية معينة". وهي "عبارة عن حالة من الغضب العام التي تسود المجتمع ككل أو فئة معينة داخل المجتمع، وغالباً ما تكون

¹ علي، أحمد، "عن معنى الشرعية والثورة والانقلاب (2-2)"، صحيفة اليوم السابع، 19 يوليو 2013. <http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/1168599>

² كرم، سمير، "مفهوم الانقلاب العسكري"، التجديد العربي، 2 أكتوبر 2013. <https://goo.gl/SD9nBI>

³ رسن، سامر، "ما الفرق بين الثورة والانقلاب"، ميزوبوتاميا، 2/8/2015. <https://goo.gl/Q0essQ>

⁴ المجالي، رضوان محمود، "أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي"، دفا تر السياسة والقانون، ع 12، 2015. ص 52. <http://dSPACE.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/8221/1/D1204.pdf>

هذه الفئات مهمشة داخل المجتمع، مما يجعلها تعبر عن هذا الغضب في شكل الحركات الاحتجاجية سواء أكانت سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات واعتصامات أو تجمهر أو تظاهر أو قد يصل الأمر إلى استخدام هذه الفئات للممارسات العنيفة مثل حرق أو قطع الطرق من أجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها".¹

إن التشابه بين الثورة والحركة الاحتجاجية أكبر بكثير من الاختلاف بحيث يجعل من الصعب على فئات كثيرة التفريق بينهما مما يقودهم إلى المزوجة بين المفهومين، فالحركة الاحتجاجية كتنظيم اجتماعي لها هياكلها ومؤسساتها التنظيمية التي تسعى إلى تحقيق أهداف معينة، ومن الوسائل التي تستخدمها هذه الحركات الثورة، لذلك نجد في بعض الأحيان مجموعة من الحركات الاجتماعية المختلفة والمتنوعة في الأهداف والاختصاصات داخل الثورة الواحدة وتتشرك جميعها في إشعال تلك الثورة.

لكن وبشكل عام هناك مجموعة من الخصائص التي تكاد تجتمع عليها الثورة والتي تميزها عن غيرها من الأعمال كالحركات الاجتماعية والانقلابات، فالثورة تمثل عملية تغيير اجتماعي وسياسي تركز على أسس جديدة ومغايرة للنظام القديم لترسيم دعائم جديدة على قواعد جديدة، كما أنها تمثل قطاع أكبر من المجتمع ضد فئة أصغر تستحوذ على القوة السياسية والاقتصادية، وترفض الثورة تقديم حلول إصلاحية فكل حلولها جذرية لأنها في الأصل تغيير راديكالي يقوم ويرتكز على راديكالية المطالب، كما أن التغيير الناتج عن الثورة يكون سريعاً وينتشر بشكل كبير بين قطاعات الجماهير، كما أنها تنتقل بسرعة بين المجتمعات وعبر الدول مخلفة ورائها تغييراً في نسق القيم والمعتقدات بما يتلاءم والمرحلة الجديدة.²

7.11.1 الاستبداد

الاستبداد هو تصرف فرد أو جماعة بحقوق شعب ما باستخدام القوة أو عدم استخدامها دون الخوف من الاستجواب والمحاسبة، فيتم الانفراد بالسلطة ونفي الآخر وسلبه حقوقه الطبيعية

¹ داود، وفاء علي، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، مرجع سابق.

² سمية، قادري؛ المهدي، شنين محمد، "سياسيولوجيا الثورة"، بحث، 10 أبريل 2011.

<http://bohothe.blogspot.com/2011/04/blog-post.html>

التي خلقها الله سبحانه وتعالى لصيقةً به، كحقه في التعبير عن رأيه والمشاركة في تقرير مصيره وإدارة شؤونه، ويتم سلب هذه الحقوق في بعض الأحيان بواسطة قوانين ونصوص دستورية، فنتحول السلطة السياسية التي هي في الأصل نتاج لعملية تراضي وقبول بين الحاكم والمحكوم إلى علاقة قائمة على السيطرة والأمر والطاعة والإكراه والإذعان، وتتحول العلاقات بين أفراد المجتمع من علاقات تنظمها وتحكمها قوة الحق إلى علاقات تضبطها القوة والسيطرة.¹

وتم تعريف حكومة الاستبداد بأنها "حكومة يحكم فيها شخص واحد أو مجموعة من الناس بطرق قاسية وقمعية أو غير عادلة، وفي كثير من الحالات، نجد أن الطغاة يستخدمون سلطتهم في الأساس لخدمة منافعهم"، وتشير كلمة الاستبداد أيضاً إلى "نوع من الحكم يكون فيه لشخص واحد الحكم المطلق المكتسب عن طريق القوة العسكرية أو الخداع السياسي، ومثل هؤلاء الطغاة لا يستندون في شرعيتهم على تأييد أغلبية الشعب بل إنهم يستخدمون القوة للحفاظ على الحكم".²

ومن هنا يمكن تعريف الاستبداد السياسي بأنه "انفراد شخص أو مجموعة بإدارة شؤون المجتمع السياسي دون بقية المواطنين، وينتج الاستبداد السياسي عن اعتقاد فرد أو حزب أو جماعة بأنها الوحيدة التي تملك الحق في الحكم والبت في شؤون العامة دون غيرها"،³ ويكتسب الاستبداد معناه السيئ ليس من صفة الانفراد لوحدها بل لأنه يقوم في الأساس على اغتصاب واحتكار حقوق الآخرين والاستحواذ والاستيلاء عليها، ويمارس المستبد فرداً كان أم حكومة- الاستعباد والتعسف والتسلط والتحكم، فيطلق لنفسه العنان ويقوم بالتصرف في شؤون الرعية كما يشاء دون الخوف من أن يطبق عليه أي نوع من أنواع العقاب.⁴

¹ المنظمة اليمنية للتوعية القانونية والسياسية، "الاستبداد"، مرجع سابق.

² منصور، ياسمين كامل، "دراسة في مفهوم الاستبداد السياسي"، الحوار المتمدن، 2012/6/10.
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311250>

³ المنظمة اليمنية للتوعية القانونية والسياسية، "الاستبداد"، مرجع سابق.

⁴ منصور، ياسمين كامل، "دراسة في مفهوم الاستبداد السياسي"، مرجع سابق.

الفصل الثاني

العنف السياسي قبل ثورة 25 يناير 2011

الفصل الثاني

العنف السياسي قبل ثورة 25 يناير 2011

عانى المواطن المصري من ظاهرة العنف السياسي على مر عقود طويلة، وبالذات من السلطات الرسمية الحاكمة التي كانت ولا تزال تشن حملات قمع تستهدف المواطن العادي والمعارضة بشكل دائم، فبالرجوع قليلاً بالزمن نحو الوراء نرى أن كل من وصل إلى السلطة في مصر مارس القمع والعنف لكن بصورة تختلف عن الآخر، وذلك للمحافظة على استمراريته في الحكم من ناحية، ولمنع زعزعة نظامه من ناحية أخرى، لكن نطاق هذه الحملات وحدتها اختلفت من فترة زمنية لأخرى، فتارةً يزداد العنف في بعض الفترات، وتارةً تقل وتيرته في فترات أخرى، كما أنه اختلف قبل ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 عنه بعد الثورة.

1.2 العنف السياسي في فترة حكم جمال عبد الناصر

تمثل التجربة الناصرية مرحلة زاخرة وعميقة من مراحل التاريخ الحديث لمصر، والتي أحدثت تحولات وتغيرات عميقة على خارطة السياسة والاجتماعية المصرية، فقد حفلت التجربة الناصرية بصراعات ومعارك سياسية على كل المستويات، سواء مع القوى الاستعمارية على النطاق الدولي، أو مع الأنظمة السياسية العربية الإقليمية في النطاق الإقليمي، فضلاً عن الصراع مع القوى الاجتماعية الفاعلة في الداخل المصري.¹

ففي فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، ونتيجةً للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذها النظام لم تظهر بوادر العنف تجاه المواطن العادي الذي لم يصبه من القمع شيء يذكر، بل كان يتعامل مع قوات الأمن بشكل عام والشرطة بشكل خاص بكل أريحية، فلم يجد حرجاً في الاحتكام للشرطة، ودخول الأقسام وتقديم الشكاوى والتبليغ عن النزاعات، في المقابل

¹ ياسين، عبد القادر، وآخرون، جمال عبد الناصر: رؤية متعددة الزوايا، حلب: دار الكتاب العربي، 2008، ص 153.

ذاق المواطن السياسي* الولايات، فقد نال المعارضون وبشكل خاص الإسلام السياسي والحركة الشيوعية النصيب الأكبر من التعذيب الممنهج والعنف في سجون أمن الدولة.¹

على الرغم من التضيق الكبير الذي فرضه عبد الناصر على الحياة السياسية المصرية إلا أنه حصل على شعبية كبيرة في الأوساط المصرية، ونجح في المحافظة على هذه الشعبية حتى مماته، ويعود السبب في الشعبية الكبيرة التي حصل عليها عبد الناصر إلى الشخصية الكارزمانية والقدرة الخطابية العالية التي كان يتمتع بها عبد الناصر في ذلك الحين، عدا عن تبنيه لمشروع لم الشمل العربي وتقليص الخلافات العربية عن طريق التضامن العربي والعمل والتعاون المشترك، وذلك من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية بالتححرر والوحدة.

كان جمال عبد الناصر ينظر للامن القومي المصري على أنه جزء لا يتجزأ من الامن القومي العربي، لذلك سعى جاهداً للمحافظة على الأمن الداخلي المصري الذي جعل من مصر قوة إقليمية كبيرة لها وزنها وثقلها السياسي، ولقي المشروع قبول وشعبية داخلية وخارجية عالية جعلت الداخل المصري يؤيد عبد الناصر على السياسات التي كان يتبعها في سبيل تحقيق ذلك، وكان يُنظر إليه على أنه صانع الوحدة ومؤسس القومية.

1.1.2 طبيعة العلاقة بين عبد الناصر والإخوان المسلمين

شهد التاريخ وجود علاقات وصلات بين العديد من قيادات وكوادر جماعة الإخوان المسلمين والضباط الأحرار على رأسهم جمال عبد الناصر، حيث أن الانتماء الطبقي الواحد والخلفية الاجتماعية المتشابهة هي المسئولة عن فترة الالتقاء والتحالف قصيرة العمر بين الطرفين، لكنها لم تقدم مبرراً كافياً أو سنداً موضوعياً قوياً للتحالف والترابط بينهما، فسرعان ما تحولت العلاقة من علاقة ائتلاف وتعاون إلى علاقة صراع قطعت كل ما كان موصولاً بينهما،

* يقصد بالمواطن السياسي الفرد الذي يحمل توجهات سياسية بانضمامه للأحزاب أو الجماعات ذات التوجهات السياسية أو دعمها أو تأييد رأيها، وفي هذه الفترة يشير مصطلح المواطن السياسي إلى الإسلام السياسي والحركة الشيوعية وكل من يحمل توجهات تخالف النظام الحاكم ويدعمها ويؤيدها.

¹ ناصر، عبد الرحمن، "كيف بدأ القمع؟ دراسة في تاريخ الشرطة المصرية"، ساسة بوسنت، 21 فبراير 2015.

<http://www.sasapost.com/egyptian-police/>

وهدمت الفرص والأسس التي كان من الممكن البناء أو الإبقاء عليها، ولم يعد الخلاف بينهما مجرد خلاف سياسي محدود قابل للحل والتسوية، بل تحول إلى عملية عدائية وممارسات سلطوية خارجة عن المؤلف.¹

وبدأ الأمر في "أزمة مارس/آذار 1954"^{**} والتي اعتبرت فترة حاسمة في تاريخ مصر، وفي تحديد مصير كل القوى والفعاليات السياسية الموجودة على الساحة المصرية، وتحديد هوية وطبيعة النظام السياسي الجديد، ذلك أنها شهدت رحيل آخر ملوك أسرة محمد علي التي حكمت مصر لما يقارب القرن ونصف القرن، فكانت خطة عبد الناصر تكمن في التخلص من حزب الوفد والحركة الشيوعية وجماعة الإخوان المسلمين حتى يتمكن من الاستئثار بالسلطة.

ونظراً لما كانت تتمتع به جماعة الإخوان المسلمين من ضخامة التنظيم وقوته، كان التخلص منهم يتطلب معالجةً من نوع خاص، وذلك لإبعادهم عن المسرح السياسي وحصر نشاطهم في مجال الدعوة الإسلامية والشؤون الدينية، لكن ذلك لم ينجح، فقد طلب الإخوان من عبد الناصر المشاركة في الحكم إلا أنه رفض ذلك، وفي العام 1954 أصدر قراراً بحل الجماعة وقام باعتقال عدد كبير منهم، وقد جاء قرار حل جماعة الإخوان بالتزامن مع قرار حل الأحزاب، وبهذا تكون السلطة الناصرية قد شطبت كافة الأحزاب والقوى والفعاليات السياسية عن الساحة المصرية، بما في ذلك آخر المؤيدين لها وهم الإخوان، وبات المسرح السياسي خالياً لعبد الناصر، وذلك حتى وفاته في أيلول من العام 1970.²

¹ ياسين، عبد القادر، وآخرون، جمال عبد الناصر: رؤية متعددة الزوايا، مرجع سابق، ص ص 156-160؛ عباسي، فتون، "العلاقة المضطربة بين عبد الناصر والإخوان .. كأن التاريخ يعيد نفسه"، الميدان، 23 يوليو 2013. <https://goo.gl/78LxzX>

^{**} هي أزمة سياسية وقعت في مارس من العام 1954 بين محمد نجيب (قائد ثورة 23 يوليو 1952 وأول رئيس لجمهورية مصر بعد إنهاء الملكية وإعلان الجمهورية) من جهة، ومجلس قيادة الثورة بقيادة جمال عبد الناصر من جهة، وأدت هذه الأزمة إلى انقسام المجتمع المدني المصري إلى قسيتين، أحدهما يريد استمرار حركة الجيش الداعمة للفقراء والإصلاح الزراعي، والثاني يطالب بالديمقراطية وعودة الحياة السياسية، وتم على إثر هذه الأزمة عزل محمد نجيب، وحل الأحزاب السياسية واعتقال قادتها، وحل جماعة الإخوان المسلمين وإعدام الآلاف من قادتها وأعضائها، وأصبحت حركة الجيش هي المسيطرة، وانتهى الصدام بانتصار كامل للعسكريين.

ياسين، عبد القادر، وآخرون، جمال عبد الناصر: رؤية متعددة الزوايا، مرجع سابق، ص ص 160-162.²

لقد جاء قرار عبد الناصر بحل جماعة الإخوان المسلمين على إثر حادثة المنشية، فقد وجه عبد الناصر أصابع الاتهام نحو الجماعة بمحاولة اغتياله أثناء إلقاءه خطاباً جماهيرياً بميدان المنشية في الإسكندرية في 22 أكتوبر من العام 1954 في ذكرى ثورة يوليو،¹ بعد الحادث خرجت روايتان، إحداهما رسمية اتهمت الإخوان بتدبير الحادث للتخلص من عبد الناصر، والثانية إخوانية نفى فيها الإخوان ما وجه إليهم من اتهامات، واتهموا النظام بتدبير الحادث لإزاحتهم عن المشهد السياسي المصري، على الرغم من تولي أشخاص مستقلين التحقيق في الحادث وإثباتهم لتورط عناصر إخوانية في محاولة الاغتيال، إلا أن سرعة المحاكمات وتنفيذ أحكام الإعدام بحق شخصيات بارزة في الجماعة تلقي ببعض الشكوك حول صحة تورط الإخوان في الحادث، وإزاء هاتين الروايتين، ظهرت روايات من مصادر غير رسمية وغير إخوانية تحدثت عن تورط عناصر إخوانية في حادث الاغتيال لكن دون علم مسبق من قياداتهم.²

لم يقف عبد الناصر عند هذا الحد واستمر بملاحقة جماعة الإخوان المسلمين قضائياً، فبعد أن أصدر حكماً بحل الجماعة أصدر حكماً قضائياً آخرًا بحظر أنشطتها، وفتح السجون أمام قياداتها وأعضائها، فسجن عدداً كبيراً منهم، وأصدر أحكاماً بالإعدام ضد بعضهم، وأحكاماً بالسجن لعشرات السنين أو الأشغال الشاقة ضد البعض الآخر،³ وبقي الإخوان في السجون من عام 1954 وحتى عام 1975 - آخر من خرج منهم كان في هذا العام - بعد أن أمضوا ما يزيد عن العشرين عاماً داخل السجون.

ولم يكتف عبد الناصر بسجن أعضاء ومناصري جماعة الإخوان المسلمين، فقد عمل على استخدام أجهزته لتعذيبهم داخل السجون والمعتقلات، وارتكب ضدهم مذابح كثيرة كما حصل في مذبحه "سجن طرة" والتي راح ضحيتها ستة وعشرون شخصاً، وبهذه الوسيلة ضمن

¹ السكري، أحمد، "حادثة المنشية .. نجا عبد الناصر ولم ينج الإخوان"، دوت مصر، 12 يناير 2016. <https://goo.gl/EsIsZ3>

² الجنابي، أحمد، "حادثة المنشية"، الجزيرة نت، 2013/1/7. <https://goo.gl/iklcIQ>

³ أنظر موقع الوفد، "بعد 43 عاماً على وفاته ... ماذا جرى بين عبد الناصر والإخوان"، 28 سبتمبر 2013. <https://goo.gl/ewRw14>

عبد الناصر إخماد صوت الإخوان وكل من تسول له نفسه المعارضة، لكنه لم يغفل يوماً عنهم، فاستمر بمراقبتهم لمنعهم من توتير الأوضاع في مصر.¹

2.1.2 طبيعة العلاقة بين عبد الناصر والحركة الشيوعية

حرص عبد الناصر على إقامة علاقات قوية مع الحركة الشيوعية شأنها شأن باقي القوى السياسية المؤثرة على الساحة المصرية في ذلك الوقت، وكان هدف عبد الناصر من وراء ذلك أن يضمن عدم وقوف الشيوعيين في طريقه وتعطيل مشروعه السياسي في مصر، إلا أن علاقاته القوية مع الحركة لم تمنعه من محاولة التسلل إليها وزرع أعوانه داخلها، والاطلاع على أسرارها لمعرفة تحركاتها وما تخطط له.

من الممكن تقسيم مراحل العلاقة بين عبد الناصر والشيوعية إلى أربعة مراحل، امتدت أولها لثلاث سنوات من 1952 وحتى 1955، واتسمت هذه المرحلة بالتعارض الشديد، ذلك أن عبد الناصر كان يرغب في تحديث مصر بالاعتماد على الغرب والولايات المتحدة الأمريكية التي بطبيعة الحال لم تبدي أي اهتمام، وهذا ما كانت ترفضه الحركة الشيوعية في مصر، كما أن عبد الناصر كتب مقدمة كتاب "حقيقة الشيوعية" والذي احتوى على معلومات اعتبرتها الأخيرة افتراءات على الحركة.²

وكانت الحركة الشيوعية قد أبدت دعمها لثورة يوليو 1952 في بادئ الأمر، لكنها عادت وتراجعت عن ذلك وبدأت في انتقاد الثورة، على إثر مواجهات "كفر الدوار" بين حكومة حركة الجيش والطبقة العاملة في العام 1954 والتي انتهت بإعدام عدد من قيادات الحركة الشيوعية في العام نفسه، مما أدى إلى حدوث ما سمي بـ "أزمة مارس 1954"، ووقفت الحركة ضد عبد الناصر وتحالفت مع فصائل مناقضة لها أيديولوجياً وسياسياً كحزب الوفد والإخوان المسلمين، وحاول الشيوعيون في هذه الفترة استغلال الإخوان للتخلص من عبد الناصر فخرجوا

¹ رزق، جابر، مذابح الإخوان في سجون ناصر .. أسرار رهيبية تذاق لأول مرة، ط2، مصر: دار الاعتصام، 1987، ص ص 27-29. <http://arareaders.com/books/read/16114?reader=2>

² ياسين، عبد القادر، وآخرون، جمال عبد الناصر: رؤية متعددة الزوايا، مرجع سابق، ص ص 175 - 178.

في مسيرة كبرى ضده وحملوا شعارات إسلامية، مما خلق حالة من العداء بين عبد الناصر والحركة الشيوعية انتهت باعتقال الآلاف منهم لفترة امتدت إلى خمس سنوات بالنسبة لأغلبهم، وانتهت الأزمة بإعلان الحزب الشيوعي حل نفسه وانضمام عدد من أعضائه إلى مختلف فصائل الاتحاد الاشتراكي العربي.¹

أما المرحلة الثانية فامتدت من 1955 وحتى 1956، واتسمت هذه المرحلة في بدايتها بالمرونة بين الطرفين، وكان ذلك تماشياً مع متطلبات المرحلة، فقد توهم عدد كبير من الشيوعيين بأنهم في حلف مع عبد الناصر الذي لم يكن إلا مهادناً بما تقتضيه الضرورة،² لكن سرعان ما تحولت العلاقة إلى صدام بين الطرفين، فقد تغير رأي الشيوعيين في هذه الفترة بعد انفتاح علاقاته مع الكتلة الاشتراكية بزعامة الاتحاد السوفيتي، ففي 17 أيلول من العام 1955 تمت أول صفقة للأسلحة بين الاتحاد السوفيتي ومصر، وفي العام التالي أي عام 1956 قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس، ليعود دعم وتأييد الشيوعية له من جديد.³

ثم جاءت المرحلة الثالثة والتي امتدت من عام 1957 حتى 1961، ففي بداية هذه المرحلة في عام 1957 بدأت العلاقات تتوتر بين مصر وروسيا على خلفية أحداث سوريا، والصراع على السلطة بين كل من حزب البعث والشيوعيين والضباط القوميين، وفي يناير من العام 1958 توجهت فئات وطنية عديدة من الجيش السوري إلى القاهرة للقاء عبد الناصر، وأبلغوه أن الحل الوحيد الذي قد ينقذ سوريا من تردي الأوضاع فيها نحو الأسوأ هو الوحدة مع مصر، على إثر ذلك جاءت الوحدة المصرية - السورية (1958-1961).⁴

وبعد أن تمت الوحدة بين البلدين وجد عبد الناصر الفرصة مناسبة لضرب الشيوعيين والتخلص منهم، فبعد أن رفضت كافة الأحزاب الشيوعية في كلا البلدين حل نفسها اعتبرها عبد

¹ عبد السمیع، أحمد، "عبد الناصر والشيوعيون ... التحول من المواجهة إلى التحالف"، اليوم الجديد، 28 سبتمبر 2015. <http://elyomnew.com/news/inside/2015/09/28/34625>

² ياسين، عبد القادر، وآخرون، جمال عبد الناصر: رؤية متعددة الزوايا، مرجع سابق، ص 188.

³ انظر موقع ورد بريس، "العلاقات المصرية - السوفيتية (1952-1970)"، 5 مايو 2008. <https://goo.gl/qcBekQ>

⁴ انظر موقع ورد بريس، "العلاقات المصرية - السوفيتية (1952-1970)"، مرجع سابق.

الناصر عائقاً في طريق الوحدة، وتصاعدت الحملة الأمنية ضد شباب الشيوعية فتم اعتقال عدد منهم، وصعدت أجهزة الأمن من أساليب التعذيب كما ووسعت حملات الاعتقال، وأوضح الشيوعيون فيما بعد أنهم لم يكونوا ضد الوحدة وإنما كانت الإشكالية في آلية وطريقة إتمامها، لكن لم يكتب لتلك الوحدة الاستمرار فسرعان ما فشلت وتم حلها.¹

أما المرحلة الرابعة والأخيرة فامتدت من عام 1962 حتى وفاة عبد الناصر، حيث كانت المعارضة الشيوعية شبه معدومة، فقد أدت نهاية الوحدة بين مصر وسوريا إلى توفر الظروف المناسبة بتقارب جديد بين القاهرة وموسكو، ففي العام 1962 تشكل حزب وحيد جديد ألا وهو "الاتحاد الاشتراكي العربي"، ولم تكن المعارضة الشيوعية موجودة فعلياً، وفي العام 1964 زار خرتشوف مصر بمناسبة اكتمال المرحلة الثانية من العمل في مشروع السد العالي في أسوان، وهو المشروع الذي كان الاتحاد السوفييتي قد موله جزئياً، وفي العام 1966 وقعت مصر اتفاقية نظمت الوجود السوفييتي في المرافئ المصرية.² بهذا يكون التحول في العلاقة بين عبد الناصر والشيوعية قد تحول من المواجهة إلى المهادنة التي استمرت حتى رحيل عبد الناصر عام 1970، الذي عمل على ضبط حركة الشيوعية والتحكم بتحركاتها حتى يبقى الأمر بيده وحده.³

3.1.2 حقوق الإنسان والحريات السياسية في عهد جمال عبد الناصر

1.3.1.2 الحريات السياسية

اعتمد عبد الناصر على صيغة التنظيم الائتلافي في الضباط الأحرار، فجمع في هذا التنظيم بين الإخوان المسلمين والشيوعيين وقوى الوسط، واستقوى عبد الناصر بالشيوعيين والإخوان المسلمين حتى نجح في الوصول إلى الحكم، ثم عمل على التخلص من الطرفين،⁴ ولجأ عبد الناصر إلى حل الأحزاب واعتماد نظام الحزب الواحد، والتضييق على الحريات

¹ عبد السميع، أحمد، "عبد الناصر والشيوعيون ... التحول من المواجهة إلى التحالف"، مرجع سابق.

² انظر موقع ورد بريس، "العلاقات المصرية - السوفييتية (1952-1970)"، مرجع سابق.

³ عبد السميع، أحمد، "عبد الناصر والشيوعيون ... التحول من المواجهة إلى التحالف"، مرجع سابق.

⁴ ياسين، عبد القادر، وآخرون، جمال عبد الناصر: رؤية متعددة الزوايا، مرجع سابق، ص 255.

السياسية واعتقال المعارضين وتعذيبهم في السجون واغتيال جزء منهم، حتى أحمد صوت المعارضة، ولم يعد هناك وجود لأي صوت معارض.

ويعود السبب في رفض عبد الناصر للتعددية الحزبية والتمسك في سياسة الحزب الواحد إلى قناعاته الشخصية بأن الأحزاب التي كانت موجودة على الساحة المصرية في ذلك الوقت فاسدة، حيث أنه طالبهم بتطهير أنفسهم لكنهم رفضوا فقام بحل أحزابهم، وبعد هزيمة 1967 تغير عبد الناصر، حيث أبدى رغبته في العودة إلى التعددية الحزبية من خلال تشكيل حزب معارض، مبرراً أن دعمه لفكرة الحزب الواحد كانت عبارة عن إجراء مؤقت انتقالي وأنه سيعود إلى التعددية الحزبية مرة أخرى، لكنه وبسبب تأثره بالفكر الاشتراكي عدل عن التعددية الحزبية ودعا إلى فكرة الحزب الواحد لتثبيت دعائم فكره الاشتراكي، فقد كان يرى أن الاشتراكية منهج حياة وهي السبيل الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية، فاختار الطريق الأسهل لتمكين نفسه، وبذلك يكون قد قضى على الديمقراطية.¹

وبسبب غياب الأحزاب وسيطرة الحزب الواحد والرأي الواحد، لم تتمكن مصر من مواجهة الأزمات الدولية الخطيرة في تلك المرحلة، فمُنيت بهزيمة ال 67، وتعرض أمنها القومي لضربة قوية مع احتلال إسرائيل لسيناء في نفس العام، فشهدت البلاد فترات عصيبة وعانت من تردي الأوضاع الاقتصادية، فضلاً عن كبت الحريات وانتشار المعتقلات السياسية، والخسائر المادية والمعنوية الكبيرة التي تعرضت لها البلاد بسبب الحروب التي خاضها الشعب، وأعاد عبد الناصر بعد النكسة العمل بقانون الطوارئ والأحكام العرفية معتبراً أن هذه الإجراءات ليست قمعية وإنما تتعلق بالسلطة وتحديد مصير الوطن، مما أضاف أعباءً إضافية على الشعب.²

¹ أنظر موقع الوفد، "في الذكرى ال 62 لثورة يوليو .. تدمير الحياة السياسية والحزبية أكبر أخطاء ناصر"، 22 يوليو 2014. <https://goo.gl/9XjfBS>

² أنظر موقع الوفد، "عبد الناصر .. العصر الذهبي لانتشار المعتقلات السياسية"، 29 مارس 2016. <https://goo.gl/xplQbd>

2.3.1.2 حرية الصحافة

كان عبد الناصر من أكثر القادة والحكام العرب اهتماماً بالصحافة، فكان يحرص بشكل دائم ويومي على قراءة ما تكتبه صحف بلاده بالإضافة إلى الصحف العالمية، وكان يراقب الصحف المحلية بنفسه فيعمل على قراءة الطبعة الأولى من الصحف اليومية، ويراجعها ويبيدي ملاحظاته عليها حتى يتم تعديل الطباعات التالية على أساسها.

وقام عبد الناصر بتأميم الصحافة من خلال إصدار قانون تنظيم الصحافة عام 1960 وذلك لإحكام سيطرة الحكومة عليها، وأصبحت الصحافة تنسم بالصبغة الحكومية حتى أصبحت النشرات متقاربة إلى حد كبير، وتم وضع رقيب على الصحافة للسيطرة عليها والرقابة على كل ما ينشر، وبعد أن كان الرقيب يصدر تعليماته من خارج الصحيفة، تم تخصيص مكان له داخل مقر كل صحيفة لعرض المقالات والأخبار عليه قبل نشرها،¹ وبسبب حذر عبد الناصر الدائم من نشوء صحافة معارضة كان يوافق على كل ما يرفع له من تقارير المخابرات والمباحث العامة، ويصدر أوامره بالحراسة أو الاعتقال بحق المتهمين دون مساءلة، فشكل هذا ضربة للديمقراطية والحرية الصحفية.²

وتحولت ملكية الصحافة من الأفراد إلى الدولة، فكانت قيادة الدولة تمتلك حق تعيين رؤساء التحرير واستبعادهم متى شاءت، وظلت الصحافة المصرية محصورة في ثلاث صحف "الأهرام"، "الأخبار"، و"الجمهورية" والتي كانت أشبه بصحيفة واحدة في أخبارها وتقاريرها ومقالاتها وأعمدتها التي كانت متشابهة، وشكلت في معظمها جانباً دعائياً رسمياً للحكومة والقائد، وحتى وإن سمحت الدولة بصحافة حزبية إلا أنها كانت تحت رقابة مشددة، وتعرضت لضغوط عديدة تراوحت ما بين سحب العدد من الأسواق أو توقيف الصحيفة لفترات متفاوتة أو حتى إلغاء الترخيص.³

¹ السماك، رضي، "عبد الناصر وتأميم الصحافة المصرية"، صحيفة الوسط، 20 يناير 2015. <http://www.alwasatnews.com/news/954170.html>

² ياسين، عبد القادر، وآخرون، جمال عبد الناصر: رؤية متعددة الزوايا، مرجع سابق، ص 265.

³ السماك، رضي، "عبد الناصر وتأميم الصحافة المصرية"، مرجع سابق.

3.3.1.2 عسكرة النظام

بدأ التغلغل العسكري في الدولة المصرية ومؤسساتها وأجهزتها بشكل تدريجي، وتم صبغ الحياة في المجتمع المصري بصبغة عسكرية شملت كل مناحي الحياة، وانعكس ذلك سلباً على الطبيعة المدنية للمجتمع، والأخطر أنه انعكس سلباً على القوات المسلحة نفسها وعلى كفاءتها العسكرية ودرجة احترافيتها.¹

وتجاوزت المؤسسة العسكرية اختصاصاتها وواجباتها التي كان من المفروض أن تقوم بها، فقامت بالإشراف على مرافق النقل العام والتموين والجمعيات الاستهلاكية، ومطاردة الإخوان المسلمين، والتحقيق في دار التحرير (جريدة الجمهورية)، وعدم تعيين أي موظف أو عامل في أي وظيفة خالية إلا بعد إخطار من مكتب نائب القائد الأعلى، وقد شكل أفراد القوات المسلحة عزلة للقيادة السياسية جعلتها عاجزة عن السيطرة عليها، فكانت النتيجة الصادمة في أول مواجهة للمؤسسة العسكرية عام 1967 حيث هزم الجيش هزيمة عسكرية مريرة.²

إن سياسات عبد الناصر في التعامل مع كافة أطراف المعارضة بطريقة قمعية وديكتاتورية، ومطاردة المعارضين من الإخوان والحركة الشيوعية، والزج بهم في السجون وتعذيبهم، والتضييق على الحقوق والحريات، ومنع الصحافة من القيام بعملها بطريقة طبيعية والتضييق عليها، وتغلغل المؤسسة العسكرية في كافة مناحي الحياة المصرية المدنية، انعكس سلباً على الأفراد والمجتمع معاً ولم يسمح بوجود معارضة حقيقية، وذلك في ظل موجات العنف السياسي التي مارسها النظام ضد كل من يحاول معارضة الحكومة أو حتى انتقادها.

2.2 العنف السياسي في فترة حكم أنور السادات

1.2.2 سياسات السادات بعد توليه الحكم

وصل السادات إلى الحكم في وقت كانت فيه السجون والمعتقلات تكتظ بالآلاف من أبناء مصر، وكانت أبواب السجون مفتوحة بشكل دائم لكل من يهمس بكلمة واحدة تمس الحاكم أو

¹ سليمان، عادل، "عسكرة الدولة المصرية"، العربي الجديد، 10 يوليو 2014. <https://goo.gl/Lgl2U1>

² ياسين، عبد القادر، وآخرون، جمال عبد الناصر: رؤية متعددة الزوايا، مرجع سابق، ص 266.

تغضبه، في ظل جو من الخوف والرهبة الناتجة عن زرع نظام عبد الناصر لأجهزة التصنت في كل مكان، وتكميمه للصحافة التي كانت تعاني من نقص الحرية، فامتألت صفحاتها بالمدح والإشادة بإنجازات الزعيم ورجال الدولة.¹

وعلى الرغم من التركة الثقيلة التي ورثها السادات عن عبد الناصر إلا أنه بدأ عصره بداية طيبة وعظيمة ومشجعة، واتخذ خطوات سريعة نحو الديمقراطية وحرية الصحافة وسيادة القانون، فهدم سجن طره إيداناً بإغلاق المعتقلات، وأفرج عن المعتقلين السياسيين وقيادات الإخوان المسلمين، وأحرق شرائط التسجيلات التلفزيونية إيداناً ببدء عصر الأمن والأمان وحرية المواطن وحقه في التعبير عن رأيه، وحرر الصحافة بإلغاء الرقابة عليها، وأعطى المسؤولية لرئيس التحرير، وسمح لجرائد المعارضة بالعودة للعمل، وسمح بعودة الأحزاب فألغى نظام الحزب الواحد وبدأ العمل بنظام التعددية الحزبية.²

ولما كانت السلطة العليا في يد السادات، فقد حاول بكل الوسائل القانونية والإدارية أن يسد الثغرات التي يمكن أن تززع نظامه، وحرص على اتخاذ واجهة ديمقراطية ليطمئن العالم الخارجي أنه يريد تحقيق الديمقراطية في الداخل المصري فسمح بوجود تجربة حزبية، فبعد حوادث مايو/أيار 1971 (ثورة التصحيح التي قام بها السادات) كانت الجماهير المصرية تواقّة للحصول على الحرية خاصة حرية التعبير، لكن ما حصل عليه المصريون كان مخيباً للآمال مما أدى إلى ظهور معارضة للسادات، وجاءت حرب أكتوبر 1973 لتزيد شعورهم بالإحباط مما أدى إلى إشعال مظاهرات يناير 1977، لكن السادات سرعان ما انقض عليها لإخماد صوتها حتى لا يتأثر وجوده في الحكم.³

واتبع السادات فور وصوله إلى الحكم عام 1970 نهجاً مغايراً لنهج عبد الناصر، فقد كان السادات مخالفاً لعبد الناصر في كل شيء تقريباً، فبدأ تدريجياً بالتخلي عن السياسات التي

¹ محمد، أنور، شهود عصر السادات، القاهرة: دار إيه. أم للنشر والتوزيع، 1990، ص ص 11-12.

² المرجع السابق، ص ص 213-214.

³ هيكمل، محمد حسنين، خريف الغضب .. قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1983، ص 424.

كانت موجودة زمن عبد الناصر، فعمل في البداية على التخلي عن السياسات الاشتراكية، وقام بانفتاح رأسمالي واسع شمل جميع القطاعات، ومثلما أثرت التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في عهد عبد الناصر على القطاع الأمني حصل ذات الأمر في عهد أنور السادات، ولم تعد السياسات الاقتصادية تستهدف الشرائح الأكبر من الشعب "الفقراء".¹

1.1.2.2 سياسات أنور السادات تجاه تيار اليسار (الناصرين والشيوعيين)

بعد وفاة عبد الناصر وجد السادات أن إزاحة الناصريين عن طريقه هي الوسيلة الوحيدة حتى يتمكن من ممارسة مهامه كرئيس جمهورية، فقام بعد توليه الحكم بالتخلص من أعوان النظام السابق -الناصرين- والزج بهم في المعتقلات، وأطلق سراح الإخوان المسلمين لمواجهة تيار اليسار المتمثل بالناصرين والشيوعيين، ففتّح المجال واسعاً بدعم من السادات أمام الإسلاميين للعمل السياسي.

وقام السادات بثورة التصحيح في 15 مايو/أيار 1971، حيث استطاع بضربة واحدة إقصاء خصومه الناصريين ووضعهم في السجون والمعتقلات، واعتبر السادات أن ما قام به من ممارسات وإجراءات ما هي إلا ثورة تصحيحية على حد تعبيره، والتي أطاحت بالكثير من قيادات الناصريين وكسرت شوكتهم وفرقتهم، وعلى الرغم من وجود الحزب الناصري على الساحة المصري إلا أنهم كانوا أقلية، وبعد أن تم إقصاؤهم خلدوا إلى ممارسة أنشطتهم كحزب صغير بكل هدوء.²

وجاءت ثورة التصحيح التي قام بها السادات للتخلص من رجال عبد الناصر الذين كانوا يحيطون به في الحكم، ومن بينهم نائب رئيس الجمهورية علي صبري، ووزير الداخلية شعرواي جمعة، ووزير الإعلام محمد فايق، ورئيس البرلمان محمد لبيب شقير، وسكرتير رئيس الجمهورية سامي شرف، حيث قام السادات بهذه الخطوة بعد حصوله على تسجيلات

¹ ناصر، عبد الرحمن، "كيف بدأ القمع؟ دراسة في تاريخ الشرطة المصرية"، مرجع سابق.

² صبحي، نادية؛ الشربيني، نشوة، "في الذكرى ال 43 لثورة مايو: الناصريون والإخوان وجهان لعملة واحدة"، الوفد، 15

مايو 2014. <https://goo.gl/3kl2cm>

لكالمات من إدارة الرقابة على الهاتف في وزارة الداخلية، فقد احتوت التسجيلات على مكالمة بين اثنين من الوزراء تم فيها التخطيط لاعتقال السادات، فقرر الأخير على إثر هذه الحادثة إقالة وزير الداخلية، وهذا ما لم يتقبله اليساريين، فقدمت مراكز القوى استقالات جماعية في محاولة لإحداث فراغ دستوري والانقلاب على نظام الحكم، إلا أن السادات فاجئهم بقبول الاستقالة، ليتم في 15 مايو/أيار 1971 إذاعة خبر استقالة الوزراء الخمسة.¹

واعتبر السادات أن 15 مايو تصحيح لثورة 23 يوليو، وأنها تهدف إلى إقامة حياة ديمقراطية سليمة، فلأول مرة تم إغلاق المعتقلات وإصلاح مؤسسات الدولة وإطلاق حرية إنشاء الأحزاب، وأن ما حصل من إشكاليات كانت نتيجة الفهم الخاطئ للديمقراطية من قبل بعض الفئات، واستغل السادات مشاعر الشعب لتحقيق مصالحه والوصول إلى أهداف وأغراض معينة، من خلال استخدام الخطابات والشعارات الرنانة لكسب تعاطف الشعب ومساندتهم له في سياساته وقراراته التي اعتبرها تصب في مصلحة الوطن والمواطن.²

2.1.2.2 سياسات أنور السادات تجاه الإخوان المسلمين

كان التعامل الأمني مع المعارضة السياسية جيداً على اعتبار أن أعداء النظام السياسي لم يكونوا كثيراً مقارنة بالنظام السابق، وساهم الرئيس الراحل أنور السادات في عودة الإخوان المسلمين وتكوين التيار السلفي ونشأة الجماعة الإسلامية، في محاولة منه لإنهاء الوجود الناصري عن الساحة المصرية وإحداث حالة توازن مع باقي القوى والتيارات السياسية، حيث أفسح المجال للحركات الإسلامية، فقام بدعمها مادياً وتوفير القوة والسند لها لضمان نجاحها واستمرارها، فوجود أعداء للسادات من الناصريين واليسار والشيوعيين لم يتركه أمامه سوى خيار اللجوء للحركة الإسلامية.³

¹ عز الدين، أسماء، "في ذكراها ال 45 .. السادات أطاح ببقايا نظام عبد الناصر في ثورة التصحيح"، الوفد، 15 مايو 2016. <https://goo.gl/xSqo0Q>

² صبحي، نادية؛ الشربيني، نشوة، "في الذكرى ال 43 لثورة مايو: الناصريون والإخوان وجهان لعملة واحدة"، مرجع سابق.

³ جلال، البدري، "السادات) وضع بذرة التطرف ... استعان بالجماعة الإسلامية لمواجهة الناصريين"، البديل، 22 يوليو 2015. <https://goo.gl/NoxLND>

ومع اتساع رقعة المصالحة بين السادات وجماعة الإخوان، قام السادات بإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين المنتمين إلى الجماعة في السجون المصرية، وأطلق سراح مرشديهم وأعاد مقراتهم ومجلتهم المعروفة باسم "الدعوة"، وسمح لهم بممارسة نشاطاتهم بشكل تدريجي، وبدأ يتقرب من هذا التيار طالما أنه لا يهدد سلطته أو يتحدى سياساته، فبدأ اسم جماعة الإخوان يظهر إلى العلن بدلاً من اسم الجماعة الإسلامية، وتخلص الإخوان من القبضة الناصرية التي كانت تشدد عليهم وتتعامل معهم بصرامة.¹

وعلى الرغم من أن السادات قد استفاد من تحالفه مع التيار الإسلامي في كبح جماح العناصر الناصرية والشيوعية، إلا أنه أدرك القوة التي أصبح يمتلكها هذا التيار، فالنظام منحهم شرعية الوجود السياسي على الساحة المصرية واستطاعوا أن ينفذوا إلى الرأي العام المصري، وأصبحت لديهم قاعدة شعبية ضمت بشكل كبير طلاب الجامعات الذين وجدوا في الجماعة متنفساً لهم بعد تضيق الخناق على العناصر اليسارية والناصرية، فتنبه السادات إلى ضرورة تشديد الرقابة عليهم حتى لا يخسر نفوذه لصالحهم.²

مع إتباع السادات في بداية حكمه لممارسات وسياسات تختلف عن السياسات القمعية التي استخدمها عبد الناصر، وتخفيفه للقيود المشددة التي كانت مفروضة على الحريات والحقوق، وإفساح المجال أمام الشعب للحصول مساحة من الحرية دون قمع واعتقال وتعذيب، انخفضت وتيرة العنف مقارنة بما كانت عليه في عهد عبد الناصر، حتى لو كان ذلك المجال الذي فتحه السادات للشعب تحت رقابة منعاً لأي أحداث قد تؤدي إلى خسارة السادات لنفوذه.

1.2.1.2.2 تأثير السلام مع إسرائيل على العلاقة بين السادات والإخوان

أخذت العلاقة بين السادات وجماعة الإخوان المسلمين منحى جديد بسبب الخطوات التي اتخذها السادات في طريق السلام مع إسرائيل، فقد اشتركت عناصر إخوانية في ضرب

¹ عرفة، محمد جمال، "الجماعة الإسلامية المصرية: دعوة ثم عنف ثم دعوة...؟"، الإسلام اليوم، <http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-55-1151.htm>

² أنظر إلى موقع ويكيبيديا الإخوان المسلمون، "الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة <https://goo.gl/cF5rl2>، 29 أبريل 2016، 1981-1952

العصابات اليهودية قبل حرب 1948 وكان لهم دور بارز خلال الحرب أيضاً، وتتبع هذه السياسات من رؤية الإخوان للصراع العربي الإسرائيلي على أنه صراع بين الإسلام واليهودية، وبالتالي فإن وجودهم على أرض إسلامية أمر غير مقبول به بناتاً حسب الشريعة الإسلامية.

أدت هذه الأحداث إلى إعلان الإخوان موقفهم بالتحدي المباشر للسادات، وخرجت المظاهرات المعارضة للسلام مع إسرائيل، ونشر الإخوان مقالات ضد السادات والسلام مع إسرائيل في مجلة الدعوة وغيرها من الوسائل المملوكة لهم، وبلغ الأمر ذروته عام 1979 عندما نشرت مجلة الدعوة مقالاً تضمن هجوماً مباشراً على السادات، اتهمته بالتخطيط مع المخابرات الأمريكية والإسرائيلية لضرب التيار الإسلامي عن طريق محاولة شراء زعماء منهم بتقديم مبالغ مالية كبيرة والقضاء على من لا يمكن تطويعهم، فجاء رد السادات سريعاً بإصدار قرار بإغلاق المجلة، وقامت الصحف الحكومية عبر مقالاتها بتكذيب الاتهامات الموجهة للسادات، فرد الإخوان باستخدام المجالات الخارجية والمساجد الأهلية في انتقاد سياسات السادات وتوجيه الاتهامات له.¹

هنا كانت بداية التحول في العلاقة بين السادات وجماعة الإخوان المسلمين، وانتهت مرحلة الهدوء التي سادت في بداية عهد السادات، لتبدأ معها مرحلة جديدة من عودة المناوشات بين الطرفين، وارتفاع وتيرة التوتر والعنف، فالسادات أراد المحافظة على وجوده في الحكم، والوقوف في وجه جماعة الإخوان التي بدأت تتحدها بشكل مباشر، بالإضافة إلى توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل التي مست بشكل مباشر مبادئ الجماعة التي ترفض قاطع توقيع أي معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني، فشنت الجماعة هجوماً على السادات، وانتهت المصالحة التي كانت قائمة بينهما.

2.2.1.2.2 صدى الثورة الإسلامية في إيران على العلاقة بين السادات والإخوان المسلمين

مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران سارع السادات إلى إعلان هجومه عليها، فقد أثارت الثورة قلقاً شديداً لديه وخوفاً من صعود التيار الإسلامي داخل مصر إلى القمة، في حين

¹ أنظر إلى موقع ويكيبيديا الإخوان المسلمون، "الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة 1952-1981"، مرجع سابق.

أعلن التيار الإسلامي وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين عن دعمه وتأييده للثورة، فبغض النظر عن الاختلاف المذهبي بين السنة والشيعة إلا أن الثورة شكلت فرصة للإخوان للوصول إلى الحكم.

وفي أعقاب الثورة تأثرت الأوضاع الداخلية في مصر، فظهرت موجه من التوسع في بناء المساجد، وخرجت المظاهرات المؤيدة للثورة، ونشرت جماعة الإخوان منشورات مؤيدة للثورة واعتبرتها نصراً للمد الإسلامي، وأرسلوا وفداً إلى طهران لتهنئته الزعيم الإسلامي الخميني، وظهرت الدعوات للجماهير عبر مجلة الدعوة لتأييد الثورة والتعاطف معها.

وقد أثار التأييد الكبير للثورة حساسية الولايات المتحدة الأمريكية وخوفها على مصالحها في المنطقة، فضغطت على النظام المصري الذي ضغط بدوره على التيار الإسلامي، فقام السادات بتعديلات دستورية سمحت له بحرية مطلقة في التصرف في الشؤون الداخلية والاستمرار في الحكم، وذلك كوسيلة لتحجيم المعارضة السياسية والدينية، وشن حملة اعتقالات واسعة أعقبها زيادة في أعداد قوات الأمن المركزي.¹

2.2.2 السادات والديمقراطية المقيدة

يتمثل الإنجاز الديمقراطي للسادات في إحياء ترسانة من القوانين الموروثة من العهد السابقة والمقيدة للحقوق والحريات، فأحى القانون الذي يفرض العقوبة على اجتماع أكثر من خمسة أشخاص في الطريق العام إذا أمرهم رجال السلطة أن يتفرقوا ولم يفعلوا، ويتم تحميلهم مسؤولية أي جريمة تحصل في مكان تجمعهم حتى ولو لم يعلموا بها أو يتوقعوها، كما قام بإحياء قانون الطوارئ أيضاً.

وعمل السادات إلى جانب إحياء القوانين القديمة على إصدار قوانين جديدة مقيدة للحريات ومناقضة للدستور وحقوق الإنسان، فأصدر عام 1972 قانون تنظيم الحراسة وتأمين

¹ أنظر إلى موقع ويكيبيديا الإخوان المسلمون، "الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى المنصة 1952-1981، مرجع سابق.

سلامة الشعب الذي أتاح التحفظ على الأشخاص، وفي عام 1972 أصدر قانون يجرم معارضة السياسة العامة المعلنة وإنشاء الأحزاب، وفي العام 1977 أصدر قانون يجرم المنظمات السرية، ويفرض العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة على التجمهر والاعتصام والتظاهر وعلى المشجعين على التجمهر، وفي نفس العام أصدر قانوناً يقيد قيام الأحزاب السياسية ويضع شروطاً مانعة لقيامها، ويمنح الحزب الحاكم السلطة المطلقة في منح أو منع قيام الأحزاب.¹

3.2.2 السادات والمواطن المصري العادي

في الوقت الذي أفرج فيه السادات عن خصوم النظام السابق، أحكمت المؤسسة الأمنية قبضتها على المواطن المصري، وبدأت تظهر في عهده حالات تعذيب لمواطنين عاديين للاعتراف بجرائمهم السياسية على الرغم من عدم انتمائهم لأي تنظيم أو فصيل سياسي، وبسبب سياسات السادات وإجراءاته التي اعتبرها المواطن المصري غير مقبولة، كان مستوى الرضا على النظام قليل جداً، مما أدى إلى حدوث احتكاكات بين عامة الشعب والمؤسسة الأمنية.

وكرر فعل على العنف الأمني شهد عهد السادات جرأة غير مسبوقة من المواطنين على الشرطة، فقامت الجماهير بمهاجمة قسم الشرطة الموجود في منطقة السيدة زينب بسبب احتجازه لبعض المواطنين ومعاملتهم بطريقة سيئة، فصعدت الشرطة من ممارساتها وزادت درجة العنف المستخدمة في مواجهة وقمع المواطن العادي الذي نال النصيب الأكبر من الاعتقال والتعذيب.²

وإلى جانب سياسات القمع، انتهج السادات سياسات اقتصادية كانت نتيجتها زعزعة الاستقرار الاقتصادي للمواطن المصري، الذي عبر عن رفضه لتلك السياسات والإجراءات بالقيام بانتفاضة اعترض فيها على سوء الأحوال المعيشية وعدم حصوله على عوائد النمو،

¹ العشرى، نجاح، السادات ما له وما عليه .. دراسة عن جذوره وحياته ومشروعه السياسي وصراعاته ومصرعه، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011، ص ص 155-156.

² ناصر، عبد الرحمن، "كيف بدأ القمع؟ دراسة في تاريخ الشرطة المصرية"، مرجع سابق.

بالإضافة إلى رفع الحكومة لسياسات الدعم ورفع أسعار السلع الأساسية، فتبدد وهم الرخاء الاقتصادي الذي وعد به أنور السادات.¹

وعلى الرغم من سياسات السادات التي أثرت على المواطن المصري بشكل سلبي إلا أنه كان يحاول بشكل دائم أن يظهر بمظهر الديمقراطي أمام الغرب، فلجأ إلى الاستفتاءات الموجهة حتى يمنح كل قراراته السلطوية شرعيةً شعبيةً، فقام عام 1977 بإجراء استفتاء للقوانين الأمنية القمعية أعقبها مظاهرات شعبية عارمة هزت نظام السادات بقوة، ومع ذلك جاءت النتيجة مؤيدة لهذه القوانين بنسبة 99.43%، أما استفتاء القوى السياسية فقد جاءت النتيجة مؤيدة له بنسبة 98.27%، وفي عام 1979 تم إجراء استفتاء على معاهدة كامب ديفيد والتي جاءت نتيجة التأييد لها بنسبة 99.39%، في الوقت الذي كان الشارع المصري يعبر عن رفضه العنيف لهذه المعاهدة، ونتيجة لذلك أصبحت الأجهزة الأمنية في حالة استنفار دائم، وتم إلقاء مئات الطلبة والعاملين والسياسيين في السجون، وهاجر الآلاف خارج البلاد بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة التي تسببت في انقطاع أرزاقهم نتيجة انتماءاتهم السياسية، بل وحتى انتماءات أقاربهم السياسية.²

واندلعت انتفاضة الخبز عام 1977 والتي شكلت ضربة قاضية للنظام الذي وعد بالرفاهية، وقامت الشرطة بحملة اعتقالات كبيرة وتصاعدت أعمال العنف الموجهة ضد المتظاهرين، إلا أنها لم تستطع إخماد الانتفاضة فنزل الجيش بدباباته لفرص الأمن وضبط الشارع، وأعلنت حالة الطوارئ. وبعد ثلاث سنوات بدأ السادات بحملة اعتقالات واسعة طالعت كل أطراف المعارضة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ووصلت أعداد المعتقلين عام 1981 إلى ثلاثة آلاف معتقل، وعلى الرغم من أن عدد المعتقلين كبير وتجاوز أعداد المعتقلين زمن عبد الناصر إلا أن حوادث التعذيب كانت أقل بكثير، وانتهت حملة السادات باغتياله عام 1981

¹ إبراهيم، نجوى، "الانفتاح الاقتصادي للسادات .. القطط السمان وفق التبعية وحل برلمان 76"، التحري، 2015/3/19. <https://goo.gl/mWs7ux>

² فضل، بلال، "السادات وما أدراك ما السادات(5)", العربي الجديد، 31 ديسمبر 2015. <https://goo.gl/CbeIPt>

على يد عناصر تابعة لمنظمة الجهاد الإسلامي، لتدخل الشرطة المصرية بعد اغتياله مرحلة جديدة شائكة ومظلمة وعنيفة بشكل غير مسبوق.¹

لقد أثرت عملية السلام مع إسرائيل بشكل كامل على الحياة السياسية المصرية، فأدت إلى تردي الأوضاع السياسية والأمنية، وارتفاع وتيرة العنف الذي وصل إلى حد اغتيال منظمة الجهاد الإسلامي للسادات كرد فعل على اتفاقية السلام، لأن هذه الاتفاقية ضربت وبشكل مباشر مبادئ جماعة الإخوان التي تعتبر الصراع مع إسرائيل صراع بين الإسلام واليهودية، فشنت الجماعة بدورها حملة معارضة ضد السادات انتهت باغتياله.

3.2 العنف السياسي في فترة حكم حسني مبارك

1.3.2 سياسات مبارك بعد وصوله إلى الحكم

ترك السادات لمبارك شعباً غاضباً بالكامل، بدليل آلاف المعتقلين السياسيين الذين اعتقلهم السادات قبل شهر واحد من مقتله، وقد كان هؤلاء المعتقلين من مختلف الاتجاهات، مسلمين ومسيحيين، يساريين وناصريين ومستقلين، وكانت صحف المعارضة كلها مغلقة، عدا عن الجماعة الإسلامية القوية التي تركها السادات خلفه، والذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن نموها واشتداد قوتها لأنه أرادها أن توازره في ضرب اليساريين.

وعندما تولى مبارك الحكم حاول تهدئة الأوضاع بإرضاء كافة أطراف المعارضة، حيث أراد أن تستتب الأمور وتهدأ الأوضاع حتى يتمكن من تثبيت حكمه، فبدأ بعد أسابيع قليلة من مقتل السادات بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الكبار واستقبلهم في قصره بالترحيب والإكرام، وأعاد صحف المعارضة وسمح لها بممارسة عملها، كما أنه أعطى الصحف الحكومية مساحة من الحرية لم يسبق لها أن حصلت عليها، وأعاد للمتقنين والصحافيين حريتهم بالنقد والتعبير.²

¹ أنظر موقع أخبارك، "كيف بدأ القمع؟ قراءة في صفحات تاريخ جهاز الشرطة". <https://goo.gl/1KbMry>

² أمين، جلال، مصر والمصريون في عهد مبارك (1981-2008)، القاهرة: دار ميريت، 2009. ص ص 6-8.

لكن سرعان ما اختلفت سياسته وبدأ تدريجياً بالعمل على تمكين نفسه، فاعتمد بشكل أساسي في تثبيت دعائم وجوده في الحكم على ركنين رئيسيين هما: رجال الأعمال الذين اعتمد عليهم في مواجهة العقبات الاقتصادية التي كانت تواجهه عند توسيع الاستثمار، والمنظومة الأمنية ممثلة بوزارة الداخلية التي ارتفعت ميزانيتها بشكل غير مسبوق، وجاءت على حساب القطاعات الأخرى.¹

وانتهج مبارك سياسة القمع الممنهج لتثبيت النظام، وجرى استخدام الحزب الوطني الديمقراطي كوسيلة للمحافظة على واجهة ليبرالية وبث صورة ديمقراطية أمام أعين الجماهير المحلية والدولية، فقاد الحزب الوطني الديمقراطي عام 2005 التعديلات الدستورية التي سمحت بإجراء أول انتخابات رئاسية متعددة المرشحين، وأعقبها بمزيد من التعديلات عام 2007، لكن هذه الإجراءات كانت في مجملها ظاهرية فبدت وكأنها تعزز صلاحيات مجلس الشعب المنتخب لكنها في الحقيقة لم تقدم أي إصلاحات جوهرية، واستمرت حملات قمع المواطن المصري بشكل كبير، فشملت حملات القمع والتعذيب والعنف الممنهجة ضد النشطاء السياسيين.²

وأطلق البعض على فترة حكم مبارك شعار "التعذيب للجميع"، ذلك أن أحداً لم يسلم منه، فقد طالت يد القمع والتعذيب كافة أطراف المجتمع، لتطال النشطاء السياسيين وأهاليهم، وكل من تسول له نفسه معارضة النظام أو الوقوف بوجهه، وتمادى نظام مبارك كثيراً في استباحة الحقوق والحريات والتضييق على المواطنين، مع عدم إظهار أي نية حقيقية لإصلاح الأوضاع الداخلية التي كانت سيئة على كافة الأصعدة.

1.1.3.2 سياسات مبارك تجاه النشطاء السياسيين

قام نظام مبارك بملاحقة المواطن السياسي بشكل عام والإخوان المسلمين بشكل خاص، فقد مرت العلاقة بين الإخوان والنظام بمراحل مختلفة تراوحت ما بين السلام الحذر والعداء

¹ ناصر، عبد الرحمن، "كيف بدأ القمع؟ دراسة في تاريخ الشرطة المصرية، مرجع سابق.

² مندور، ماجد، "القمع في مصر مبارك إلى السيسي .. مصر في عهد السيسي أكثر سلطوية وقمعاً مما عرفته على مر تاريخها"، صدى، 11 آب/أغسطس 2015. <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=60987&lang=ar>.

المعلن، فعلى الرغم من أن النظام قد بدا دوماً طرف المتحكم في تحديد درجة العلاقة ووجهتها، إلا أن جماعة الإخوان كانت قادرة على مجاراة النظام والصمود أمام محاولات الإقصاء والعزل التي مورست تجاهها طيلة ثلاثين عاماً.

ويمكن تقسيم العلاقة بين الطرفين إلى ثلاث مراحل أساسية تتعلق بتحويلات العلاقة بينهما أكثر من كونها تقسيماً زمنياً، فالمرحلة الأولى امتدت طيلة الثمانينات، واتسمت العلاقة في هذه المرحلة بالاستيعاب الجزئي، فضلاً عن استغلال الجماعة للانفتاح السياسي المحدود من أجل تعظيم حضورها في البرلمان والنقابات والجامعات والمساجد المصرية، أما المرحلة الثانية فعرفت بمرحلة الصدام المبكر أو المواجهة المحدودة، وامتدت طيلة فترة التسعينيات، وحاول النظام خلالها تضيق المساحة المتاحة للإخوان خاصة في المجال السياسي مع السماح بالتواجد التنظيمي والمجتمعي، ثم جاءت المرحلة الثالثة التي امتدت طيلة العقد الأول من الألفية الجديدة، واتسمت العلاقة بين الطرفين بالتعقيد، وتراوحت خيارات النظام في هذه المرحلة ما بين القمع النوعي للجماعة والعمل على تحجيم طموحاتها السياسية.¹

من ناحية أخرى أطلقت الداخلية المصرية قبضتها على جميع معارضي النظام، فقامت بفض الاعتصامات والإضرابات، والقبض على النشطاء السياسيين، وتعذيب المواطنين لسحب اعترافات منهم بأعمال سياسية لم يقوموا بها، عدا عن تزوير الانتخابات، وسجلت أعداد كبيرة من القضايا لتعدي ضباط من الشرطة على قضاة ومحامين وحتى على ضباط من الجيش، لكن لم يتم تحريك ساكن.²

2.1.3.2 قمع الطلاب داخل الجامعات

استمرت حملات القمع وانتهاك حقوق الإنسان وتقييد الحريات وتكميم الأفواه وارتكاب جرائم التعذيب ضد الإنسانية، ولم تتوقف الشرطة عند الانتهاكات التي ترتكبها بحق المواطن

¹ العناني، خليل، "مبارك والإخوان... خبرة الثلاثين عاماً"، مركز الجزيرة للدراسات، 13 أكتوبر 2011. <http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201187113648385131.html>

² ناصر، عبد الرحمن، "كيف بدأ القمع؟ دراسة في تاريخ الشرطة المصرية"، مرجع سابق.

العادي والسياسي، بل تعدتها لتشمل طلاب الجامعات، فالتعليم الجامعي عانى بشكل كبير في فترة حكم مبارك من قمع النظام للطلاب والحجر على آرائهم، لكن الحركة الطلابية استمرت في نضالها من أجل انتزاع الحرية داخل الحرم الجامعي.

وعمل مبارك على منع النشاط السياسي داخل أروقة الجامعات، وزرع عملاء أمن الدولة في كل ركن من أركانه الطلابية والأكاديمية، عدا عن اقتحام عناصر الأمن المدعومة بالبطلجية للجامعات لإرهاب الطلاب، واعتداء رجال أمن الجامعات الذين يحتلون البوابات على الطلاب بشكل مستمر، بالإضافة إلى تدخل جهاز أمن الدولة في انتخابات اتحادات الطلبة واختيار القيادات الجامعية التي تمثلهم.

وفي الفترة ما بين عامي 2009 وحتى 2010 تم التحقيق مع 161 طالباً، وتعرض 135 آخرون لمجالس التأديب، ووصلت العقوبات الصادرة بحقهم إلى حد الفصل من الكليات والحرمان من دخول الامتحانات في مادة أو مادتين، وأصدر عمداء الكليات ما يقارب 119 قراراً بالحرمان من دخول امتحانات مادة أو مادتين من مواد الفصل بحق طلاب دون التحقيق معهم.¹

3.1.3.2 قمع الحريات الصحفية

لم تكن أزمة مبارك ومشكلته في وجود رأي للمواطن المصري، بل كانت المشكلة تكمن في التعبير والإعلان عن ذلك الرأي عبر الصحف أو القنوات أو الحركات الطلابية أو أي وسيلة تعبير أخرى فنية أو أدبية، وشهد عصر مبارك العديد من القيود على الصحافة، وفرض قبضته الأمنية على كافة النشاطات الإبداعية والفنية التي تنتقد النظام، وتم جراء ذلك انتهاك حرية الصحافة والصحفيين، وقمع حرياتهم في الرأي والتعبير.

¹ أشرف، شريهان، "الانتهاكات الأمنية في الجامعات مستمرة.. والحركات الطلابية تنتفض لشورة جديدة"، البديل، 7

ديسمبر 2014. <https://goo.gl/jNt9p6>

وأدى فرض القبضة الأمنية على حرية الرأي والتعبير إلى تعطيل قانون تداول المعلومات مما أدى إلى انتشار الفساد، فقد تم حظر النشر في بعض القضايا والتعتيم على القرارات والبيانات والإحصائيات والمعلومات المتعلقة بها، وتعرض الصحفيين غير الملتزمين بهذه السياسات للحبس والغرامات، ووصل الأمر إلى حد الاعتداء على مظاهرات الصحفيين السلمية، كما حصل عام 2005 عندما خرجت مظاهرة صحفية احتجاجاً على التعديلات الدستورية، فتم قمعهم بشدة والاعتداء عليهم والتحرش بالصحفيات من قبل قوات الأمن بلباس مدني.

ورصدت منظمات حقوقية الانتهاكات التي جرت بحق الصحافة والصحفيين في الفترة ما بين عام 2000 وحتى عام 2009، فتم تسجيل 411 حالة انتهاك لحرية الرأي والتعبير، تنوعت ما بين 168 محاكمة لصحفيين، والتحقيق في 33 قضية لصحفيين أمام النيابة العامة، و38 حالة سوء معاملة، و30 حالة اعتقال ومحاكمة لمدونين، و12 انتهاكاً ضد الفضائيات، و33 حالة حظر نشر، ومصادرة 130 مطبوعة ومؤلفاً، عدا عن الغرامات التي تم فرضها على الصحفيين بحجة عدم الالتزام بالقوانين والمساس بالنظام.¹

2.3.2 دور المؤسسة الأمنية في أحداث العنف

بسبب الضعف الذي كان يعاني منه المجتمع والنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أصبح النظام يعتمد بشكل أساسي على الشرطة التي طرحت نفسها من خلال قياداتها على أنها الحامي الأول للنظام والاستقرار، وبات لجهاز الشرطة دور أكبر بكثير مما ينبغي له أن يكون، فمن المعروف تاريخياً أن الأمن الداخلي المتمثل في جهاز الشرطة له حدوده ومكانته الخاصة، وله هيئته التي تصل إلى حد الخوف منه، لكن هذه الحدود قد تلاشت، وأصبحت الشرطة وقياداتها تتمتع بالقوة والتميز.²

¹ الحضري، هدير؛ عبد الباسط، ليلي، "في عهد المخلوع: 167 حالة قتل "بالتعذيب" في 16 عاماً .. و 411 انتهاكاً للتعبير عن الرأي"، الشروق، 5 ديسمبر 2014. <https://goo.gl/d7yg3K>

² المناوي، عبد اللطيف، الأيام الأخيرة لنظام مبارك 18 "يوم"، ط 4، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012، ص ص 18-19.

وتم تحطيم آمال المصريين في بناء الوطن وتحقيق الذات، وتحول الوضع الداخلي إلى انتهاكات متكررة يرتكبها جهاز الشرطة الذي يتحكم فيه قيادات تخرجت من أكاديمية لا تلتزم بأدنى حقوق الإنسان أو أعرافه الدولية، فقد أقدم مبارك على إنشاء أكاديمية متخصصة في الأمن عرفت باسم "أكاديمية مبارك للأمن" وعرفت فيما بعد باسم أكاديمية الشرطة، واقتصر الالتحاق بها على أبناء جهاز الشرطة، أو أولئك الذين يدفعون مبالغ مالية كبيرة.

وتعتبر هذه السياسات مخالفة كبيرة للأعراف والقوانين الخاصة بالالتحاق بأكاديمية الشرطة المصرية، وعلى ضوء هذه المخالفات زادت وتيرة الانتهاكات والبلطجة القانونية التي يرتكبها رجال الشرطة ضد المواطنين في أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز، عدا عن مخالفتهم للقانون الذي يفترض بهم أن يقوموا بتطبيقه، والعمل على حماية المواطنين والمحافظة على أمنهم.¹

وتغيرت مهمة الشرطة في عهد مبارك بدرجة كبيرة، فتحول شعارها من "الشرطة في خدمة الشعب" إلى "الشرطة والمواطن في خدمة الوطن"، وهذا يتناقض مع المادة 184 من الدستور، والتي تنص على أن الشرطة هيئة نظامية مستقلة تخدم الشعب، فالشرطة بدأت تترفع عن خدمة أي أحد حتى لو كان الشعب، وانعكس الأمر بشكل واضح على سلوكيات العديد من رجال الشرطة الذين بدأوا بالتعامل بعدم احترام وتقدير مع المواطن العادي،² ولم تعد مهمة الشرطة خدمة المواطن والمحافظة على أمنه وسلامته، وإنما أصبحت مهمتها حماية النظام والمساعدة على تثبيت دعائمه والمحافظة على وجوده وضمان استمراريته، وأصبحت صورة رجل الشرطة في ذهن المواطن هي صورة القهر والظلم والعنف والتعذيب والقمع.³

¹ أنظر موقع وطن، "بين أكاديمية مبارك والزند" .. الانتهاكات تتزايد والوظائف لأولاد الذوات فقط"، 10 يناير 2016. <https://goo.gl/VDDD1P>

² المناوي، عبد اللطيف، الأيام الأخيرة لنظام مبارك 18 "يوم"، مرجع سابق، ص 19.

³ ناصر، عبد الرحمن، "كيف بدأ القمع؟ دراسة في تاريخ الشرطة المصرية"، مرجع سابق.

3.3.2 آليات المؤسسة الأمنية في إحكام قبضتها على الأوضاع في مصر

لم تقتصر الآليات التي استخدمتها الداخلية في قمع الخصوم السياسيين على التعذيب والتهديد بإيذاء الأهل وغيرها من الممارسات القمعية، فقد وجدت الداخلية طرقاً أخرى لتحقيق أهدافها، وتمثلت هذه الطرق في تشكيل مجموعة من البلطجية والمتحرشين لتأدية الدور المطلوب.

1.3.3.2 انخراط مجموعات البلطجية في ممارسة العنف السياسي

مع نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثانية قامت الشرطة بتكوين مجموعات من الخارجين عن القانون والمتهمين بسوابق جنائية "البلطجية" بدلاً من إلقاء القبض عليهم وتقديمهم للعدالة، وكان الهدف الأساسي من تكوين هذه الجماعات هو مساعدة الداخلية على تحقيق أهدافها والوصول إلى مرادها في قمع الخصوم السياسيين وكبح جماحهم، فتعددت الحوادث التي تورطت فيها هذه الجماعات لتشمل طلاب الجامعات وأعضاء 6 أبريل وحركة كفاية وغيرها من الفئات التي تضررت من أعمال البلطجية واعتداءاتهم، وتم استخدامهم في وقت لاحق خلال ثورة يناير/كانون الثاني 2011.¹

2.3.3.2 ممارسة مجموعات المتحرشين للعنف السياسي

وهي عبارة عن مجموعات من الشباب المتحرش التابعة للشرطة، تتمثل مهمتها الأساسية في قمع المتظاهرين بوسائل غير أخلاقية، حيث قامت بالاعتداء على الكثير من العناصر النسائية أمام أعين الشرطة التي بدورها لم تحرك ساكناً ولم تتخذ أي إجراء عقابي لردع هذه المجموعات، ففي عام 2005 خرجت مظاهرة نسائية للاعتراض على التعديل الدستوري للمادة 76، فتم التحرش بهن تحت نظر الشرطة في الشارع، وتكرر الأمر مراراً مع القيادات النقابية من النساء اللواتي كان لهن نصيب من التحرش، ولم يستطع أحد أن ينكر هذه

¹ ناصر، عبد الرحمن، "كيف بدأ القمع؟ دراسة في تاريخ الشرطة المصرية"، مرجع سابق.

الممارسات حتى المركز القومي لحقوق الإنسان التابع للدولة، والذي أقر في تقريره السنوي بحدوث وقائع تحرش وهتك أعراض.¹

وأشار المجلس القومي لحقوق الإنسان في إحدى الدراسات التي قام بإجرائها إلى أن 64% من نساء مصر يتعرضن للتحرش في ظل 20 ألف جريمة تحرش واعتداء جنسي سنوياً خلفت العديد من الضحايا، وتتوعدت الحوادث ما بين التحرش اللفظي، والتحرش الجنسي، والفعل الفاضح، وتحولت مصر إلى واحدة من أسوأ الدول التي يتعرض مواطنوها والسائحين فيها إلى جرائم التحرش في الشوارع والأماكن العامة، وانعكست هذه الأزمة بشكل سلبي على المجتمع فتسببت بالعديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وارتفعت معدلات البطالة والعنف الممارس ضد المرأة.

أما عن ردة فعل الشرطة على هذه الحوادث فقد تمثلت في تراخي بعض أفراد الشرطة سواء بالإهمال في تأديتهم واجبهم، أو بالتقاعس عن حماية المواطنين والنشطاء والعاملين في مبادرات البعثات الميدانية التي تتولى مهمة التحقيق في هذه الحوادث لرصد الانتهاكات الجنسية التي تسببت فيها مجموعات المتحرشين، مما أدى إلى تعرض بعض العناصر المنتمية للمبادرات للاعتداء من قبل البلطجية والمتحرشين.²

4.2 خلاصة

إن ظاهرة العنف السياسي التي انتشرت قبل ثورة يناير، ومارسها الأنظمة الحاكمة في عهد كل من جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك، هي ظاهرة مؤسساتية ولدتها الدولة ومارسها من خلال مؤسساتها وأجهزتها التي انخرطت في أعمال العنف ضد المعارضة المصرية بتوجيه من تلك الأنظمة، فاندفاع الأنظمة السياسية الثلاث نحو المحافظة على وجودها

¹ المرجع السابق.

² نصر، علي، "القومي لحقوق الإنسان: 64% من نساء مصر يتعرضن للتحرش"، مصرس، 1/11/2012.

<http://www.masress.com/elsaba7/34845>

في الحكم، قادها إلى إقصاء الآخر وقمع المعارضين والمخالفين لها في الانتماءات والخلفيات الفكرية.

لقد مارست الدولة (في عهد عبد الناصر والسادات ومبارك) تحت مسمى المحافظة على الأمن والاستقرار أعمال قمع وتعذيب واعتقال وقتل بحق آلاف المتظاهرين المعارضين لسياسات النظام، عدا عن قمعها للحريات الصحفية، وتضييق الخناق على حرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى السيطرة على قوات الأمن والإعلام والقضاء واستخدامها كأدوات في تثبيت الحكم وإسكات المعارضة، والسيطرة على كافة مناحي الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مخلفة انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان والحريات، وتاركة وراءها آثاراً سلبية يصعب التعامل معها ومعالجتها على المدى القصير.

الفصل الثالث

ثورة يناير / كانون الثاني 2011

الفصل الثالث

ثورة يناير / كانون الثاني 2011

ولدت الثورة المصرية (ثورة يناير/كانون الثاني 2011) في وقت كان المجتمع المصري بحاجة إليها، فقد قامت الثورة بسبب استمرار تردي الأوضاع العامة في عهد مبارك، حيث كان الوضع العام للبلاد مشحوناً وقابلاً للانفجار في أية لحظة، وكانت الأسباب التي تدعو إلى التمرد على الوضع القائم في تزايد، مع عدم وجود نية حقيقية للحكومة المصرية بتحسين الأوضاع، حتى وصلت المشاكل إلى ذروتها، وأصبح من الصعب التعامل معها وإيجاد حل لها، وكانت نقمة الشعب وسخطه على النظام تتصاعد تدريجياً، حتى وصلت إلى الثورة على النظام.

1.3 تعريف بثورة يناير المصرية

يمكن تعريف الثورة المصرية على أنها ثورة سياسية سلمية شعبية، بدأت يوم الثلاثاء 25 يناير/كانون الثاني 2011، وهو اليوم الذي يصادف عيد الشرطة في مصر، وتم تحديد هذا اليوم من قبل عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة كفاية، وحركة 6 أبريل، وشباب الإخوان المسلمين، ومجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك أشهرها مجموعة "كلنا خالد سعيد" ومجموعة "الرصد".¹

كان الهدف من الثورة الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعيشية السيئة، وإسقاط نظام مبارك للتخلص من الظلم والفساد والاستبداد، والحصول على الحرية والعدالة والعيش الكريم،² فالثورة المصرية صناعة جماهيرية اشتركت فيها كل طوائف الشعب على اختلافاتها الفكرية والعقائدية، كسر فيها الشعب حاجز الخوف، فالجميع اتفق على فكرة واحدة وهدف واحد وانطلقوا لتحقيقه. كانت الثورة لا مركزية ولا مؤسسية ولا بنويوية، وكانت بمثابة ثورة رخوة لكنها متناغمة وقوية ومرتبطة، ولم يكن خلفها أي مؤسسة أو تيار

¹ جبر، ظافر، أثر ثورة 25 يناير كانون ثاني المصرية على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013، ص ص 20-21.

² أنظر موقع الهيئة العامة للإعلامات، "تاريخ الثورة المصرية".

سياسي أو فكري، ولم تكن لها قيادة حقيقية منظمة، فالشعب قاد نفسه بنفسه وحدد الطريق الذي سيسير فيه وسُبل المحافظة على الثورة من الضياع.¹

نجحت الثورة في إسقاط الحكم الديكتاتوري لنظام مبارك الذي استمر في الحكم طيلة ثلاثين عاماً، والذي شكل رمزاً للفساد والاستبداد والحكم الفردي المطلق، وإجراء انتخابات رئاسية نزيهة وعادلة، نجحت في إيصال مرسي إلى الحكم كأول رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية، مهدت الثورة والنجاح الذي حققته في إجراء هذه الانتخابات الطريق أمام إرساء قواعد الديمقراطية التي كانت ستتحجج لولا تدخل الأطراف المحلية والغربية لإفشال الديمقراطية، وإفشال الثورة وإسقاط حكم مرسي، لتنتهي معها مطالب وأحلام الملايين من الشعب المصري.

2.3 شعار الثورة

حملت الثورة شعار "عيش، حرية، كرامة"، حيث شكلت هذه العبارات الأساسية أساس الثورة وأساس المطالب التي حملها المتظاهرون ورددوها في ميدان التحرير وشوارع أخرى في كافة أنحاء البلاد، قاصدين من ذلك تحقيق المطالب المرتبطة بالشعار والمتمثلة في الحياة الكريمة والعادلة، وقد لاقى الشعار رواجاً كبيراً لدرجة استخدامه من قبل الأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية للمجالس النيابية والانتخابات الرئاسية.²

3.3 أسباب قيام الثورة

بدأت ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 باحتجاجات شعبية ذات طابع اجتماعي وسياسي، وكانت ذات هدف محدد، فقد جاءت نتيجة لتراكم العديد من الأخطاء على مر سنين طويلة، ولعبت العديد من العوامل والأسباب دوراً كبيراً في إشعال فتيل الثورة، منها ما كان مباشراً، ومنها ما كان مساعداً على قيام الثورة.

¹ نصار، آية، وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، مرجع سابق، ص ص 67-68.

² أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تاريخ الثورة المصرية"، مرجع سابق.

1.3.3 الأسباب المباشرة لاندلاع الثورة

لم تعهد مصر وجود تجارب للديمقراطية وذلك طيلة السنوات الطويلة التي سبقت انتخابات الرئاسة المصرية التي جرت في العام 2012، فقد عانت على مدى سنين طويلة من استئراء الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والسلوكي والأخلاقي الذي بدأ مع الانقلاب العسكري في 23 يوليو/تموز 1952، وبلغ أقصى درجاته في عهد مبارك الذي أذل الشعب المصري على مدى ثلاثين عاماً بواسطة قانون الطوارئ الذي فرضه مبارك منذ عام 1981، فقد استغل مبارك هذا القانون لإطلاق يديه وأيدي أفراد أسرته والمقربين منه في أموال الشعب دون رقيبٍ أو حسيب، والقيام بالاعتقالات التعسفية دون محاكمة قانونية عادلة.¹

وقد تعرض نظام مبارك لانتقادات عدة من قبل المنظمات الحقوقية المصرية ووسائل الإعلام بسبب الفساد والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وحصلت مصر بموجب البيان العام لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2010 والذي تناول كافة أنواع الفساد في مصر وعلى رأسها الفساد السياسي على المركز 98 من أصل 176 دولة، فقد كان لحكم مبارك الأثر الأكبر في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتراجع الملحوظ في مستويات التعليم والصحة، واستفحال المشاكل الاجتماعية،² وارتفاع معدلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين من المصريين بسبب الانهيار الاقتصادي الذي شمل جميع أنشطة البلاد، ولجأ الكثير من الشباب إلى الهجرة غير الشرعية التي كلفت العشرات إن لم يكن المئات منهم سنوياً أرواحهم.³

وبسبب فشل الدولة في انتهاج سياسات تتلاءم مع الزيادة السكانية التي صاحبها زيادة في الأيدي العاملة انخفضت مستويات المعيشة بشكل ملحوظ مما أدى إلى تدهور اقتصادي واضح، فقد ظهر جيل من الشباب أغلبهم من حملة الشهادات الجامعية لم ينجحوا في الحصول

¹ النجار، زغلول، أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، الجيزة: دار نهضة مصر للنشر، 2012، ص 121.

² أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تاريخ الثورة المصرية"، مرجع سابق.

³ النجار، زغلول، أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 122.

على وظائف تضمن تأمين مستوى معيشي يحقق طموحاتهم، فازدادت حدة المعارضة، وقد كان الشباب على معرفة وثيقة بوسائل الاتصال الحديثة التي تم استخدامها بشكل فعال لتنظيم الثورة وإيقائها حية في ظل قطع مبارك للاتصالات في البلاد مع بداية الثورة.

وأدى انخفاض مستوى المعيشة إلى ارتفاع معدلات الفقر بشكل كبير، وانقسم المجتمع المصري إلى طبقتين ليس بينهما طبقة وسطى، إحداهما أقلية تمثل 20% من الشعب وتمتلك كل شيء، والثانية أغلبية تمثل 80% من الشعب ولا تمتلك شيء، فانتشرت العشوائيات بشكل كبير مخلفةً مشاكل اجتماعية وإنسانية يصعب السيطرة عليها،¹ وازدادت الهوة الفاصلة بين الأغنياء المؤيدين للنظام والفقراء الذين يشكلون عامة الشعب، وكان الأغنياء عبارة عن مجموعات من الانتهازيين والوصوليين الذي التفوا حول نظام مبارك الفاسد واستغلوه لزيادة ثرواتهم، وفي المقابل بقي الفقراء يعانون من تكاليف الحياة المرتفعة وانخفاض الأجور التي قادت بمعظمهم إلى شدة الفقر والحاجة.²

وأهدر نظام مبارك كرامة الشعب المصري من خلال تحريف الدستور لتوريث الحكم لابنه جمال مبارك، وتزييف إرادة الناخب من خلال تزوير الانتخابات طيلة فترة حكمه وعلى مختلف المستويات، وكان آخرها تزوير انتخابات مجلس الشعب عام 2010، التي حصل فيها الحزب الوطني الحاكم على 97% من مقاعد المجلس النيابي محققاً نسبة مطلقاً أقصت المعارضة بشكل نهائي، الأمر الذي أصاب الشعب بالإحباط، وتشكل لديه الوعي والإدراك أن الأوضاع السياسية في تراجع وأن النظام عاجز عن تلبية مطالبه.

وتراجعت الأوضاع الأمنية بشكل ملحوظ بسبب تمادي الشرطة في استخدام الصلاحيات الممنوحة لهم بموجب قانون الطوارئ المعمول به على مدار الثلاثين عاماً التي حكم فيها مبارك،³ فقد أطلقت الشرطة المصرية بشكل عام ومباحث أمن الدولة بشكل خاص يدها في

¹ أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تاريخ الثورة المصرية"، مرجع سابق.

² النجار، زغلول، أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 122.

³ أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تاريخ الثورة المصرية"، مرجع سابق.

استباحة حقوق الشعب المصري بكافة فئاته، أفراداً وجماعات وأحزاباً ونقابات واتحادات وأندية، فامتألت السجون بالمعتقلين دون وجود تهم حقيقة ودون محاكمة عادلة،¹ وازداد عدد السجناء السياسيين، وتم استخدام العنف المفرط ضد معارضي النظام والنشطاء السياسيين، وكانت أبرز الأحداث التي حركت مشاعر الشعب وقادتهم إلى إشعال الثورة مقتل الشاب خالد سعيد على يد أحد رجال الشرطة بحجة حيازته مواد مخدرة، تبعه مقتل الشاب السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة بسبب التعذيب الشديد، وانتشر الفيديو الذي يظهر آثار التعذيب على رأس الشاب وبطنه ويديه على نطاق واسع.

أصبح المواطن على قناعة تامة بأن الأمن قد انحرف عن مهامه الأصلية في تأمين حياة المواطن وحماية الوطن، وظهر العجز الواضح عندما تعددت الهجمات الإرهابية على سيناء كما حصل أثناء احتفال الكنائس الشرقية بعيد الميلاد، حيث تم تفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية في 1 يناير/كانون الثاني 2011، وراح ضحية التفجيرات 24 شخصاً وأصيب نحو 97 آخرون،² ليتضح لاحقاً أن وزير الداخلية السابق حبيب العادلي كان يقف وراء تلك التفجيرات.

وفقاً لصحيفة اليوم السابع فقد حصلت الصحيفة على مستندات تتناول مخطط وزير الداخلية السابق حبيب العادلي لتفجير كنيسة القديسين في الإسكندرية، وذلك لإخماد صوت احتجاجات الأقباط المتكررة وتهدة البابا شنودة في خطابه مع النظام ومنعه من تحريض الأقباط بشكل مستمر على التظاهر والاحتجاج.³

وفي بلاغ قدمه المحامي ممدوح رمزي إلى النائب العام عبد المجيد محمود يتهم العادلي بالمسئولية عن أحداث التفجير، أحال النائب العام البلاغ إلى نيابة أمن الدولة العليا، التي كشفت بمساعدة الاستخبارات البريطانية عن وجود تنظيم سري ألفه العادلي لتوتير الأوضاع في مصر

¹ النجار، زغلول، أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 121.

² أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تاريخ الثورة المصرية"، مرجع سابق.

³ رشاد، ميرفيت، "بالمستندات .. تفاصيل خطة حبيب العادلي لتفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية"، اليوم السابع، 3 مارس

<https://goo.gl/qKOZqQ> .2011

في حال اهتزاز النظام، ويعتبر هذا الجهاز بمثابة جهاز تخريب شامل في جميع أنحاء مصر في حال تعرض النظام للاهتزاز، فما كان لهذا الجهاز أن تحرك بعد الاهتزاز الذي أعقب تزوير انتخابات عام 2010.¹

يتكون التنظيم السري من مجموعة من أفراد الجماعات الإسلامية القابعين في السجون المصرية، وعددًا من تجار المخدرات وأصحاب السوابق والمتهمين في قضايا سياسية سابقة، ويقوده 23 ضابطاً من أجهزة الشرطة، وقام القائمون على هذا التنظيم باختيار أحد مساجين الجماعات الإسلامية ويدعى أحمد خالد للاتصال بمجموعة مصرية منطرفة وتكليفها بضرب كنيسة القديسين، وبالفعل تم ذلك، لكن ما كشف أمر هذا التنظيم والعمليات التي قام بها هو ارتباك الشرطة بعد أحداث المظاهرات التي خرج بها المصريون احتجاجاً على تجاوزات النظام، حيث تمكن عدد من أعضاء التنظيم من الهروب واللجوء إلى السفارة البريطانية، وهناك قاموا بالكشف عن مجريات حادثة تفجير الكنيسة.²

إن اختيار أفراد تابعين لجماعات إسلامية للقيام بمهام التفجير وتوتير الأوضاع في مصر، ما هو إلا محاولة من النظام لتوجيه ضربة قاضية للجماعات الإسلامية وزجها في دائرة العنف والإرهاب لإظهارها بمظهر التنظيمات الإرهابية وتحميلها المسؤولية الكاملة عن الأحداث، والاستفادة من زرع بذور الفتنة والشقاق والطائفية بين الأقباط والمسلمين وتوتير العلاقة بين الطرفين لمنع زعزعة النظام.

2.3.3 الأسباب غير المباشرة لاندلاع الثورة

جاءت الثورة التونسية لتؤكد على أن الفشل الاقتصادي والاجتماعي ناتج عن الديكتاتورية السياسية، وأن الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية لا قيمة لها دون إصلاحات

¹ سطات، سليم، "كشف تورط العادلي في تفجير كنيسة القديسين وعمليات أخطر في مصر"، أريبيان بزنس، 9 فبراير 2011. [/http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2011/feb/9/50375](http://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/2011/feb/9/50375)

² سطات، سليم، "كشف تورط العادلي في تفجير كنيسة القديسين وعمليات أخطر في مصر"، مرجع سابق.

سياسية، فالفساد السياسي شكل مناخاً مناسباً لخدمة السياسيين ومن حولهم لزيادة ثرائهم ونهب مقدرات الشعب وثرواته، بينما تحول باقي الشعب إلى فقراء عاطلين عن العمل.¹

مع نجاح الثورة التونسية أصيب النظام المصري بالهلع، وصرح بأن مصر ليست كتونس، وأن ما حصل في تونس لن يحصل في مصر بسبب اختلاف الأوضاع بين البلدين، فمصر ليس فيها ما يدعو إلى الثورة، فكانت هذه التصريحات مستفزة للشارع المصري ومحركة لمشاعر الشباب الذي كان يعلم جيداً حجم الفساد المنتشر في مصر، والذي وصل إلى حد الاستحواذ على الثروة والسلطة بشكل كامل،² وشكلت الثورة التونسية عاملاً محفزاً للشعب المصري في قدرة الشعوب على إقصاء أنظمة الحكم الديكتاتورية القمعية والمستبدة، وأثبتت أن قوة الشعوب تكمن في احتجاجها وخروجها للتعبير عن رأيها في الشوارع، وأضاءت الثورة الأمل للشعب المصري بقدرته على تحقيق طموحاته ومطالبه وتغيير النظام الجاثم في الحكم منذ سنين طويلة.³

كما كان لمواقع التواصل الاجتماعي دور كبير في هذه الفترة، حيث شكلت منبراً للمعارضين الساخطين على ظلم الأنظمة الحاكمة، وخلقت نوعاً من التضامن بين شعوب الدول العربية التي تعيش مأساة مشتركة من أنظمة قمعية تشابهت أدواتها ووسائلها في ممارساتها الاستبدادية، فشجعت الثوار المصريين على السير في نفس الطريق الذي سار فيه الثوار في تونس.

ركزت المعارضة المصرية على استغلال التقنيات الحديثة من وسائل التواصل الاجتماعي "الفايس بوك، والتويتر، واليوتيوب" في تحريك الشباب للقيام بالثورة، فكان الشباب يدعون إلى الثورة عبر هذه المواقع لحشد المتظاهرين وتحديد أماكن التجمع والانطلاق، ولعبت هذه المواقع دوراً مهماً في التشبيك الاجتماعي، والتعبير عن الغضب والسخط من الأوضاع

¹ النجار، زغلول، أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص ص 202-203.

² المرجع السابق، ص 207.

³ أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تاريخ الثورة المصرية"، مرجع سابق.

القائمة، وكسرت حاجز الخوف، وولدت شعوراً بالانتماء السياسي والمدني الذي لم يكن موجوداً على أرض الواقع، ونجح الشباب في فضح أشكال الاستبداد والانتهاكات وحالات التعذيب، فلم تكن هذه المواقع مجرد وسيلة لنقل الخبر أو التعليق عليه، بل كان لها دور في معالجته وإثارة ردود الفعل عليه مع القدرة الهائلة على نشره على أوسع نطاق.¹

4.3 أحداث الثورة

كانت الأوضاع في مصر مهياًة للانفجار، فقد تراكمت مسببات الانفجار حتى بات الإصلاح أمراً ميئوساً منه، ووجد الشباب أن أبواب الأمل في حياة أفضل قد أغلقت في وجوههم، وكان الأمر ينتظر مجرد شرارة لإشعال فتيل الثورة، وكانت الثورة التونسية هي تلك الشرارة، ووجد الشباب المصري أن الفرصة قد حانت للتخلص من نظامه الفاسد كما فعل الشباب في تونس، وأن فرص نجاح الثورة كبيرة كون مصر الأكبر تعداداً بين الدول العربية والأكثر حيوية ونشاطاً.²

تحرك الشباب وبدأت الدعوات عبر المواقع الإلكترونية من مجموعة "كلنا خالد سعيد" للخروج في مظاهرات للتخلص من الفقر والبطالة والفساد والتعذيب، وتم تحديد 25 يناير/كانون الثاني لبدأ الثورة، وتزامن هذا اليوم مع يوم الشرطة في مصر، وتم تحديد هذا التاريخ بسبب انشغال قيادات الشرطة في هذا اليوم، وكان القصد من وراء ذلك التعكير على أبناء هذا الجهاز الذي بالغ في اضطهاد المواطنين وتعذيبهم داخل السجون والمعتقلات التي أنشئت في عهد مبارك لإحكام قبضته على الشعب، فلم يقصد الشباب ضرب الشرطة كجهاز بحد ذاته، وإنما ضربه كأداة في يد النظام يحقق بها أهدافه في قمع المصريين وضرب كل من يفكر في مواجهة الفساد.³

¹ قتلوني، مصعب، دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" في عملية التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012. ص ص 108-111.

² النجار، زغلول؛ أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 208.

³ النجار، زغلول؛ أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 197.

وتمثلت مطالب المجموعة بالتغيير السياسي، وحل المشاكل الاقتصادية برفع الحد الأدنى للأجور إلى 1200 جنيه حسب أحكام القضاء، وصرف إعانات للعاطلين عن العمل، وإلغاء العمل بقانون الطوارئ، والإفراج عن كافة المعتقلين دون أحكام قضائية، وإقالة وزير الخارجية، وحل مجلس الشعب، وإعادة الانتخابات مع ضمان نزاهتها وعدم تزويرها، وتعديل الدستور بالشكل الذي يمنع ترشح أي رئيس لأكثر من فترتين رئاسيتين.

وفي الوقت نفسه انضمت مجموعة من الحركات في الدعوة إلى الخروج في هذه المظاهرات، منها "حركة شباب 6 أبريل"، وجماعة الإخوان المسلمين، وحركة "كفاية"، وحزب الوفد، وحزب الغد، وحزب الجبهة الديمقراطية، وحزب الوسط، وحزب الكرامة، وحزب العمل، بانضمام هذه الأحزاب والحركات خرجت المظاهرات واندلعت الثورة يوم 25 يناير/كانون الثاني لتبدأ معها مرحلة جديدة من الحراك والتحول السياسي،¹ ورغم نزول الجيش إلى الميادين والشوارع، إلا أنه رفض فتح النيران على الثوار وأعلن عن انضمامه إليهم.²

في المقابل قمعت قوات الأمن المتظاهرين، واستخدمت القوة المفرطة لفض تحركاتهم وتفريقهم، وقتل عدد منهم في ميدان التحرير، وعلى الرغم من ذلك لم يتراجعوا عن موقفهم واختاروا الاستمرار، وتصاعدت المظاهرات، وصعدت قوات الأمن بدورها من عمليات القمع فتحركت آليات الأمن المركزي ودهست المتظاهرين، وأدى ذلك إلى غضب شعبي كبير أحرقته الجماهير المتظاهرة على إثره المقر الرئيسي للحزب الحاكم في العاصمة، فأعلنت الحكومة فرض حظر التجوال في السويس والإسكندرية والقاهرة، وانتشرت المدرعات التابعة للجيش لمساندة عناصر الأمن.³

حاول مبارك تهدئة الشارع، فعمل على حل الحكومة ووعده بتشكيل حكومة جديدة وحل المشاكل الاقتصادية وتوفير فرص أفضل للشعب المصري، لكن هذه الخطوة باءت بالفشل،

¹ النجار، زغلول؛ أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص ص 208-209.

² الجمل، محمد حامد، "أنوار الحقيقة: أهداف وإنجازات ثورة 25 يناير"، الوفد، 2011/10/1. <https://goo.gl/L8pBF0>

³ أنظر موقع الجزيرة نت، "ثورة 25 يناير .. محطات وأحداث". <https://goo.gl/F6ooaa>.

واستمرت المظاهرات المطالبة برحيله، وعندما أعلنت المعارضة عن مظاهرة مليونية دفع الجيش بتعزيزات إلى القاهرة وغيرها من المدن تحسباً لأي طارئ، وامتلاً ميدان التحرير بالمتظاهرين، فخرج مبارك ببيان أعلن فيه عن عدم نيته للترشح لولاية جديدة، مما أدى إلى مزيد من الغضب.¹

وفي الوقت الذي كانت فيه المظاهرات المعارضة لمبارك تعم أرجاء البلاد خرجت مظاهرات مؤيدة للرئيس اشتبكت مع المعارضة، وتحولت المناوشات إلى اشتباكات دامية عرفت "بموقعة الجمل"، فقد حاول مؤيدو الرئيس مدعومين بالبلطجية اقتحام ميدان التحرير بالقوة، واستمر الشارع المصري بالغلجان، وخرج مبارك معلناً عن عدم نيته التنحي عن الحكم فثار المتظاهرون ووعدوا بالتصعيد، فخرج الجيش لتهدئة الوضع وألقى بياناً تعهد فيه بإنهاء حالة الطوارئ، وضمن إجراء انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة، ودعا المتظاهرين إلى إعادة الحياة الطبيعية في البلاد والعودة إلى منازلهم، لكن سرعان ما تغيرت الأمور، ففي 11 فبراير/شباط حصل ما انتظره ملايين المصريين طويلاً، فقد أعلن نائب الرئيس عمر سليمان عن تنحي مبارك وتكليف القوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد.²

5.3 تنحي مبارك عن الحكم

في يوم الجمعة 11 فبراير/شباط 2011 خرج نائب الرئيس عمر سليمان وألقى بياناً قصيراً صرح فيه عن تنحي مبارك عن منصبه، وجاء هذا الخبر في ظل استمرار تدفق الملايين من الناس في شوارع القاهرة وبالتحديد في ميدان التحرير وغيرها من المحافظات المصرية، وأدى تنحي مبارك عن الحكم إلى تجميد أرصدة كبار المسؤولين وبعض الوزراء ورجال الأعمال، وعلى رأسهم رئيس الوزراء أحمد شفيق، ووزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير السياحة محمد زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربي، وأمين التنظيم في الحزب الوطني أحمد عز.

¹ أنظر موقع أصوات مصرية، "تسلسل زمني لأهم الأحداث.. 25 يناير 2011-2014"، 2014/1/23. <http://www.aswatmasriya.com/news/details/48779>

² أنظر موقع الجزيرة نت، "ثورة 25 يناير .. محطات وأحداث". مرجع سابق.

وعلى خلفية قتل المتظاهرين نظمت محاكمات لمبارك ونجليه والعديد من قيادات الشرطة، انتهت بالسجن المؤبد لمبارك ووزير الداخلية، وبقاء بعض المتهمين من بينهم نجلي مبارك على ذمة التحقيق في قضايا الفساد وسرقة المال العام،¹ وتسلم المجلس العسكري زمام الأمور في مصر إلى حين ترتيب الأوضاع وانتخاب رئيس جديد.

6.3 ضحايا الثورة

بلغت حصيلة من فقدوا حياتهم خلال المظاهرات وفقاً لإحصائيات وزارة الصحة 365 شخصاً في مختلف محافظات الجمهورية، وذلك جراء المواجهات مع الشرطة والمأجورين من البلطجية من قبل بعض أصحاب المصالح، بالإضافة إلى الاختناق جراء استنشاق قنابل الدخان والغاز، والدهس بالسيارات والتدافع، لكن مصادر أهلية رجحت العدد بأكثر من 500 شخص، وذلك بعد إضافة المفقودين والموتى الذين لم يتم التعرف على هويتهم، فيما أعلنت "هيئة تقصي الحقائق عن ثورة 25 يناير" بأن عدد الضحايا الحقيقي قد وصل إلى 846 شخص في كافة المحافظات المصرية، أما عن أعداد المصابين في الأحداث، فقد صرحت وزارة الصحة بأن أعدادهم قد وصلت إلى نحو 6500 شخص.²

7.3 دور الشباب خلال الثورة

وصفت الثورة المصرية بأنها ثورة شبابية نظراً للدور البارز الذي لعبه النشطاء الشباب والقوى والحركات الشبابية في تنظيم الاحتجاجات التي قادت إلى اندلاع الثورة، وفي صياغة المطالب التي يريدون تحقيقها والاستراتيجيات التي سيتم إتباعها، وفي المرحلة السابقة لاندلاع الثورة ظهرت العديد من الحركات التي يقودها الشباب، مثل "حركة 6 أبريل"، و"حركة تضامن"، و"حركة شباب من أجل التغيير"، و"كلنا خالد سعيد"، و"الحملة الشعبية لدعم البرادعي"، وشكلت

¹ أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "بيان تتحي مبارك عن الحكم".
<http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julythree.html>

² أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تاريخ الثورة المصرية"، مرجع سابق.

هذه الحركات ما عرف بائتلاف شباب الثورة، وكان لها دور مهم في إنتاج جيل جديد من النشطاء المصريين وتعبئتهم سياسياً.

تمكن شباب الثورة من ابتكار آليات جديدة لتنظيم العمل مكنتهم من تجاوز عدد من القيود التي فرضها نظام مبارك على العمل السياسي والمدني على مدى سنوات طويلة، وعمل الشباب على خلق روابط مهمة بين الحراك السياسي والاجتماعي، والتغلب على الكثير من مواطن الضعف والانشقاقات في المعارضة المصرية من خلال تبني خطاب عابر للأيديولوجيات سمح للنشطاء من خلفيات سياسية مختلفة بالعمل معاً بفاعلية من أجل تحقيق الأهداف التي تم وضعها.¹

وبعد المظاهرة الكبرى التي حصلت في 25 يناير/كانون الثاني، حاول النظام احتواء المتظاهرين سياسياً وإعلامياً، فباشر بسلسلة من المفاوضات، وظهر الشباب الثائر لأول مرة على القنوات الفضائية إلى جانب نائب الرئيس عمر سليمان وهو يتحاور معهم، وأعلن "ائتلاف شباب الثورة" عن نفسه كمثل للشباب لقطع الطريق على المتطلعين إلى الجلوس مع مسؤولي نظام مبارك، وأعلن الائتلاف عن رفضه للحوار حتى يتحقق المطلب الأهم وهو رحيل الديكتاتور مبارك، والذي تحقق بالفعل.²

وبعد سقوط نظام مبارك كان على الشعب أن يتحمل مسؤولية أمنه بشكل مباشر، فقد حاولت القوى المضادة للثورة الائتلاف حولها وإجهاضها، من خلال نشر الشائعات بأن البلطجية ينتشرون في كل شارع وكل حي على مستوى الجمهورية كلها من أجل سرقة الناس واغتصابهم، فسرت حالة من الخوف الشديد بين أوساط الناس، لكن الشباب سرعان ما تداركوا الوضع وشكلوا "لجان شعبية" لسد الفراغ الأمني ومواجهة أي طارئ، وهذا يضيف رصيماً إلى

¹ قرني، بهجت، وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2012، ص ص 121-122.

² النجار، زغلول، أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 277.

الشباب المصري الذي حمى ثورته واستطاع سد الفراغ الأمني بعد انسحاب الشرطة وتصلها من تأدية دورها في حماية الشعب والمحافظة على أمنه.

استطاع هؤلاء الشباب أن يشعروا ببقية الشعب أنهم قادرين على حمايتهم في الظروف الاستثنائية، وأكدت تجربتهم على أن انهيار المؤسسة الأمنية المتسلطة التي عانى الشعب منها ومن أدائها القومي المستبد لم تتسبب في انهيار الشعب، بل حفزته على حماية نفسه بأبنائه الشباب، كما أن انتشارهم في كل المحافظات ساعد على نجاح ثورتهم، فلو لم تصل الثورة إلى المناطق كلها أو معظمها على الأقل، لما نجحت اللجان الشعبية في سد الفراغ الأمني.¹

1.7.3 خصائص الحركات الشبابية

اتضحت معالم الحركة الشبابية التي أسست منهجاً مغايراً في التعبئة والتنظيم والتغيير، وتميز هؤلاء الشباب عن الجيل الأكبر من النشطاء، فمعظم هذه الحركات التي أسسها الشباب نشأت خارج الأطر الحزبية والمؤسسات الشرعية كالنقابات المحلية والجمعيات الأهلية والاتحادات الطلابية، وحصل معظم النشاط السياسي للشباب في هذه الفترة خارج إطار الجامعات والاتحادات الطلابية التي كانت تمثل في السابق الساحة الرئيسية للنشاط السياسي الشبابي والطلابي، فالنشاط انتقل إما إلى الشارع من خلال المظاهرات والوقفات الاحتجاجية التي نظمها الشباب، أو إلى الفضاء الإلكتروني من خلال شبكات التواصل الاجتماعي الفيسبوك والمدونات.²

فقد اعتمدت الحركات الشبابية على أدوات الاتصال الحديثة، مثل البريد الإلكتروني، والهواتف النقالة، والفيسبوك، والتويتر، واليوتيوب، والمدونات، كوسائل للتعبير عن رأيها وفي الحشد والتعبئة والتنظيم، ونجح الشباب من خلال استخدام هذه الأدوات في التخلص من جزء كبير من القيود التي فرضتها الدولة والنخبة السياسية على العمل السياسي للشباب والطلاب، خاصة بعدما تم التضييق عليهم بشكل كبير داخل الجامعات، فنجح الشباب في إيجاد بديل خاص

¹ نصار، آية، وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، مرجع سابق، ص ص 153-154.

² قرني، بهجت، وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، مرجع سابق، ص 136.

بهم من خلال توظيف تلك الأدوات، والتحرك بقدر أكبر من الاستقلالية، واعتمدت بعض الحركات على وسائل الاتصال الحديثة وبصورة خاصة على الانترنت بشكل شبه كامل في تأسيس نفسها وتنظيم فعاليتها، مثل "حركة 6 أبريل" و"كلنا خالد سعيد"¹.

وتمكنت الحركات الشبابية من استقطاب أعداد كبيرة من الشباب المستقل وغير المنتمي للأحزاب والحركات السياسية إلى جانب الشباب من أصحاب التوجهات السياسية، ويعود السبب في ذلك إلى عدم تبنيتها أطر أيديولوجية شاملة أو جامدة، كما أنها ركزت على قضايا أساسية تهم الشباب ويجمع عليها الكثير من المصريين، كالإصلاح السياسي ودعم القوى الاجتماعية المهمشة، فشكل المستقلون الأكثرية ضمن هذه الحركات، لكن شباب الأحزاب والحركات السياسية وبحكم تجاربهم السابقة كانوا الأكثر تأثيراً ونشاطاً داخل الحركات الشبابية.

اتسمت هذه الحركات بالطابع العملي، إذ ركز الشباب على العمل السياسي المباشر والأهداف المشتركة، وابتعدوا عن السجلات الفكرية والنظرية التي غرقت بها الأجيال السابقة، فشكلت القضايا العملية أساس خطابات الحركات الشبابية الجديدة، وتركزت معظم الاختلافات في كثير من الأحيان على كيفية تحقيق الأهداف وليس على الأهداف نفسها.²

استلم الشباب مطالبهم من احتياجات كافة الفئات المصرية، وعرفوا جيداً كيف ينتقلون من مرحلة إلى أخرى، من مرحلة الحشد والتعبئة والتنظيم إلى مرحلة الفعل والتنفيذ، ومن مرحلة صياغة المطالب والشعارات إلى مرحلة مخاطبة الرأي العام ووسائل الإعلام والترويج لمطالبهم، ومن مرحلة الفراغ الأمني إلى مرحلة تشكيل لجان الأمن والحماية والدفاع الذاتي، واستطاعوا الإبقاء على المواجهة في ظل عمليات التفاوض.

وأراد الشباب من وراء هذه الثورة تحرير المواطن من التسلط والخوف وتحرير إرادته، والتخلص من الفساد والظلم والفقر والقمع الذي عانى منه المواطن المصري طويلاً، وتحويل

¹ نصار، آية، وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، مرجع سابق، ص 146.

² قرني، بهجت، وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، مرجع سابق، ص 137-138.

المواطنة من مجرد شعار ومبدأ من المبادئ الدستورية إلى واقع سياسي واقتصادي وقانوني ملموس، وتشريع وتنظيم كافة الآليات والضمانات التي تؤكد ذلك.¹

2.7.3 الحركات الشبابية بعد تنحي مبارك عن الحكم

بعد تنحي مبارك عن الحكم، وبعد فترة قصيرة من الاحتفال بنجاح الثورة في إسقاط مبارك والحزب الحاكم ودور المجلس العسكري في حماية الثورة، بدأت القوى الثورية وعلى رأسها الحركات الشبابية تشهد انقسامات وصراعات فيما بينها من جهة، ومع المجلس العسكري وعناصر الحزب الحاكم من جهة أخرى، مما أدى إلى إضعاف القوى الثورية وتمكين النظام الحاكم من رسم ملامح المرحلة الانتقالية بالشكل الذي يضمن المحافظة على تماسكه وتقليل احتمالية التغيير الحقيقي،² فكثرة الخلافات السياسية بين الثوار والسياسيين كان واضحاً بعد الثورة، بالإضافة إلى محاولة كل الأطراف التي شاركت بفاعلية في الحراك الثوري أم لم تشارك من الأساس القفز على الثورة، ومحاولة جني ثمارها قبل أن يكتمل مسارها الثوري وتحقق أهدافها.³

وظهر الانقسام بشكل واضح عندما أُلّف المجلس العسكري بعد توليه مسؤولية إدارة شؤون البلاد بعد تنحي مبارك عن الحكم في العام 2011 لجنة لصياغة التعديلات الدستورية، حيث انقسمت الحركات والقوى الشبابية بين مؤيد للتعديلات ومعارض لها، وانخرط معظم شباب التيار الإسلامي في الفعاليات الداعية للتصويت بنعم، في حين نادى الشباب الليبرالي واليساري بعدم التصويت للتعديلات، فتراجعت حالة التوحد الثوري، وانتهت معركة التعديلات بظهور صدع في صفوف القوى الشبابية، وبخاصة بين شباب التيارات الليبرالية واليسارية وشباب التيار

¹ محمد، عبد العليم، الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية، القاهرة: مكتبة جريدة السورد، 2011، ص ص 45-46.

² قرني، بهجت، وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، مرجع سابق، ص 151.

³ المعتصم، محمد، "25 يناير: ثورة" لم تحقق أهدافها وخلافات الثوار والسياسيين سبب فشلها"، الوطن، 2016/3/2.

<http://www.elwatannews.com/news/details/1003183>

الإسلامي، واشتد الجدل حول مستقبل القوى الثورية، وبدأ كل طرف يبحث عن أفضل وسيلة لتحقيق مطالب الثورة.

وجد قطاع من الشباب أن الحل الأمثل لتحقيق مطالبهم يكمن في المشاركة في تأسيس عدد من الأحزاب السياسية الجديدة للتعبير عن توجهاتهم الفكرية المختلفة، فاتجه الشباب الليبرالي إلى الانضمام إلى أحزاب جديدة، مثل "حزب المصريين الأحرار"، بينما اتجه شباب التيار الإسلامي إلى المشاركة في تأسيس "حزب الحرية والعدالة الإخواني" و"حزب النور السلفي" و"حزب الوسط"، من ناحية أخرى امتنع قطاع من النشطاء الشباب وعلى رأسهم "حركة شباب 6 أبريل" و"حركة الاشتراكيين الثوريين" عن الانخراط في العمل الحزبي، وفضلوا الاستمرار في حركات غير رسمية تعتمد على التظاهر والاحتجاج.¹

شكل الانقسام المتواصل بين القوى الثورية التي صنعت الثورة صدمة مؤسفة، فبعد أن استطاعت إسقاط نظام مبارك بالتضامن ووحدة الصف لم تتجح في المحافظة على وحدتها، وسرعان ما وقعت فريسة الانقسام وتعدد الأحزاب، الأمر الذي أدى إلى حالة من التشرذم والتشتت والتفكك. هذه الحالة أثرت على حركة الأحزاب وقوتها في الشارع المصري، وبدل أن يستغل الشباب نجاحهم في وضع مصر على طريق المستقبل وتشكيل حزب جامع، أضاعوا إنجازات الثورة بتسرعهم في إنشاء الكثير من الأحزاب، وتحولت المعركة الوطنية الموحدة إلى معركة حزبية مشخنة.²

3.7.3 المواجهة بين الحركات الشبابية والمجلس العسكري

بعد فترة قصيرة من التقارب بين القوى الثورية والمجلس العسكري عقب الإطاحة بمبارك، بدأت تظهر بوادر الصدام بين الطرفين، فقد فشل المجلس العسكري في تلبية مطالب القوى الثورية، إذ رفض المجلس إخضاع رموز النظام السابق للمحاكمة، في الوقت الذي أحال

¹ قرني، بهجت، وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، مرجع سابق، ص 152-154.

² أنظر موقع اليوم السابع، "منصور حسن: حرام على شباب الثورة استمرار الانقسام الحزبي"، 2011/8/26.

<https://goo.gl/ZAEgtm>

فيه عشرة آلاف مواطن من بينهم عدد من نشطاء الثورة إلى المحاكم العسكرية، وأصر المجلس على إدارة المرحلة الانتقالية منفرداً ورفض إشراك القوى المدنية في عملية صنع القرار، وسمح لمعظم رموز النظام السابق الاحتفاظ بمناصبهم، مقاوماً كل محاولات إعادة هيكلة وزارتي الداخلية والإعلام اللتين استمرتتا في ممارساتهما الإقصائية.

كما اتهمت القوى الثورية المجلس العسكري بمحاولة تشويه قوى الثورة واتهامها بالخيانة والعمالة، وحاول المجلس إسكات الثوار وإخماد صوتهم من خلال الوسائل القمعية، كما حدث في ساحات (ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء) في خريف 2011 وشتاء 2012، حيث استخدمت قوات الأمن والشرطة العسكرية القنابل المسيلة للدموع والرصاص الحي في قمع المتظاهرين موقعة مئات الضحايا وآلاف المصابين في صفوف شباب الثورة.

ردت القوى الشبابية على ممارسات المجلس العسكري بتنظيم عدد من الحملات التي تهدف إلى فضح ممارسات المجلس وتجاوزاته، بدءاً بحملة "لا للمحاكمات العسكرية"، مروراً بحملة "كاذبون" التي هدفت إلى كشف الممارسات القمعية التي استخدمتها الشرطة العسكرية وقوات الأمن المركزي بحق المتظاهرين، وانتهاءً بحملة "حاكموهم" التي خرجت ضد الفكرة التي طرحها أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين بخروج الأمن لقمع المتظاهرين وإعطاء المجلس العسكري حصانة من المساءلة والملاحقة القضائية.¹

8.3 الإعلام المحلي والأجنبي خلال الثورة

خلفت الثورة حالة فريدة في تناول الإعلام المحلي والدولي لأحداثها، فجاءت ردة فعل الإعلام الدولي بالمجمل مناهضة للنظام ومؤيدة لأهداف الثورة، وشكل هذا الإعلام عنصراً ضاغطاً بشكل مباشر وطالب مبارك بنقل السلطة سريعاً، وكان في الطليعة الإعلام الأمريكي وإعلام الاتحاد الأوروبي، وكذلك إعلام اليابان وتركيا وغيرها من الدول الغربية.²

¹ قرني، بهجت، وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، مرجع سابق، ص 155-156.

² نصار، آية، وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، مرجع سابق، ص 396.

لكن وبدون شك كان أداء الإعلام الرسمي والصحف القومية متدنياً للغاية وداعماً لموقف النظام بقوة أثناء الثورة، وقام بالتعمية على الكثير من الأحداث، فالصحف القومية مثلاً تجاهلت الثورة، وبالغت في التهويل بأن الفوضى ستنتشر بشكل كبير إذا تنحى الرئيس أو سقط النظام، ولكنها احتفلت بنجاح الثورة بعد تنحي مبارك وكأنها من الداعمين لها منذ البداية، وخرجت الصحف الرسمية بعناوين تعبر فيها عن الفرح بإقصاء النظام، وقامت كل من صحيفتي الأهرام والجمهورية بحذف جزء كبير من الأرشيف الصحفي خلال الثورة للتوصل من موقفهما المعادي للثورة قبل التنحي.

وسار التلفزيون المصري على خطى الإعلام الرسمي والصحف القومية، حيث بدأ بتجاهل أحداث الثورة، ثم بدأ ببث أخبار كاذبة والتهويل من الفوضى التي ستحصل، وصولاً إلى إرهاب المصريين وترويعهم بإطلاق إشاعات كاذبة بوقوع حوادث اغتصاب وسرقة وبلطجة بالإكراه في أماكن متفرقة من البلاد، ووضع المصريين أمام خيارين اثنين فقط، إما القبول باستمرار حكم مبارك أو الفوضى، عدا عن حملة التشويه التي شنها عدد من نجوم الرياضة والفن ضد المتظاهرين، واتهامهم بتعاطي المخدرات وممارسة الرذيلة، بالإضافة إلى رجال الأعمال الذين قاموا بتمويل صحف يومية وأسبوعية للتهويل من تداعيات الثورة والفوضى والانفلات الأمني.¹

كان أداء المؤسسات الإعلامية الرسمية بعد التنحي أكثر خطورة على الثورة مما كان عليه قبل نجاحها، فقد استمر عدد من رؤساء تحرير الصحف القومية ومجالس إدارتها ومسؤولي التلفزيون في مناصبهم لمدة تقارب الشهرين، وتحولوا جميعاً من مناصرة النظام والتهويل من الثورة إلى تمجيد الثورة والاحتفال بها، وقدموا أداءً إعلامياً شديداً للتخبط، فكانوا يدعون إلى مناصرة الثوار في الوقت الذي كان فيه المحتوى الإعلامي لصحفهم وبرامجهم يتحدث عن الآثار السلبية للثورة من انفلات أمني وتطرف ديني، كما أن هؤلاء المسؤولين كانوا جميعاً

¹ نصار، آية، وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، مرجع سابق، ص 396.

أعضاء في الحزب الوطني، وهم أنفسهم الذين شاركوا في إيجاد البيئة الفاسدة التي ثار المصريون لتغييرها، وهم أيضاً من قام بالتأصيل الإعلامي للثورة المضادة.¹

أما الإعلام الخاص فقد اتجه ممثلاً بالقنوات الفضائية والصحف الحزبية والمستقلة إلى متابعة الأحداث عن كثب وتوثيقها بالصور والفيديوهات، وإن كان البعض منها قد اتجه نحو التحفظ في البرامج الحوارية التي تهاجم مبارك، وابتعدت عن التحفظ بعد نجاح الثورة في إقصاء النظام،² وتعرضت العديد من القنوات لمضايقات وانتقادات حادة من النظام بسبب تغطيتها للأحداث، وكان في طبيعة هذه القنوات قناة الجزيرة، فقد وُجّهت إليها وللعاملين فيها والقائمين عليها في كثير من الأحيان الانتقادات والالتهام بالتخوين والعمالة، وذلك على خلفية تقديمها للبرامج الساخنة التي تغطي قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية حساسة لم يجرؤ الإعلام العربي الرسمي على طرحها أو حتى التفكير فيها لحساسيتها الشديدة.³

لم تخل العلاقة بين قناة الجزيرة والنظام الحاكم من التوتر بسبب برامج القناة التي تناولت الأوضاع الداخلية المصرية، والسياسات الخارجية والداخلية للنظام المصري، وقضايا الحريات والتعذيب في أقسام الشرطة، مما دفع الحكومة إلى إغلاق مكتبها في القاهرة ومنع مراسيلها من العمل أكثر من مرة، ووقفت الصحافة المصرية إلى جانب الحكومة وشنت حملات تخوين عنيفة للجزيرة والعاملين فيها التي وصفتهم بالمرتزقة، ووجهت الاتهامات لهم بالعمل لدى المخابرات الأمريكية والصهيونية.

وتحولت العلاقة بين الطرفين إلى توتر دائم بعد قيام الجزيرة بتغطية أحداث ثورة يناير/كانون الثاني اليومية والتي وصلت إلى أقصى حد، فقد عطلت الجزيرة كل برامجها وفتحت بثاً مباشراً بشكل مستمر ومتواصل لتغطية الأحداث والتطورات، واستضافت العديد من السياسيين والمعارضين المصريين، فأثار هذا حفيظة النظام المصري الذي شعر أن الجزيرة

¹ نصار، آية، وآخرون، الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات، مرجع سابق، ص 396 – 399.

² أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تاريخ الثورة المصرية"، مرجع سابق.

³ عبد الله، محمد، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012، ص 81.

تشارك الناس الثورة وتتفاعل معها وتحتضنها، وهذا شكل خطراً كبيراً على النظام الذي كان يعاني في الأصل من وضع صعب للغاية.

وبعد نجاح الثورة المصرية في إسقاط نظام مبارك تحدث العديد من المحللين والمراقبين عن الدور الكبير الذي لعبته الجزيرة في إنجاح الثورة وإسقاط الرئيس السابق، واستمرت القناة بعد نجاح الثورة في تغطية الشأن المصري والأحداث الداخلية المصرية حتى وإن لم تكن بنفس الزخم والحجم الذي كانت عليه خلال أحداث الثورة.¹

9.3 مكاسب الثورة

كان معنى نجاح ثورة يناير حدوث تغيير جذري لقواعد الأوضاع السياسية التي وضعها الانقلاب العسكري* الذي حصل عام 1952، واستمر بها كل من عبد الناصر والسادات ومبارك، فسقوط النظام السياسي الذي كان يقوم على أسس وقواعد استبدادية تسلطية فردية مطلقة، كان يعني زوال هذه الأسس والقواعد وإقامة نظام سياسي جديد يقوم على أسس وقواعد من الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.

فإذا كان نظام عبد الناصر والسادات ومبارك قد أقيم على أسس حكم الفرد الواحد دون الأخذ بعين الاعتبار إرادة الشعب، وتغول الأجهزة الأمنية وسيطرتها على أمور البلاد، وتزوير الانتخابات، فإن النظام الجديد قد أسقط حكم الفرد وأسس لديمقراطية جماهيرية تتيح لكافة قطاعات الشعب المشاركة السياسية الفعالة والواسعة، وأسقط دولة تزوير الانتخابات، وقاد إلى ظهور الاستفتاء على التعديلات الدستورية من خلال بطاقة الرقم القومي وليس البطاقة

¹ عبد الله، محمد، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، مرجع سابق. ص ص 84-85.

* يوجد خلاف على تسمية أحداث 1952، فهناك من يسميها ثورة وهناك من يسميها انقلاب، وبالرجوع إلى المعاجم وتعريفات كل من الثورة والانقلاب، أطلقت الباحثة اسم الانقلاب على تلك الأحداث بسبب أن التغيير الذي نتج عن هذه الأحداث كان نابغاً من داخل الدولة من قبل المؤسسة العسكرية.

الانتخابية، وجاء النظام الجديد أيضاً لإقامة دولة القانون التي تنتهي فيها سيطرة الأجهزة الأمنية، وتُمنع من ارتكاب أي جرائم أو تجاوزات بحق الإنسان المصري.¹

تعددت النجاحات والإنجازات التي حققتها الثورة، والتي جاءت في الأساس لتحقيق الحرية والعدالة وسيادة دولة القانون، فقد نجحت الثورة في استرداد حقوق المصريين وقرارهم، ونجح الثوار في إسقاط النظام الفاسد الذي استمر لما يزيد عن الثلاثين عاماً في تصدر المشهد السياسي، والذي أدى إلى إضعاف الحياة الحزبية وإفساد الحياة السياسية، والقضاء على المشاركة المجتمعية، فلم يغادر الثوار ميدان التحرير حتى تأكدوا من تحقيق مطالبهم، والتي كان أهمها القضاء على نظام مبارك والتخلص من نائبه عمر سليمان، فوجوده كان يعني بقاء نظام مبارك الفاسد، وتمت إحالة مبارك ووزرائه ومقربيه من عائلته ورجال الأعمال إلى المحاكمة، بتهم القتل والفساد والرشوة والاستيلاء على المال العام، كما أصدر القضاء المصري قراراً يقضي بحل الحزب الوطني الديمقراطي الذي سيطر طويلاً على الحكم، وتسليم أمواله ومقاره للدولة.²

وفي 24 يناير/كانون الثاني 2012 تم الإعلان عن قرب انتهاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين، فقد وجد المصريون أنفسهم لأول مرة أصحاب القرار منذ ستين عاماً، وتم حل مجلسي الشورى والشعب، هذان المجلسان اللذان يعتبران رمزاً لفساد الحياة السياسية في مصر، فاختيار أعضائهما كان يتم مسبقاً دون النظر إلى نتائج الانتخابات، فكان يتم اختيار نخبة موالية للنظام، تحافظ على استمرار الفساد ونهب مقدرات الشعب وتعظيم المنافع واقتسامها مع النظام، فجاء قرار حل المجلسين مفرحاً للشعب المصري، لأنه كان يعلم حجم التزييف والتزوير والخداع والغش وادعاء تمثيل الناس والدفاع عن حقوقهم الذي كان يمثله بقاء المجلسين.³

¹ النجار، زغلول، أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 249.

² أنظر موقع الهيئة العامة للإستعلامات، "نجاحات ومكاسب حققتها ثورة 25 يناير".
<http://www.sis.gov.eg/Newvr/reveulotion/html/egyrev02.html>

³ النجار، زغلول؛ أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص ص 251-253.

ونجحت الثورة أيضاً في إسقاط وزارة الداخلية وما كانت تمثله من إرهاب للمصريين، فقد كان لها دور كبير في قمع المتظاهرين وقتلهم من خلال إطلاق الرصاص الحي عليهم بشكل مباشر، حيث شكلت الداخلية لسنين طويلة رمزاً للاستبداد والظلم، وكان الفكر الأمني الذي تمثله وزارة الداخلية كارثياً، فقد أهانت المصريين على اختلاف انتماءاتهم وطبقاتهم، فما كان منهم إلا أن أحرقوا أقسام الشرطة ومباحث أمن الدولة التي تم فيها تعذيب آلاف المصريين وتلفيق الاتهامات إليهم رغم براءتهم، واستولوا على وثائق تدين النظام وأعوانه.¹

لم ترتبط نتائج الثورة بإحداث التغيير السياسي فقط، بل تجاوزته لتحدث صحوه في مجال الإعلام وتعيد رسم خارطة الإعلامية، سواء على مستوى الإعلاميين أنفسهم ومواقعهم، أو على مستوى مكانة الوسائل الإعلامية، فقد تم تطهير الإعلام ومنحه حرية أكبر، وإزالة الضغوط والقيود التي كانت مفروضة عليه في الفترات السابقة، فبدأت وسائل الإعلام تخطو خطوات واضحة نحو أداء إعلامي متحرر في ظل محاولات إصلاح الهياكل المالية والسياسات الإعلامية.²

كان نظام مبارك يسيطر سيطرة كاملة على وسائل إعلام الدولة من صحافة وإذاعة وتلفزيون ويختار لها من القيادات الموالية له، وكانت هذه الوسائل تمارس الكذب والخداع والتضليل وفبركة الأحداث والأخبار، وكان ذلك واضحاً خلال تغطيتها لأحداث الثورة، حيث وصفت الثوار بالبلطجية والمندسين من جهات أجنبية لتوتير الأوضاع في مصر، ولعل هذا الأداء السيئ للإعلام الرسمي دفع الثوار في ميدان التحرير إلى رفع لافتات ضده، فقد كان الفرق واضحاً بين ما تقدمه القنوات الفضائية العربية والعالمية وبين ما يقدمه الإعلام الرسمي المصري، فتعالت الأصوات المطالبة بتطهير الإعلام ووضع الأساس لإعلام مصري جاد ومستقل.³

¹ النجار، زغلول؛ أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص ص 254-256.

² أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تجاهات ومكاسب حققتها ثورة 25 يناير"، مرجع سابق.

³ النجار، زغلول؛ أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل، مرجع سابق، ص ص 264-266.

وتغيرت خارطة الإعلام بسبب مساحة الحرية التي حصلت عليها الثورة، فظهرت كيانات جديدة تعبر عن تيارات فكرية وسياسية مختلفة لم يكن لها منابر إعلامية للتعبير عن نفسها في السابق، وظهرت مشاريع جديدة ومتعددة لقوات تعبر عن الأحزاب السياسية المختلفة، وهذا ما لم يكن موجوداً في السابق، كما وأعطيت مساحة واسعة للمناقشات المختلفة في كافة المجالات، ورفعت القيود الأمنية والإدارية التي كانت تقف عائقاً أمام إصدار الصحف.¹

ثم جاء قرار "الهيئة العامة للاستثمار: بإلغاء شرط الموافقة الأمنية لتأسيس الشركات العاملة في مجال الصحافة، وذلك من منطلق الرغبة في دعم حرية الصحافة وتشجيع التعبير عن الرأي بشكل صادق ومسئول لتحقيق الشفافية والقضاء على البيروقراطية، فقد كانت الإجراءات الأمنية تستغرق وقتاً طويلاً لتأسيس مثل هذه المشاريع، حيث كان مبارك يمتنع عن إعطاء رخصة الصحيفة إلا لأصحاب الحظوة لديه والمقربين منه والمدافعين عن سياساته الفاسدة والمتعاونين معه.²

وجاءت الثورة بأهم نتيجة على الإطلاق في تاريخ مصر، فقد تم إجراء انتخابات مجلس الشعب المصري 2011-2012 كأول انتخابات بعد ثورة 25 يناير، وتعود أهمية هذه الانتخابات إلى أن البرلمان المنتخب ومجلس الشورى سيقومان باختيار الجمعية التأسيسية التي ستكتب دستور مصر الجديد، كما تم إجراء أول انتخابات رئاسية عام 2012 والتي جاءت بمحمد مرسي كأول رئيس مدني منتخب بطريقة ديمقراطية.³

10.3 الانتقادات الموجهة للثورة

في أعقاب الإطاحة بنظام مبارك كان أمل الشعب كبيراً في وضع برنامج انتقالي يستطيع أن يحقق أحلامه وطموحاته في الحرية والديمقراطية والعدالة والكرامة، وكلها شعارات

¹ أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تجارات ومكاسب حققتها ثورة 25 يناير"، مرجع سابق.

² النجار، زغلول؛ أبو داود، السيد، ميدان التحرير: التحولات في مصر جذور الماضي وأفاق المستقبل، مرجع سابق، ص 270.

³ أنظر موقع الجزيرة مباشر، "انتخابات برلمان "الثورة" المصري (2)"، 6 ديسمبر 2015.

<http://mubasher.aljazeera.net/reports/2015/12/201512694950644840.htm>

حملها المتظاهرون طيلة فترة الثورة، لكن الواقع جاء عكس ذلك، فقد ظهرت العديد من المشكلات التي لم يتم حلها بسبب تراكمها طيلة ثلاثين عاماً من حكم مبارك الفاسد.¹

لقد كانت الثورة بلا أعراف ثورية وبلا محاكمات ثورية، فإسقاط نظام مبارك كان عبارة عن تغيير شكلي في نظام الحكم، وبعد الثورة حكم المجلس العسكري ولم يحكم الشعب، وحوكم مبارك عن طريق قضاة نظامه الذين عينهم بواسطة قانون نظامه الذي وضعه بنفسه، وعلى الرغم من أن هذا الشعب قد امتلك القدرة على إسقاط مبارك، وكانت لديه نفس القدرة لإسقاط نظامه كاملاً، إلا أن الجميع رحل وترك الميدان فارغاً.²

بعد انتهاء الثورة وتسلم المجلس العسكري إدارة شؤون البلاد، اعتبر المجلس نفسه الوصي الشرعي والوحيد للبلاد والقادر على تغيير النظام،³ وانفرد بالقرار السياسي والتشريعي، ولم يتم بتنفيذ عملية التطهير لبقايا النظام السابق والتي كان قد وعد بها سابقاً، حتى أن حل الحزب الوطني الديمقراطي الذي هيمن على الحكم طويلاً لم يأتي بقرار منه وإنما بحكم من مجلس الدولة، كما أن قرار حل مجلسي الشعب والشورى قد جاء بحكم قضائي، وهذا دليل على عدم وجود تنسيق بين المجلس والقاعدة الشعبية وعدم التزامه بإرادة الشعب.

وتسببت الأزمة الشديدة في المجتمع المصري في أزمة واضحة انعكست سلباً على الثورة، فقد تمكنت قنوات فلول الحزب الوطني من التأثير على المواطن وتغييب وعيه، فبثت على مدار الوقت أن الثورة ما هي إلا مؤامرة وأن أصحابها خونة وعملاء، كما أن غياب القائد الذي يوجه الثورة ويخطط لتحقيق أهدافها وضمان عدم التلاعب بها، كان من أسباب إخفاقها، فالثورة كانت بحاجة إلى من يقدم الحلول لجميع العقبات التي وقفت في طريقها،⁴ وبالتالي فشلت

¹ أنظر موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تاريخ الثورة المصرية"، مرجع سابق.

² عمرو، وائل، "هل فشلت ثورة يناير"، ساسة بوست، 5 فبراير 2016. <http://www.sasapost.com/opinion/is-the-january-revolution-failed>

³ الشربيني، عصام، وآخرون، "بعد مرور خمس سنوات.. بالتفاصيل .. أسباب نجاح ثورة الياسمين وفشل ثورة يناير"، المصريون، 26 يناير 2016. <https://goo.gl/kYDvOF>

⁴ أنظر موقع مصر العربية، "معتز بالله عبد الفتاح: لهذا السبب .. فشلت ثورة 25 يناير"، 2 أكتوبر 2014. <https://goo.gl/B6djk0>

الثورة في تحقيق أهدافها التي كان على رأسها التخلص من بقايا النظام السابق، عدا عن الثورة المضادة التي لم يتم القضاء عليها، وعانت فساداً في مصر وعبثت بالأمن العام ومصالح الناس، فنشرت الجرائم والسرقات بالإكراه والبلطجة.¹

بالإضافة إلى كثرة الخلافات السياسية بين الثوار والسياسيين، ومحاولة كل الأطراف سواء التي شاركت بفاعلية خلال الثورة أو لم تشارك من الأساس، القفز على الثورة وجني ثمارها قبل أن يكتمل مسارها وتحقق أهدافها، فكان هذا سبباً كافياً لفشل الثورة، وعدم قدرتها على الاستمرار على نفس النهج الذي بدأت به، وفشلها في تحقيق الأهداف والمطالب التي خرجت منذ البداية من أجل تحقيقها.

وفشلت الثورة أيضاً في حماية حقوق الإنسان والحريات السياسية، وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطن المصري، ودمج الشباب في الحياة المدنية والسياسية، فالثوار لم يجنوا شيئاً سوى الاعتقال والاتهام بالعمالة والخيانة، فالثورة لم تحل مشاكل الشباب، ولم توفر فرص عمل حقيقية لهم، ولم تحسن من مستوى معيشة المواطنين، ولم تخفف عنهم أعباء الحياة، ولم تتحسن الخدمات المقدمة لهم، ولم توفر لهم السلع التي يحتاجونها، فالأسعار بقيت في ارتفاع والأجور في انخفاض، واستمر التدهور الصحي والاقتصادي والبيئي، وارتفعت حالات الفلتان الأمني، وتجددت المواجهة مع الجماعات الإرهابية التي عادت إلى ممارساتها العنيفة والمسلحة بعد أن كانت قد اختفت عن الساحة منذ تسعينيات القرن الماضي.²

11.3 وصول مرسى إلى الحكم

في مايو/أيار 2012 تم إجراء انتخابات الرئاسة المصرية، وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات فوز محمد مرسي، ليكون أول رئيس مدني يصل إلى سدة الحكم في انتخابات ديمقراطية،³ وكان إقبال المصريين كبيراً على المشاركة في هذه الانتخابات،¹ حيث وصلت نسبة

¹ الجمل، محمد حامد، "أنوار الحقيقة: أهداف وإنجازات ثورة 25 يناير"، مرجع سابق.

² المعتصم، محمد، "25 يناير: ثورة" لم تحقق أهدافها وخلافات الثوار والسياسيين سبب فشلها، مرجع سابق.

³ أنظر موقع bbc عربي، "انتخابات الرئاسة المصرية 2012: تسلسل زمني"، 27 أبريل 2012.

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/04/120427_egypt_election_time_line.shtml

المشاركين في المرحلة الأولى من الانتخابات إلى 46.42%، في حين وصلت نسبة المشاركين في المرحلة الثانية إلى 51.85%، وجاءت هذه الانتخابات لإنهاء المرحلة الانتقالية التي طالمت أكثر من المتوقع والمخطط له، وأكدت على أن البديل الوحيد القادرة على حكم مصر بعد رحيل مبارك هو قوى الإسلام السياسي متمثلة بجماعة الإخوان المسلمين.

وكان من الطبيعي بعد ثورة شعبية عارمة أن يرتفع سقف التوقعات بالرئيس المنتخب لإحداث التغيير المطلوب، مما سهل نشر مشاعر الإحباط بسبب تعقد الظروف وصعوبة تحقيق مطالب الشعب وإنعاش أوضاع البلاد بالشكل المطلوب في ظل الأزمات التي واجهت النظام والرئيس معاً، بالإضافة إلى الأزمات التي ولدها المجلس العسكري خلال الفترة الانتقالية.²

ويعتبر مرسي أول رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية، وأول رئيس جاء إلى الحكم بعد ثورة شعبية عارمة في ظل ما عرف بالربيع العربي، فقد عمل على إكمال الدستور الجديد المستفتى عليه من الشعب، والتحضير الجاد لانتخابات برلمانية لاستكمال مؤسسات الدولة، إلا أنه وبدلاً من مساعدته على تجاوز الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بعد عقود من الفساد، اختار خصومه العمل على إفشاله وإظهاره بمظهر العاجز عن إدارة الدولة، وذلك من خلال اختلاق الأزمات التي أرهقت كاهل البلاد والشعب على حد سواء، وأعدت مصر سنوات إلى الوراء بدل أن تتقدم بعد ثورتها إلى الأمام.³

نتيجةً لذلك سيطرت ظاهرة العنف السياسي على الحياة العامة في مصر بشكل واضح مع أحداث ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 وأصبحت ملازمة لها، ما بين مجموعات تدافع عن الثورة وترفع شعار "الثورة مستمرة"، وأخرى تدافع عن السلطة التي وصلت إلى الحكم باسم

¹ المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، "الانتخابات الرئاسية المصرية 2012". <http://www.dohainstitute.org/release/b8576869-81e1-40dd-bac9-fbc563933e68>.

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، "الانتخابات الرئاسية المصرية، ورقة تحليل سياسات"، قطر: وحدة تحليل السياسات فـ المـركـبـي المـركـبـي، 2012، ص ص 5-6. <http://www.dohainstitute.org/file/Get/66154959-4297-40ce-8d83-d409a4842eb4.pdf>

³ أنظر موقع المسلم، "وما تزال الأسباب الحقيقية لعزل مرسي تتكشف"، 1435/1/8هـ. <http://www.almoslim.net/node/192201>

الثورة وترفع شعار "حماية الشرعية"، وما بين الدفاع والهجوم المتبادل بين هذه المجموعات تم استخدام كافة وسائل العنف الممكنة من قنابل مسيلة للدموع، وزجاجات المولوتوف والأسلحة البيضاء، فسقط الكثير من الشهداء والجرحى.

وكل من مارس هذه الأعمال أضفى عليها صفة المشروعية لتبرير أعماله للغير، وذلك من منطلق "الغاية تبرر الوسيلة"، فأصبحت أعمال العنف السياسي نسبية وليست مطلقة، فكل طرف يبرر أعماله من منطلق توجهاته فيرى أعماله مشروعة لأنها تدعم مصالحه، بينما يرى أعمال غيره غير مشروعة كونها تقف ضد مصالحه، فأصبحنا نرى العنف السياسي مشروعاً في بعض الأحيان، ومنزوع المشروعية في أحيان أخرى.¹

¹ الدسوقي، عاصم، "تاريخ من الغاية تبرر الوسيلة: العنف السياسي في مصر"، ع 12، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مارس/ربيع الآخر 2013)، ص ص 7-12، ص 7.

الفصل الرابع

العنف السياسي بعد تولي مرسي الحكم وحتى الانقلاب

الفصل الرابع

العنف السياسي بعد تولي مرسي الحكم وحتى الانقلاب

شهدت مصر أوضاعاً داخلية متخبطة منذ استلام مرسي مقاليد الحكم، فقد أراد الشعب المصري أن ينعم باستقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، إلا أن الرئيس الجديد لم ينجح في تحقيق ذلك، لقد كان من المنتظر أن تعيش مصر حالة من الاستقرار الأمني بعد انتخاب مرسي كرئيس جديد للجمهورية، خاصة بعد الانفلات الأمني الذي شهدته مصر إبان ثورة يناير 2011، وعلى الرغم من حدوث تقدم طفيف في المناخ الأمني المصري، إلا أنه لم يكن كافياً لإشعار المواطنين بالاستقرار في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، ونزول المعارضين لسياسات مرسي إلى الشارع أكثر من مرة للاحتجاج على الأوضاع الداخلية في البلاد، مما أدى إلى مواجهات متكررة بين الشرطة والشعب، وسهل اندساس البلطجية.¹

1.4 المعارضة الشديدة لمرسي منذ توليه الحكم

لقد ورثت حكومة مرسي بلداً يعاني من الاستقطاب السياسي والإفلاس الاقتصادي، وفي نفس الوقت واجه مرسي منذ البداية معارضة شديدة لرئاسته من الشرطة وقوات الأمن وأصحاب المصالح من المستفيدين من النظام القديم، كما اعتبر العلمانيون والليبراليون أن حكم الإخوان ما هو إلا تهديد للهوية العلمانية لمصر، ونتيجة لذلك ازدادت مشاكل مصر تحت حكم مرسي حتى ساءت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وتعمقت الانقسامات السياسية.²

علاوةً على الأوضاع السيئة التي وجد مرسي نفسه فيها، اصطدم مرسي منذ البداية بمأزقين كبيرين يتمثلان في علو التوقعات ونقص الصلاحيات؛ فقد عُلقت آمال كثيرة على الرئيس من قبل شباب الثورة والطبقة الفقيرة، التي أملت في تحقيق إنجازات كبيرة تشعروهم

¹ عوض، منى، "عام من حكم مرسي"، شؤون فلسطينية، ع 253/254، (فلسطين، 2013)، ص ص (328-342)، ص 331.

² جرجس، فواز، "رؤى غربية حول تحولات الأوضاع المصرية"، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013/7/20.

<http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=262>

بتغيير الأوضاع عن تلك التي كانت سائدة في عهد مبارك، لكن ما حصل على أرض الواقع جاء مغايراً للتوقعات، حيث أن مرسى لم يعمل على خفض سقف توقعات الشعب، ولم يطلعهم منذ البداية على التحديات التي تواجهه، ولم يوضح لهم أن المرحلة الحالية لن تشهد تحسناً اقتصادياً، أو تطوراً في مرافق الدولة، أو تغييراً واضحاً في العلاقات الخارجية، مما أدى إلى تعميق خيبة الأمل لدى الشعب المصري.

ومن ناحية أخرى لم يمتلك الرئيس مرسى أدوات وصلاحيات واسعة تؤهله للقيام بمهامه على الوجه الصحيح، وإنما كانت في يد أطراف أخرى كالمجلس العسكري، ولم يكن أمام الرئيس سوى خيار استردادها بالقوة أو الحيلة أو المهادنة، ولم يكن الشارع الشائر سيرضى بمهادنة المجلس العسكري، خاصة في ظل موجة الاستياء التي صاحبت زيارة مرسى لمقر المجلس العسكري بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، في الوقت الذي كان ينبغي على المجلس أن يزور الرئيس في مقره، فأهالي شهداء الثورة علقوا آمالاً كثيرة على الرئيس وكانوا ينتظرون منه حق دماء أبنائهم.¹

وفي خطوة منه لاسترداد صلاحياته من المجلس العسكري قام مرسى بإقالة رئيس أركان القوات المسلحة سامي عنان، ووزير الدفاع محمد الطنطاوي ووضع بدلاً من الأخير عبد الفتاح السيسي الذي لعب دوراً مهماً في تنحيته عن الحكم بعد سنة واحدة من توليه الرئاسة، وقام بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي كان قد جرد الرئاسة من صلاحيات مهمة تتعلق بالأمن القومي والدفاع، وهذا له تأثير مباشر على العلاقات المدنية-العسكرية التي كانت تعمل لصالح القوات المسلحة طيلة فترة السنتين عاماً الماضية، وعلى العلاقة مع الولايات المتحدة التي لن ترضى بهذا التغيير، فمن المعروف أن الإخوان المسلمين يعارضون منذ فترة طويلة العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة والتي كان يديرها الطنطاوي وعنان بكفاءة.²

¹ الخضر، طلال، "الرئيس مرسى في مأزق"، مجلة الدبلوماسية، ع 62، (أغسطس 2012)، (ص ص 34-35)، ص 34.

² كوك، ستيفن، "إقالة مرسى لقادة الجيش وانعكاسات ذلك على العلاقة بين القاهرة وواشنطن"، مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام)، مج 12، ع 48، (مصر، أكتوبر 2012)، ص ص (216-218)، ص ص 216-218.

في الوقت الذي كان يعمل فيه مرسي على تعزيز حكمه محلياً من خلال اتخاذ تدابير لتطهير العناصر القديمة للحزب الوطني الديمقراطي وتقليل نفوذ الجيش على السياسية والاقتصاد والمجتمع، انسجاماً مع متطلبات الثورة والمجتمع المدني بهدف تفعيل دور البرلمان ذو الأغلبية الإسلامية، وإلغاء القيود المفروضة على منصبه من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ووضع الإخوان المسلمين والمتعاطفين مع الإسلاميين في معظم المناصب المهمة في الحكومة، اعتبرت بعض الفئات أن هذه الإجراءات تهدف إلى أسلمة الدولة، خاصة وأن مرسي عمل بعد توليه الحكم على الإفراج عن جميع السجناء الإسلاميين، مما زاد من حدة الاستقطاب السياسي بين أنصاره ومعارضيه.¹

في ظل هذه الظروف أصبح مرسي هدفاً للإعلام المحلي الذي كان في أغلبيته موالياً للنظام القديم، حيث أوسعوه نقداً وسخريةً واستهدافاً واستخفافاً، وتسابقت على ذلك مجموعة من وسائل الإعلام المملوكة للدولة وأخرى تابعة لرجال أعمال موالين للنظام السابق، فهاجمت العديد من قنوات التلفزيون ومحطات الإذاعة والصحف والمواقع الإلكترونية مرسي تحت مظلة الحرية التي بدأت تنتشر بعد ثورة يناير، مستغلة الإخفاقات العديدة التي شهدتها العام الأول من حكمه، لم يستطع مرسي الحد من هذه الحملات التي استهدفتها هو وجماعة الإخوان المسلمين معاً، والتي أوحى للشارع المصري أن جماعة الإخوان المسلمين هي التي تدير الدولة وليس الرئيس المنتخب، وتم توجيه الاتهام لمرسي بالفشل والتقصير والعمالة، وتجاهل القوى الأخرى وإقصائها، ووصلت حملة التحريض الواسعة إلى حد تحميل حركة الإخوان أخطاء الماضي والحاضر.²

لقد جرى تحميل جماعة الإخوان المسلمين المسؤولية الكاملة عن الأحداث التي حصلت في مصر، وأن ما ارتكبته من أخطاء سياسية عاد عليها سلباً وسرع من إنهاء وجودها في

¹ أنظر موقع كرونیکال، "مصر مرسي (2012-2013)"، 9 ديسمبر 2015.

<https://chronicle.fanack.com/ar/egypt/history-past-to-present/morsis-egypt-2012-2013/>

² زكي، أنس، "الإعلام المصري: شحن وتحريض وتبرير"، الجزيرة نت، 15/8/2013. <https://goo.gl/bj17YJ>.

الحكم، فقد حصل شرخ كبير بينها وبين القوى الليبرالية والمدنية بحجة عدم قدرتها على احتواء تلك القوى وإقصائها، ومحاولة أخونة مؤسسات الدولة والإنفراد في الحكم.¹

2.4 عام من الأزمات المتكررة

كانت آمال المصريين عالية في تحقيق الشعارات التي رفعها الثوار خلال الثورة والمتمثلة في الحصول على الحرية والعدالة والكرامة، هذه العبارات التي وعد بها مرسي الشعب المصري في برنامجه الانتخابي، لكنه فشل في تحقيقها بعد وصوله إلى سدة الحكم، فخلال عام واحد ارتفعت مؤشرات البطالة لتصل إلى 5.13% من القوى العاملة المصرية، فزادت سوق البطالة حوالي 1.1 مليون شاب عاطل عن العمل، وارتفعت معدلات الفقر لتصل إلى 5.25%.²

علاوةً على ذلك ارتفع حجم التضخم ليصل إلى أكثر من 5.17%، وارتفع حجم الدين الداخلي والخارجي، فبلغ الدين الخارجي 45 مليار دولار والدين الداخلي 1.95 بليون دولار، وانخفضت قيمة الجنيه المصري لأكثر من 18% أمام الدولار والعملات الأجنبية، وانخفض احتياطي النقد إلى أدنى مستوياته ليصبح 4.16 مليار دولار، وانخفضت الاستثمارات الأجنبية والعربية إلى أدنى مستوياتها لتصل إلى أقل من مليار دولار.³

وشهدت مصر أزمة حادة في الوقود والكهرباء، فأظهرت مؤشرات وزارة الكهرباء عجزاً في التيار الكهربائي بلغ 25%، مما أدى إلى انقطاع متكرر في الكهرباء خلال فصل الشتاء بعد أن كان القطع مقتصرًا على فصل الصيف بسبب الأحمال الزائدة، عدا عن أزمة الوقود الخانقة التي تسببت في تكديس السيارات أمام محطات الوقود في مختلف أنحاء البلاد،⁴

¹ بن زاموش، سهام، "أخطاء قاتلة أنهت حكم محمد مرسي في عام واحد"، العربية، 4 يوليو 2013. <https://goo.gl/qpxRdj>

² عوض، منى، "عام من حكم مرسي"، مرجع سابق، ص 328-329.

³ عامر، عادل، "الأزمات في سنة أولي مرسي: بقلم الدكتور عادل عامر"، دنيا الوطن، 22/5/2013. <http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/05/22/294741.html>

⁴ عوض، منى، "عام من حكم مرسي"، مرجع سابق، ص 329.

وبشكل خاص في العاصمة القاهرة التي تعرضت لشلل مروري، وتباينت أسباب الأزمة ما بين زيادة احتياجات السوق من الاستهلاك الطبيعي وعمليات التهريب، وكان لأزمة الوقود انعكاس مباشر وسلبي على وضع الكهرباء، فقد جاء الانقطاع المتكرر في الكهرباء نتيجة نقص الوقود الذي تعمل به محطات توليد الطاقة الكهربائية مما تسبب في أزمة حادة.¹

وبسبب العجز في ميزانية الدولة، جاءت المحاولات لحل المشاكل الاقتصادية من خلال فرض سياسات تقشفية وذلك بفرض ضرائب غير مباشرة على السلع الاستهلاكية بدلاً من فرض ضرائب مباشرة على الدخل والعقارات، فتسبب ذلك في تراجع الأداء الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو والاستهلاك والاستثمار بدلاً من تحقيق العدالة الاجتماعية، ومع الهبوط في سعر الجنيه المصري تأثرت السلع الاستهلاكية الأساسية المتمثلة في الغذاء والطاقة وارتفعت أسعارها بشكل كبير، كل هذا جاء في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم وجود رؤية واضحة للأجور في المشهد الاقتصادي،² وارتبطت الأزمة الاقتصادية بشكل وثيق بالأزمة السياسية والاجتماعية بسبب قمع الحقوق السياسية والدستورية، وما تبعها من احتجاجات على الأوضاع القائمة ومحاولة النظام قمع هذه التظاهرات.

3.4 أسباب الأزمات المتكررة

يعود السبب في التدهور الاقتصادي الذي حصل خلال عام واحد فقط من حكم مرسي لمصر إلى عدم إعلان حكومة مرسي عن رؤية اقتصادية واضحة المعالم، أو خطة إستراتيجية لدعم الاقتصاد الوطني والوصول إلى إنتاج حقيقي، كما أن الوظائف الاقتصادية والمالية في الدولة لم تشغلها شخصيات اقتصادية، فعلى سبيل المثال شغل منصب رئيس مركز المعلومات

¹ أنظر موقع اليوم السابع، "10 أسباب اقتصادية ومعيشية ساهمت في الإطاحة بنظام مرسي .. أزمة الوقود الخائفة وانقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار السلع أبرز الأزمات .. وازدياد معدلات البطالة وانخفاض قيمة الجنيه أسقط حكم الإخوان"، 21 يوليو 2013. <https://goo.gl/BJgm5l>

² عامر، عادل، "الأزمات في سنة أولى مرسي: بقلم الدكتور عادل عامر"، مرجع سابق.

واتخاذ القرار الذي يعد أكبر مركز أبحاث اقتصادي في مصر طبيب أمراض جلدية، وشغل منصب وزير التخطيط الاقتصادي مهندس تربية.¹

كما أن الحكومة لم تتخذ أي خطوات واضحة وحقيقية لحل المشاكل الاقتصادية المزمنة، مثل عجز الموازنة والدين العام والبطالة والفقر، وانحصرت السياسات الاقتصادية لمرسي في الحصول على المنح والقروض من مختلف دول العالم، هذه السياسات كانت عبارة عن حلول سريعة غير فاعلة وغير مستقرة ولم تكن إصلاحية ذات تأثير على المدى الطويل،² وانعكست الأزمات الاقتصادية وتوتر الأوضاع الأمنية والسياسية على السياحة بشكل كبير، فتسببت في هبوط عائداتها إلى أدنى مستوياتها خلال الفترة الأخيرة من حكم مرسي.

بالطبع كان لهذا الوضع الاقتصادي المتدهور تأثيراً مباشراً وسلبياً على الحياة الاجتماعية للمواطن المصري والتي لم تشهد أي تحسن يذكر، بل على العكس زادت سوءاً، وتضاعفت معاناة المواطن من أزمات خانقة تتمثل في ارتفاع الأسعار ونقص الوقود وانقطاع الكهرباء المتكرر إلى أزمات اجتماعية كالجريمة والسرقعة، حيث ارتفعت معدلات جرائم القتل العمد إلى 130%، ومعدلات السرقة إلى 350%، وعلى الرغم من أن أزمة الكهرباء والوقود كانت مفتعلة لإفشال حكم مرسي وإظهاره بمظهر العاجز عن إدارة الدولة، إلا أن المواطن العادي لا يهتم إذا كان الأمر إفشالاً أم فشلاً في الإدارة، فهو لا يحاسب إلا على ما يراه، بغض النظر إذا كان هناك أيدي خفية تحرك الأوضاع وتختلق الأزمات أم لا.³

إن فشل العام الذي قضاها مرسي في الحكم لم يكن بسبب تقصيره فقط، فقد وضعت أمامه العديد من العراقيل من قبل عدد من مؤسسات الدولة، فوقف عاجزاً أمام مواجهتها أو التعامل معها بالشكل الأمثل، ولم يستطع تجنب الأزمات خلال الفترة القصيرة التي قضاها في الحكم، فأداء مرسي كان مهزوزاً بشكل أدى إلى عدم قدرته على احتواء الشعب ومؤسساته،

¹ عوض، منى، "عام من حكم مرسي"، مرجع سابق، ص 330.

² اللبان، شريف درويش، محمود، دعاء عادل، "صعود مؤشرات الفشل: تعامل حكومة الإخوان مع الملف الاقتصادي أثناء حكم مرسي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 24 مارس 2016. <http://www.acrseg.org/40041>

³ عوض، منى، "عام من حكم مرسي"، مرجع سابق، ص 330

ويعود السبب في ذلك -من منظور المعارضة- إلى الخلط والتداخل بين مؤسسة الرئاسة ومكتب الإرشاد وحزب الحرية والعدالة، فعلى سبيل المثال كانت التصريحات التي تخص مؤسسات الرئاسة تخرج من مكتب الإرشاد، وهكذا، فكان لهذا الخلط أثر كبير في الإخفاق الواضح في أداء مرسي.

كما أن أداء مؤسسات الدولة المختلفة من جيش وشرطة وإعلام، لم يكن مساهماً في تعزيز أداء الرئاسة وموازرتها، فهذه المؤسسات لم تساعد أحداً من خارج منظومة النظام السابق "نظام مبارك"، بالإضافة إلى أن مرسي اعتمد على أهل الثقة أكثر من أهل الخبرة،¹ وكان أكثرهم من غير المتخصصين فيما يعانیه الشعب المصري من مشاكل، كما أن منطلق أهل الثقة قبل أهل الخبرة هو منطلق لا يصلح لإدارة أزمات الدولة، فليس مهماً أن يكون الخبير إخوانياً أو غير إخواني، بل المهم أن يكون مؤهلاً لتقديم المشورة الصحيحة للرئيس.²

4.4 الوضع السياسي الداخلي (الانفلات الأمني)

في الوقت الذي كان يريد فيه الشعب المصري أن ينعم باستقرار الأوضاع السياسية في البلاد، شهدت مصر أوضاعاً داخلية متخبطة بددت آمال الشعب، فالقرارات التي اتخذها الرئيس أدت إلى انقسام الشعب ما بين مؤيد لهذه القرارات ومعارض لها، فقد أصدر مرسي إعلاناً دستورياً حصن قراراته من الطعن أمام القضاء، ومنحه صلاحية إقرار السياسة العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها، وتمكن من استعادة صلاحياته كاملة بما فيها التشريع، مما تسبب في إثارة احتجاجات قوية ضده من قبل المعارضة، من جهة أخرى تفاقم الخلاف بين الرئيس وجهات قضائية على خلفية انتقاصه من سلطاتهم القضائية، فتصاعدت أعمال العنف لتصل إلى حد إحراق مقرات الإخوان وحزبها السياسي "الحرية والعدالة" في بعض المدن.³

¹ عوض، منى، "عام من حكم مرسي"، مرجع سابق، ص 339.

² حسن، محسن، "رئيس وزراء مصر الأسبق الدكتور علي لطفي: منق أهل الثقة قبل أهل الخبرة لا يصلح لإدارة الأزمات"، مجلة عربيات دولية، 2013/3/30. <http://www.arabiyat.com/content/romooz/2536.html>

³ عوض، منى، "عام من حكم مرسي"، مرجع سابق، ص ص 331-332.

لقد سمح الإعلان الدستوري بتركز السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد الرئيس مرسى، ولربما كانت حيازته للسلطة التشريعية مبررة على اعتبار عدم وجود مجلس للشعب، لكن تدخله في السلطة القضائية وتحصين كل قراراته من الطعن عليها أمام القضاء غير مبرر، ولربما قام مرسى بذلك حتى يتسنى له وضع الدستور المنشود في ظل الانسحابات العديدة من كافة القوى المدنية والثورية في مصر من الجمعية التأسيسية.¹

مع تصاعد حدة المعارضة والاحتجاج على هذه الإجراءات، ظهرت فئة من المؤيدين للرئيس رأت أن الإجراءات التي اتخذها مرسى تصب في صالحهم كونها تسرع من بناء مؤسسات الدولة، وتحمي البلاد من الفوضى والاضطرابات والمؤامرات وعدم الاستقرار، وأن ما يجري لا يتعدى كونه مرحلة مؤقتة ستنتهي بالاستفتاء على الدستور وانتخابات مجلس الشعب.²

أما على الصعيد الأمني فبعد استفحال الانفلات الأمني في الفترة الانتقالية بعد أحداث الثورة، كان من المنتظر أن تعيش مصر أجواءً من الاستقرار الأمني، إلا أن التقدم الطفيف الذي حصل في المناخ الأمني لم يكن بالمستوى المطلوب لإشعار المواطنين بالاستقرار، ويعود السبب في ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية بسبب نزول المعارضين لسياسات مرسى مراراً إلى الشارع للاحتجاج على أوضاع البلاد، وهذا أدى إلى احتكاك مباشر بين الشرطة والشعب، واندساس البلطجية وسط هذه الأحداث.

وتأثر الوضع الأمني بوجود ضباط من المعارضين لمرسى في وزارة الداخلية، عدا عن الثقافة المعارضة لحكمه التي كانت سائدة في الوزارة مما أدى إلى مزيد من التدهور الأمني، فبسبب المعارضة القوية للرئيس وعدم رغبته في فتح جبهات إضافية معارضة له، لم يستطع إعادة هيكلة جهاز الشرطة مما أدى إلى انفلات أمني واضح،³ وغياب القدرة على معاقبة

¹ حناتة، هشام، "مرسى بين ديكتاتورية العسكر وديكتاتورية الإخوان"، الحوار المتمدن، 2012/11/25.
=http://m.ahewar.org/s.asp?aid=333885&r=0&cid=0&u=&i=0&q

² عوض، منى، "عام من حكم مرسى"، مرجع سابق، ص 331-332.

³ المرجع السابق. ص 336-337.

المتسببين في هذا الانفلات، عدا عن انتشار المشاكل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وعدم القدرة على حلها، وتفاقم أزمة الجماعات الجهادية في سيناء.

إن أسباب الانفلات الأمني لم تقتصر على وجود الخارجين عن القانون فقط، بل يعود السبب في ذلك إلى تزايد المطالب في ظل عدم قدرة الحكومة على تلبيتها، بالإضافة إلى الأساليب التي تم استخدامها في الضغط على الحكومة لإجبارها على تلبية تلك المطالب من قطع الطرق والسكك الحديدية ومحاصرة قصر الرئاسة، كما أن أحداث سيناء لم تكن بسبب الانفلات الأمني فقط وإنما بسبب انشغال قوات الجيش بالمشاكل السياسية الداخلية وترك أهم مهامه المتمثلة في حماية الحدود، مما سهل تسلل بعض العناصر عبر الحدود والاشتراك مع العناصر الجهادية في سيناء بتنفيذ تفجيرات رفح.¹

1.4.4 أحداث العنف في فترة حكم مرسي

تتوعد أحداث العنف التي حصلت خلال فترة حكم مرسي، فجاءت على شكل اشتباكات بين قوات الأمن أو الجيش والمدنيين، عدا عن الاشتباكات الأهلية، والهجمات المسلحة، والاعتداءات والاعتداءات والقتل خارج إطار القانون، بالإضافة إلى العنف داخل أماكن الاحتجاز والاستخدام المفرط للقوة، وكانت هذه الأحداث على خلفية احتجاجات من أجل مطالب سياسية أو اجتماعية أو عمالية أو طلابية أو على خلفية طائفية، وشملت أحداث العنف هذه ضحايا من المؤيدين والمعارضين، والأهالي، والمارة، وقوات الشرطة والصحفيين، والأطباء الميدانيين.²

رصدت منظمات حقوقية اعتداءات واسعة على حريات التعبير والتجمع السلمي والحريات الدينية، عدا عن استمرار ملاحقة النشطاء السياسيين والنقابيين، وتزايد حالات التعذيب وإساءة المعاملة داخل مراكز الشرطة، والإخفاق المستمر في معاقبة مرتكبي انتهاكات

¹ إبراهيم، آية الله، "خبراء: الانفلات الأمني زاد في عهد مرسي .. ثروت: أطماع مرسي شغلته عن الملف الأمني وطلبة: الشعب غير مؤهل للديمقراطية"، مصرس، 2012/8/9. <http://www.masress.com/elsaba7/18820>

² ويكي ثور، "حصر قتلى عهد محمد مرسي تفصيلياً"، 26 يونيو 2013.

[/https://wikithawra.wordpress.com/2013/06/26/morsicasualties/](https://wikithawra.wordpress.com/2013/06/26/morsicasualties/)

حقوق الإنسان والإخفاق أيضاً في وضع حد لهذه الانتهاكات، بالإضافة إلى تريبص السلطة القضائية بوسائل الإعلام والسعي بشكل دائم إلى تطوير أعمال الاحتجاج السلمي والحراك الاجتماعي، وتواصل الهجوم الإعلامي والتشريعي والملاحقة القضائية بحق نشطاء حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني،¹ وظهرت لغة العمالة والتخوين وتشويه سمعة المنظمات الحقوقية في وسائل الإعلام، واتخاذ قوانين ضد هذه المنظمات.²

واتهمت الحكومة بملاحقة الصحفيين والإعلاميين، وتوظيف القوانين في تأمين هيمنة الإخوان والمقربين منهم على الصحف القومية والمحلية والمجلس الأعلى للصحافة والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وفرض الحصار على بعض المؤسسات الإعلامية، كما حصل عندما تم فرض الحصار على مدينة الإنتاج الإعلامية من قبل بعض العناصر الإخوانية والسلفية.

وجرى اتهام حكومة مرسى باستخدام جريمة ازدراء الأديان كسلاح في مواجهة حرية الفكر والإبداع، واستخدامها كوسيلة لاتهام كل من يريد التعبير عن رأيه بطريقة مغايرة للحكومة، واتهمت مؤسسات الدولة المختلفة بتخليها عن مسؤوليتها القانونية في حماية الاحتجاجات السياسية والاجتماعية، والتواطؤ على جرائم الاغتصاب والاعتداء الجنسي على النساء في المظاهرات، ومساهمة أعضاء مجلس الشورى الذي كان يسيطر على تشكيله حزب رئيس الدولة في تبرير هذه الجرائم بتحميل النساء مسؤولية الاعتداء عليهن لأنهن مارسن حقهن في التظاهر.³

¹ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، "عام من حكم محمد مرسى سجل حافل من الانتهاكات، وتقويض منهجي لدولة القانون"، 26 يونيو 2013. <http://www.cihrs.org/?p=6845>

² حنا، حكمت، "مركز حقوقي: فترة حكم مرسى "ردة" في سجل حقوق الإنسان والحريات في مصر"، الوطن، 10/12/2014. <http://www.elwatannews.com/news/details/615989>

³ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، "عام من حكم محمد مرسى سجل حافل من الانتهاكات، وتقويض منهجي لدولة القانون"، مرجع سابق.

وتعددت مظاهر التدهور الأمني في عهد مرسي فكان أبرزها أحداث محمد محمود الثانية*، حيث اندلعت اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين بسبب إحياء الذكرى السنوية الأولى لأحداث محمد محمود، وأسفرت المواجهات مع الشرطة عن سقوط قتلى وجرحى،¹ كما شهدت محافظة بور سعيد اشتباكات عنيفة بين الشرطة والمتظاهرين عقب إصدار محكمة جنايات الإسماعيلية حكماً بإحالة 21 متهماً في أحداث إستاد بورسعيد "مجزرة بورسعيد" إلى مفتي الجمهورية، التي راح ضحيتها عشرة أشخاص.

وبلغ الملف الأمني ذروته عندما توجه الآلاف من أنصار المعارضة مع عناصر إجرامية إلى المركز العام للإخوان المسلمين في منطقة المقطم، وذلك للاحتجاج على ما وصفوه بسيطرة الإخوان المتزايدة، ولأن الدعوة كانت علنية تمكن عدد من شباب الإخوان من الاحتشاد حول المركز لحمايته، بالإضافة إلى تواجد قوات الأمن التي كانت حاضرة خلال الأحداث لكنها لم تتمكن من احتواء الموقف.²

وتم اتهام مرسي بتأجيج النعرات الطائفية والمذهبية من خلال التحريض العلني على الشيعة، والتي أسفرت عن أحداث زاوية "أبو مسلم" في الجيزة، فقد أسفر الحادث عن مقتل أربعة مواطنين ينتمون إلى المذهب الشيعي على يد مواطنين من سكان المنطقة،³ وتم إلقاء اللوم على مرسي بأنه أعطى الفرصة لمثيري الفتنة للقيام بهذا العمل، ذلك أنه وصف الشيعة بالرافضة خلال مؤتمر نصره سوريا الذي أُقيم في إستاد القاهرة بتاريخ 15 يونيو/حزيران 2013، كما أنه لم يتطرق إلى هذه الحادثة خلال خطاباته التي تلت الحادثة.⁴

* جاءت أحداث "محمد محمود الثانية" في الذكرى الثانية لأحداث "محمد محمود" والتي راح ضحيتها عشرات القتلى ومئات الجرحى في ظل المرحلة الانتقالية التي أعقبت ثورة 30 يونيو، والتي طالبت بنقل السلطة من المجلي الأعلى للقوات المسلحة إلى رئيس وحكومة مدنية منتخبة في موعد أقصاه أبريل من العام 2012، بالإضافة إلى الإعلان عن رفض وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، وقامت قوات الأمن في الذكرى الثانية بالاعتداء على المتظاهرين مخلفة عشرات الإصابات.

¹ الدسوقي، هاجر، "9 أزمات في عهد مرسي .. والحالية أخطرهما"، دنيا تايمز، 2013/1/28. <http://ar.dunyatimes.com/modules.php?module=articles&do=article&artname=-9---hwqKILvQ>

² عوض، منى، "عام من حكم مرسي"، مرجع سابق، ص 337.

³ حنا، حكمت، "مركز حقوقي: فترة حكم مرسي "ردة" في سجل حقوق الإنسان والحريات في مصر"، مرجع سابق.

⁴ عوض، منى، "عام من حكم مرسي"، مرجع سابق، ص 337.

2.4.4 الوضع الأمني في سيناء

شهدت سيناء منذ الإطاحة بنظام مبارك انفلاتاً أمنياً واضحاً تتحمل مسؤوليته حكومة مرسى التي لم تبذل جهداً لإنهاء حالة الفوضى المتفشية في المنطقة، والتي تعاني في الأصل من التهميش والإهمال منذ سنين طويلة،¹ ويعود السبب في تدهور الوضع الأمني في المنطقة إلى عدم وفاء مرسى بوعوده التي طرحها في برنامجه الانتخابي قبل وصوله إلى الحكم، والمتمثلة في إخراج سيناء من سياسة التهميش المتعمد وإحداث تنمية شاملة في كافة مناحي الحياة، لكنه وعضاً عن تطبيق ما وعد به اتبع سياسة الاستمرار في تهميش المنطقة كما فعل مبارك طيلة ثلاثين عاماً التي قضاها في الحكم.²

وتعود الأزمة الأمنية في سيناء إلى عهد مبارك، الذي كان يكتفي دائماً بالحل الأمني لمشاكل المنطقة، لكنها تفاقمت في عهد مرسى، فالمنطقة عانت من الإهمال لفترات طويلة من ناحية التنمية والخدمات منذ انسحاب القوات الإسرائيلية قبل ثلاثين عاماً من قيام ثورة يناير/كانون الثاني، مما أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية، كما أن مؤسسات الدولة خاصة الأمنية والعسكرية كانت تنظر دائماً بعين الشك لأهالي المنطقة، بالإضافة إلى أن هناك بعض البنود في اتفاق كامب ديفيد أدت إلى تدهور الوضع الأمني بشكل أكبر من مما كان عليه، وأرجع البعض سبب تفاقم المشكلة في عهد مرسى إلى تساهله مع الإرهابيين وإصداره قرارات عفو رئاسي عن بعضهم،³ فقد أتيح لبعض العناصر الجهادية الاستفادة من هذه القرارات، وتم غض الطرف عن نشاطها الإرهابي في سيناء.⁴

وكان مبارك قد نجح في فترة حكمه في احتواء المنطقة وفرض هيئته والمحافظة على حالة من الاستقرار النسبي باستخدام أسلوب العصا والجزرة، فشد قبضته الأمنية على الشمال

¹ الحجار، بهاء، "سيناء .. فوضى أمنية تزيد متاعب مرسى"، سكاى نيوز عربية، 16 مايو 2013. <https://goo.gl/rUhHR1>

² عوض، منى، "عام من حكم مرسى"، مرجع سابق، ص 338.

³ المرجع السابق. ص 338.

⁴ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، "عام من حكم محمد مرسى سجل حافل من الانتهاكات، وتفويض منهجي لدولة القانون"، مرجع سابق.

والوسط، وركز عملية التنمية في الجنوب فانتشرت المنتجات وأصبحت المنطقة مقصداً للسياح من كافة دول العالم، لكن سرعان ما تراجع الوضع الأمني بدليل التفجيرات الضخمة التي حصلت عام 2004، والتي استهدفت فنادق ومنتجات طابا وراح ضحيتها العشرات، ما سلط الضوء على تنامي الجماعات الجهادية في المنطقة.

وبعد تولي مرسي الحكم، تراجعت السياحة وتفاقت مشكلة الجماعات السلفية والجهادية، ونشطت عصابات تهريب المخدرات وتهريب المهاجرين الأفارقة إلى إسرائيل، بالإضافة إلى قضية الأنفاق الحدودية مع قطاع غزة، وتكمن مشكلة الجماعات الجهادية في سيناء بأنها مرتبطة فكرياً مع حزب الحرية والعدالة الحاكم الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين، لكن هذا الارتباط الفكري لم يمنع التصادم بين الطرفين، ووعده مرسي بإعادة السيطرة على سيناء بالقوة خاصة بعد حادثة مقتل 16 جندي عسكري في كمين، لكنه لم ينفذ وعوده بدليل الأحداث الأمنية المتلاحقة في شبه الجزيرة.¹

5.4 أحداث العنف في مصر من منظور مؤيدي الرئيس مرسي

حمل المؤيدون لمرسي معارضية المسؤولية عن الأحداث التي حصلت في مصر، مستندين في ذلك إلى فرضية أن مرسي قد وصل إلى الحكم في ظل أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تحصى من ناحية، وفي ظل معارضة شديدة من خصومه الذين اختاروا الوقوف ضده واختلاق الكثير من الأزمات لإظهاره بمظهر العاجز عن إدارة الدولة من ناحية أخرى.

لقد ظهرت المعارضة لمرسي منذ البداية، وتم توجيه حملة تحريض واسعة ضده، وتحمله مسؤولية كافة الأزمات وأحداث العنف التي جرت في مصر في عهده، وإصاق كافة التهم به، كل هذا ضمن مؤامرة عربية عربية تهدف إلى إفشال مرسي وإسقاطه للتخلص من حكم الإسلام السياسي لمصر بعد تجربة القمع والاستبداد التي عاشها الشعب المصري خلال

¹ الحجار، بهاء، "سيناء .. فوضى أمنية تزيد متاعب مرسي"، مرجع سابق.

فترة حكم مبارك والسادات وعبد الناصر من قبله، فكان إفشال هذه التجربة لمنع انتشار الإسلام السياسي في دول المنطقة التي تخشى انتقال تجربة الإخوان إليها.¹

في ذات السياق، أكدت العديد من المصادر التابعة لجهات أمنية أن أحداث العنف وأعمال الفوضى التي صاحبت الاحتجاجات في الشارع المصري والتعدي على مؤسسات حكومية في نهاية العام الأول من حكم مرسي، تقف خلفها وتتحمل مسؤوليتها مجموعة من المتورطين من قيادات وزارة الداخلية والهيئة القضائية وشخصيات سياسية وإعلامية ومجموعة من رجال الأعمال المحسوبين على النظام السابق،² بالإضافة إلى جهات عربية أردنية وخليجية وغربية أمريكية وإسرائيلية.

6.4 أحداث العنف في مصر من منظور المعارضة المصرية لحكم مرسي

رأى المعارضون أن فترة حكم مرسي شهدت وبشكل واضح استخداماً مفرطاً للقوة من قبل الأمن وبعض الجماعات من أنصار الإخوان المسلمين والداعمين لهم، بالإضافة إلى التعدي على الدستور والقانون وتقسيم المجتمع، وعدم الاعتراف بالتعددية الحزبية، وقمع المنظمات المدنية من خلال الخطوات التصعيدية التي قامت بها الحكومة تجاه هذه المنظمات، فبدلاً من تحقيق التعاون المشترك لخدمة المجتمع، تعاملت الحكومة مع المنظمات بندية واستخدمت لغة التخوين والعمالة،³ بالإضافة إلى تضيق الخناق على الموارد المالية لهذه المنظمات، وتدخل الأمن في عملها، فأصبحت عاجزة عن الدخول مع جهات أجنبية في أي أنشطة إلا بعد أخذ موافقة الأجهزة الأمنية.⁴

¹ أنظر موقع الثورة اليوم، "عن أسباب إسقاط مرسي .. الإخوان بين الاستخفاف والاستحقاق"، 27 أبريل 2016. <https://goo.gl/3InlAU>

² أنظر موقع توركس الإخباري، "محمد مرسي يكشف قريباً عن شبكة التخريب والعنف في مصر"، 2013/3/13. <http://www.turess.com/binaa/12621>؛ أنظر أيضاً موقع البناء الإخباري، "محمد مرسي يكشف قريباً عن شبكة التخريب والعنف في مصر"، 2013/3/13. <https://goo.gl/QbPRkk>

³ حنا، حكمت، "مركز حقوقي: فترة حكم مرسي "ردة" في سجل حقوق الإنسان والحريات في مصر"، مرجع سابق.

⁴ مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان، "على حكومة مرسي سحب مشروع قانون تأميم المجتمع المدني من مجلس الشورى وسحب مشروع حزب الرئيس لخنق منظمات حقوق الإنسان"، 28 فبراير 2013. <http://www.cihrs.org/?p=5998>

وتم اتهام مرسي بعدم القدرة على احتواء القوى المدنية والليبرالية وبسوء الإدارة وبمحاولته أخونة مؤسسات الدولة، من خلال ارتكاب أخطاء سياسية أحدثت صدعاً بينه وبين تلك القوى مما تسبب في غضب شعبي، لقد توالى الأخطاء الإستراتيجية التي قامت بها حكومة مرسي حتى قادت بالنظام المصري وبحكم جماعة الإخوان إلى الهاوية،¹ في ظل موجة من الانفلات الأمني وعدم محاسبة المتورطين في أحداث العنف.

كما وحمل المعارضون مرسي المسؤولية عن الأزمات وأحداث العنف في مصر، فتنوعت الاتهامات الموجه إليه هو والإخوان المسلمين ما بين انتهاك حقوق الإنسان وجرائم العنف، وحالة الانفلات الأمني وعدم القدرة على إدارة شؤون البلاد، وحل الأزمات التي لحقت بالبلاد من انقطاع الكهرباء ونقص الوقود، وعدم تمكنه من تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحقوقية التي عانى منها المواطن المصري طويلاً، وأن ما حصل على أرض الواقع بعد وصوله إلى الحكم كان مغايراً تماماً لما جاء في برنامجه الانتخابي وما وعد بتحقيقه، مما ترتب عليه خيبة أمل كبيرة.

عبرت المعارضة وعلى رأسها "جبهة الإنقاذ"^{*} عن رؤيتها المتمثلة في فقدان حكومة مرسي للشرعية خاصة بعد أحداث سفك الدماء أمام القصر الرئاسي، وأكدت على أن مصر بحاجة إلى الوحدة وعدم انفراد شخص واحد في إدارة شؤون البلاد، وهذا ما فشل مرسي في تحقيقه،² مما أدى إلى انتشار الفوضى في مختلف أنحاء البلاد، وخروج المظاهرات ضده بسبب عدم قيامه بخطوات حقيقة وواضحة في إصلاح شؤون البلاد وإنهاء حالة الفوضى والانفلات

¹ بن زاموش، سهام، "أخطاء قاتلة أنهت حكم محمد مرسي في عام واحد"، مرجع سابق.

^{*} **جبهة الإنقاذ:** هي كتلة سياسي تشكل في 22 نوفمبر 2012، وذلك يعد الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي. تتشكل الجبهة من 35 حزب سياسي وحركة سياسية وثورية، وجميعها ذات أيديولوجية ليبرالية ويسارية.

² أنظر موقع العربية نت، "جبهة الإنقاذ الوطني تحمل مرسي مسؤولية العنف في مصر"، 5 ديسمبر 2012.

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/05/253538.html>

الأمني، وانتشار البلطجية دون رقيب أو حسيب، مما دعا البعض إلى التشكيك في وجود غطاء سياسي لهذه الجماعات.¹

ترى الباحثة أن مرسى لا يتحمل وحده مسؤولية أحداث العنف التي جرت في مصر في عهده، خاصة بعد سلسلة الأزمات المفتعلة المتكررة التي أظهرته بمظهر العاجز عن إدارة الدولة، وذلك ضمن مساعي خارجية عربية وغربية وداخلية مصرية محسوبة على النظام القديم، كانت هي المسؤولة عن اختلاق الأزمات والمشاكل الاقتصادية التي قادت إلى زعزعة الأمن الداخلي وانخراط المواطن المصري في سلسلة من التظاهرات التي وجهت أصابع الاتهام نحو مرسى وأدت إلى إسقاطه في نهاية الأمر.

7.4 الثورة المضادة

من الصعب إنكار عدم وجود أخطاء سياسية في عهد مرسى، التي كان من الطبيعي أن يقع فيها أي رئيس جديد يصل إلى الحكم بعد عقود من المشاكل والأزمات المترامية، لكن لا يمكن تحميل مرسى المسؤولية الكاملة عن أحداث العنف التي تم زججه فيها، ولا يمكن أيضاً إنكار أن السياسات التي تم انتهاجها سواء من مؤسسات الرئاسة أو بعض عناصر جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية خلال عام واحد فقط قد أسفرت عن تأزم في حقوق الإنسان، الأمر الذي قاد إلى الدخول في حلقة مفرغة من أعمال العنف والعنف المضاد.²

مع حلول الذكرى الثانية للثورة المصرية في يناير/كانون الثاني 2013 خرج جزء كبير من الشعب المصري للاحتجاج ضد مرسى والتعبير عن استيائهم من تزايد أعمال العنف والقمع، وتدهور مستويات المعيشة، في ظل استمرار المعارضين لحكم مرسى وجماعة الإخوان بتوجيه أصابع الاتهام لمرسى بالفساد وأخونة المجتمع، والخوف من خنق الحريات من خلال مناهج الإخوان المسلمين والأجندة الإسلامية، بالإضافة إلى عدم قدرة مرسى على إصلاح أو مساءلة

¹ أنظر موقع المغرب اليوم، "المعارضة تحمل مرسى المسؤولية وتحذر من شبخ الحرب الأهلية"، 27 يناير 2013. <http://www.almaghribtoday.net/news/titles/2013-01-27-17-24-01>

² مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، "عام من حكم محمد مرسى سجل حافل من الانتهاكات، وتقويض منهجي لدولة القانون"، مرجع سابق.

قوات الأمن التي قمعت المصريين الذين احتجوا ضد مبارك،¹ وبدأت المعارضة تدعو إلى احتجاجات وطنية تحت شعار "الخبز والحرية والعدالة" والمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وكانت موجهة في المقام الأول ضد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين والدستور الجديد.²

وبلغت أعمال العنف ذروتها في مارس/آذار 2013، وذلك عندما اعتدت المعارضة المصرية (المظاهرات المعادية) على مقرات الإخوان المسلمين والقصر الرئاسي في القاهرة،³ ودارت اشتباكات عنيفة بين المعارضة والشرطة التي استخدمت الغاز المسيل للدموع في قمع المتظاهرين، كما احتج المتظاهرون ضد وزارة الداخلية واتهموا مرسي باستخدام نفس الأساليب القمعية والوحشية التي استخدمتها حكومة مبارك.⁴

أدت الصدامات العنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى، فأعلن مرسي حالة الطوارئ لمدة شهر ودعا فيها إلى الحوار، دون جدوى، ورداً على ذلك أطلق ناشطون شباب حملة "تمرد"، والتي طالبت بإقامة حكومة مؤقتة وتعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ودعت الحركة إلى مظاهرة حاشدة في الذكرى الأولى لرئاسة مرسي في يوم 30 يونيو/حزيران 2013، وبالفعل خرج عشرات الآلاف في ذلك اليوم للمطالبة باستقالة مرسي،⁵ وحددوا له موعداً ليتخى عن منصبه وطالبوا بانتخابات جديدة.

ظهر الجيش كقوة سياسية بعد أن ازداد نفوذه في البلاد، فقام بإبعاد الإخوان المسلمين عن اللعبة السياسية، وحظر أنشطتهم وشدد الخناق عليهم،⁶ وفي 30 يونيو/حزيران 2013 قاد الجيش الانقلاب العسكري الذي خرج للإطاحة بمرسي، وبالفعل نجح في ذلك، ففي 3 يوليو/تموز 2013 نجح الجيش بالانقلاب على النظام وتمت الإطاحة بمرسي مما أدى إلى مزيد

¹ أنظر موقع كرونيكال، "مصر مرسي (2012-2013)"، مرجع سابق.

² أنظر موقع الكوفية، "مصر في عام الاختبار الكبير (صور)"، 23 ديسمبر 2013. <http://kofiappress.net/main/news/17818>

³ أنظر موقع كرونيكال، "مصر مرسي (2012-2013)"، مرجع سابق.

⁴ أنظر موقع الكوفية، "مصر في عام الاختبار الكبير (صور)"، مرجع سابق.

⁵ أنظر موقع كرونيكال، "مصر مرسي (2012-2013)"، مرجع سابق.

⁶ أنظر موقع الكوفية، "مصر في عام الاختبار الكبير (صور)"، مرجع سابق.

من العنف والاستقطاب السياسي، فقد خرجت مسيرات مؤيدة لمرسي دافعت عن شرعيته، وواصل كل من أنصار الرئيس ومعارضيه الاحتجاج، حتى وصل الأمر إلى حد الاشتباكات العنيفة أمام مقر الحرس الثوري في 8 يوليو/تموز 2013 والتي أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى، وتضاربت المعلومات عن الخلفية السياسية للضحايا ما إذا كانوا من المؤيدين لنظام مرسي أم من المعارضين له، وحول من يتحمل مسؤولية الحادثة الجيش أم أنصار الإخوان المسلمين، فتبادل الطرفان الاتهامات بشأن المسؤولية عن أحداث العنف.

واستمر أنصار مرسي ومؤيدوه الخروج في مظاهرات سلمية للدفاع عن شرعيته، فخرجوا في ساحتي رابعة العدوية والنهضة للمطالبة بعودته إلى الحكم، وتم قمعهم بشدة وارتكاب المجازر بحقهم، وبعد أن أجاز مجلس الوزراء المصري للسلطات اتخاذ كافة التدابير اللازمة لوضع حد للمظاهرات تحركت القوات المسلحة إلى مواقع الاحتجاج الرئيسية واستخدمت القوة المميتة وغير المبررة، بالإضافة إلى إطلاق الرصاص الحي، وتورط في هذه الأحداث إلى جانب قوات الأمن بعض المتظاهرين الذين أطلقوا النار بدورهم على قوات الأمن.¹

وفي تقرير نشره موقع الوطن لمنظمة "هيومن رايتس ووتش"، فإن المنظمة فتحت تحقيقاً رسمياً استمر قرابة عام كامل تم "خلاله فحص الأدلة في مواقع التظاهر أثناء وقوع الاعتداءات على المتظاهرين أو بعدها مباشرة، وإجراء مقابلات مع أكثر من 200 من الشهود بينهم متظاهرون وأطباء وعاملون آخرون في الحقل الطبي وصحفيون ومحامون وسكان لمناطق الأحداث، بالإضافة إلى مراجعة الأدلة المادية وتسجيلات الفيديو وتصريحات المسؤولين، ووصلت التحقيقات إلى أن عمليات القتل التي حصلت بحق المتظاهرين تشكل انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان بل إنها ترقى إلى درجة جرائم ضد الإنسانية، حيث توصلت الأدلة إلى أن عمليات القتل كانت جزءاً من سياسة تقضي بالاعتداء على الأشخاص العزل على أسس سياسية، بالإضافة إلى تورط عدد من المتظاهرين باستخدام الأسلحة النارية في عدد قليل من

¹ أنظر موقع كرونيكال، "مصر مرسي(2012-2013)"، مرجع سابق.

المواقع، لكن هذا لا يبزر الاعتداءات المميّنة وغير المتناسبة التي تمت عن سبق الإصرار والترصد بحق متظاهرين في أغلبيتهم الساحقة سلميين".¹

نتيجة لهذا الانقلاب أصبح الخطاب الرسمي تجاه الإخوان المسلمين أكثر سوداوية، وألقي القبض على العشرات من جماعة الإخوان والجماعات الإسلامية الأخرى، واعتقل مرسي واتهم بالتحريض على القتل والعنف، ونددت بعض وسائل الإعلام بجماعة الإخوان على أنهم منظمة متطرفة إرهابية تدعمها المصالح الأجنبية بما في ذلك حماس واللاجئين السوريين في مصر، وانتشرت حملة واسعة عبر وسائل الإعلام شملت كل من دعم مرسي والإخوان بمن فيهم الفلسطينيين والسوريين، واتهمت وسائل الإعلام الفلسطينية بالتدخل في الشؤون المصرية والتورط في الهجمات على قوات الأمن في سيناء في العام 2012، التي تم على إثرها حظر دخول الفلسطينيين إلى مصر عن طريق غزة.²

لقد تم إفشال حكم مرسي والإخوان من خلال مخطط أظهر الإسلام السياسي ومرسي بمظهر سيء، فمرسي لم يكن فاسداً لكنه لم يأخذ حقه في الحكم الكامل، ولا يمكن وضع المسؤولية الكاملة على عاتق مرسي لوحده فالرموز الليبرالية والعلمانية لها دور كبير في ذلك، حيث أنها ركزت على مصالحها الشخصية بشكل أساسي ضاربة عرض الحائط المصلحة العامة، كما أنها لم تؤمن بالديمقراطية الكاملة التي نادى بها في البداية، واختارت العودة إلى العنف والحكم العسكري بدلاً من استمرار مرسي المنتخب في الحكم.³

8.4 فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بقوة السلاح

لم يكتف الانقلاب العسكري بمنع المعتصمين من حق اختيار الرئيس ولكنه انتزع منهم حق الاعتصام السلمي أيضاً بعدما اقتحمت قوات الأمن والجيش ميدان رابعة العدوية والنهضة

¹ رشوان، هدى؛ عطية، عزة، نص الله، نورهان، "الوطن تنشر النص الكامل لتقرير هيومن رايتس ووتش عن فض اعتصام رابعة والنهضة"، الوطن، 2014/8/12. <http://www.elwatannews.com/news/details/537035>

² أنظر موقع كرونكال، "مصر مرسي(2012-2013)"، مرجع سابق.

³ أنظر إلى موقع صحيفة المصريون، "رويترز: النظام الحالي في مصر لن يستمر طويلاً"، 13 فبراير 2016.

<https://goo.gl/UymFZY>

بعد 48 يوماً من الاعتصام، ذلك اليوم الذي اختلط فيه البكاء بالدم، ورائحة الغاز بالهواء، فلم تعرف ذاكرة المصريين يوماً أقسى ولا أدمى من اليوم الذي حصلت فيه هذه المجازر.¹

كانت الاعتصامات المعارضة للانقلاب الذي أطاح بمرسي قد خرجت في كل من ميدان رابعة العدوية في القاهرة وميدان النهضة في الجيزة، وقامت قوات الأمن بفض الاعتصامين بالقوة وارتكاب المجازر بحق المعتصمين هناك، حيث تم فض اعتصام ميدان النهضة في البداية ثم الانتقال لفض اعتصام رابعة.

"اختلفت التقديرات بشأن أعداد القتلى والجرحى، فحمل تقرير وزارة الصحة المصرية أسماء 670 قتيلاً ونحو 4400 مصاباً، في حين وثق كتاب "مجزرة رابعة العدوية بين الرواية والتوثيق" 802 قتيلاً، أما موقع "ويكي ثورة" فوثق أسماء 932 قتيلاً، عدا عن وجود 133 قتيلاً آخر تم حصرهم بدون وثائق رسمية، إضافة إلى 29 قتيل مجهول الهوية، و80 جثة مجهولة البيانات في مستشفيات وزارة الصحة، و81 حالة وفاة أخرى جرى الحديث عنها دون توفر بيانات كافية عنها، لكن "المرصد المصري للحقوق والحريات" وثق أعداد 1162 قتيلاً ضمن قائمة كاملة ضمت أسمائهم وأعمارهم وعناوينهم".²

مع مرور ثلاث سنوات على ارتكاب مجزرة رابعة العدوية، دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون (Ban Ki-moon) في 13 أغسطس/آب من العام 2016 بضرورة إجراء تحقيق عادل بشأن مقتل مئات المدنيين على يد قوات الشرطة والجيش خلال فض الاعتصام، وأكد الأمين العام على أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة هو المخول بإنشاء لجنة تحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت في اعتصام رابعة، كما أكد على ضرورة احترام حق مناهضي الانقلاب في التجمع والاحتجاج السلمي في ذكرى فض الاعتصام.³

9.4 مخطط عزل مرسي

¹ أنظر موقع الجزيرة نت، "رابعة العدوية .. المذبحة مستمرة"، 2015/8/13. <https://goo.gl/vmqjM9>

² أنظر موقع الجزيرة نت، "رابعة العدوية .. المذبحة مستمرة"، مرجع سابق.

³ أنظر موقع مصر العربية، "في ذكراها الثالثة الأمم المتحدة تطالب بتحقيق كامل في فض رابعة"، 13 أغسطس 2016.

<https://goo.gl/OjRGFK>

في ظل الأزمات والثورات التي واجهت المواطن المصري كان من الطبيعي أن يلجأ إلى عقيدته التي كان لها الأولوية والتفضيل على الأيديولوجية الغربية، هذا الطريق الذي قاده إلى اختيار الإخوان المسلمين في الانتخابات التي حصلت عام 2012، وفي ظل السياسية الخارجية الغربية في الشرق الأوسط التي تقوم على سياسية الاستبداد، هذه السياسة التي انهارت أمام أول عملية ديمقراطية - انتخابات الرئاسة المصرية عام 2012- والتي رجحت الكفة لصالح الإسلام السياسي.

وعلى الرغم من الخوف الغربي بشكل عام والأمريكي بشكل خاص من الإسلام إلا أنه من الصعب توقع ظهور حكومة في مصر لا يهيمن عليها طابع الإسلام، فالاستبداد الذي مارسه القوى الغربية على المنطقة جاء بنتيجة واحدة تتمثل في وجود مؤسستان فقط قادرتان على الحكم في مصر، الأولى تتمثل في النظام المستبد، والثانية تتمثل في الحكم الإسلامي، وعندما واجهت أميركا خطر الحكم الإسلامي في مصر الذي جاء مخالفاً لرغباتها، كان لا بد من التدخل للإطاحة به والحصول على نظام يلاءم تطلعاتها وسياساتها في المنطقة.¹

لقد واجهت جماعة الإخوان المسلمين حرباً شرسة شُنت بصورة ممنهجة، خاصة بعد وصول مرسي إلى الحكم، فاجتمع أعدائهم عليهم من الداخل والخارج، واعتمدت الحرب على إطلاق الشائعات التي من شأنها الاستخفاف بالجماعة على أساس أنها ليست أهلاً للحكم، وأنها لا تملك الخبرات اللازمة لإدارة شؤون البلاد، وأنها تتستر خلف ستار الدين وستعيد البلاد إلى عصور الجهل والتخلف، وغيرها من الشائعات والأكاذيب التي نجحت في النهاية في إسقاط حكم مرسي.

وتعددت الوسائل التي تم استخدامها في الحرب ضد الإخوان في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وإثارة الفتن، ومنع الدعم الدولي لمصر، فتوقفت المساعدات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية والخليجية للتضييق على مرسي ثم عزله،

¹ أنظر إلى الفيديو بعنوان "أكبر رجال المخابرات الأمريكية يعترف أن مرسي كشف المخطط الأمريكي"، 9ديسمبر 2013، على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=K2bxxbtbJNAU&nohtml5=False>

واجتمعت القوى السياسية الخارجية والداخلية مع القضاء والشرطة ورجال الأعمال على الرغم من اختلافها ووقفت ضد الإخوان ومرسي، ذلك أنهم كانوا يعلمون جيداً أن الإخوان لن يسيروا وفق مناهجهم، بل سيديرون البلاد بمناهج جديدة شكلت خطراً على القوى السياسية الداخلية والخارجية،¹ مما استدعى وقوف هذه الأطراف ضد حكم الإخوان، ولعل أهمها: الأردن، إسرائيل، دول الخليج، الولايات المتحدة الأمريكية ومحمد دحلان.

1.9.4 الدور الأردني في الإطاحة بمرسي

اجتماعات سرية استضافتها مدينة العقبة الأردنية، وحضرها المخططون والداعمون الرئيسيون للانقلاب العسكري على مرسي في مصر، وهم الأمير السعودي بندر بن سلطان، وولي عهد أب ظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بالإضافة إلى ملك الأردن عبد الله الثاني، ومدير المخابرات المصرية محمد تهامي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو.²

جرت المباحثات في العقبة لدعم الانقلاب العسكري الذي كان بتوجيهات أمريكية إسرائيلية ونصائح أردنية ودعم خليجي، حيث تم الاتفاق على دعم السيسي مالياً ولوجستياً حتى يتمكن من تثبيت نفسه وتجاوز مناصري مرسي، بالإضافة إلى التنسيق الكامل مع حكومة الإمارات ممثلة بالشيخ محمد بن زايد لرصد الدعم المالي الكافي للسيسي في إطار تشكيله للحكومة الجديدة، والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية لدعم الجيش المصري في حربه على الإرهاب، وذلك كخطوة أولية لإخماد صوت الإخوان المسلمين.³

وأكدت العديد من المصادر وجود دور للأردن ضمن خلية العقبة التي كانت مسئولة عن حدوث الانقلاب، ففي جلسة استماع عقدها لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي بتاريخ 25 يوليو/تموز 2013 صرحت خلالها أطراف أمريكية عديدة عن وجود دعم من قبل

¹ أنظر موقع الثورة اليوم، "عن أسباب إسقاط مرسي .. الإخوان" بين الاستخفاف والاستحقاق"، مرجع سابق.

² يوسف، سمير، "المملكة العربية السعودية وذاكرة المصريين المتقوبة"، منظمة إعلاميون حول العالم. <http://www.journalists.at/?p=30719>

³ أنظر إلى موقع شبكة مرصد الإخبارية، "أسرار جديدة عن الرئيس مرسي وعن مؤامرة السيسي بتوجيهات أمريكية إسرائيلية ونصائح خليجية وأردنية ورشاوى"، 2013/7/25. <http://marsadpress.net/?p=12358>.

أطراف عربية لفكرة الانقلاب، من جهته صرح السيناتور تيم كين (Tim Kaine) بأن "تصورات حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية مهمة، وتعتبر عنصراً أساسياً يؤخذ بعين الاعتبار في محاولة أميركا الوصول إلى القرار الصحيح بما يخدم مصالحها"، خلال الوقت الذي قضاه في كل من الأردن والإمارات خلال تطور الأحداث في مصر وخروج المظاهرات التي انتهت بعزل مرسي، كان كل من مسؤولي حكومتي الأردن والإمارات يفضلون وبقوة استمرار دعم الولايات المتحدة للجيش المصري، وعلى الرغم من عدم مقابلة السيناتور للطرف الإسرائيلي إلا أن ما يوجد في الصحف الأمريكية والإسرائيلية يؤكد أن لديهم نفس الشعور.¹

وظهر الارتياح الواضح لدى الجانب الأردني عقب الإطاحة بمرسي، وذلك من خلال البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية الأردنية بعد نحو ساعتين من نجاح الانقلاب العسكري في مصر، حيث أكدت من خلاله على احترام إرادة الشعب المصري، وفي هذا الشأن يقول مدير مركز القدس للدراسات السياسية عريب الرنتاوي أن "الأردن كان من بين ثلاث دول هي الأسرع والأوضح في التعبير عن ترحيبها في الإطاحة بمرسي، إلى جانب السعودية والإمارات، لا اعتبار أن كل دولة من هذه الدول لديها مشكلة خاصة مع الإخوان المسلمين فيها ومع الجماعة في الإقليم برمته"، وفي نفس السياق يقول الكاتب والمحلل لبيب فحموي أن "سقوط الإخوان في مصر يؤثر على الحركات الإسلامية في المنطقة والجماعة في الأردن فذلك أضعف وضعها وأثبت أنها إن وصلت إلى السلطة لا تلتزم بما وعدت به، أصبحت الثقة فيهم ضعيفة واحتمالية أن يتم انتخابهم شبه معدومة".²

2.9.4 الدور الإسرائيلي في الإطاحة بمرسي

ظهرت مخاوف إسرائيل بشكل واضح إزاء تفجر الثورات العربي بشكل عام والثورة المصرية بشكل خاص لما لها من انعكاسات على مستقبل العلاقة مع مصر، وتأثيرها المباشر

¹ أنظر إلى فيديو جلسة الاستماع التي عقدها لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي بتاريخ 25 يوليو 2013. https://www.youtube.com/watch?v=J_48c_SPttk

² أنظر إلى موقع ميدل إيست أونلاين، "عزل مرسي يسمح للأردن بالتنفس ملء رئتيه"، 2013/7/12. <http://www.middle-east-online.com/?id=158603>

على الأمن القومي الإسرائيلي من جهة،¹ والبيئة الإقليمية والاقتصاد الإسرائيلي من جهة أخرى، وكشفت صحيفة "هآرتس" عن توجه الحكومة الإسرائيلية إلى عدد من قيادات الإدارة الأمريكية لضمان عدم المساس بالمعونات الأمريكية المقدمة للجيش المصري والتي تقدر بـ 1.3 مليار دولار، ذلك أن قطع المساعدات سينعكس سلباً على الأمن القومي الإسرائيلي.²

إلى جانب ذلك جرت اتصالات مكثفة بين مصر والجانب الإسرائيلي، حيث طلب السيسي من إسرائيل مراقبة حركة المقاومة الفلسطينية حماس،³ وقدمت حكومة الكيان الصهيوني وعوداً للسيسي قبل قيامه بالانقلاب العسكري أن أميركا لن توقف دعمها لمصر في حال تم عزل مرسي، وذكرت القناة العاشرة الإسرائيلية أن رئيس الموساد قام بعدة اجتماعات في دول الخليج للإعداد للانقلاب الذي أطاح بمرسي، فوجود الإخوان في الحكم يشكل خطراً على إسرائيل وأمنها، فكان لا بد من إزاحتهم عن الساحة السياسية المصرية.⁴

من جهتها أكدت النخب الإسرائيلية أن عزل مرسي ووجود سلطة جديدة في الحكم (سلطة الانقلاب) كان لصالح إسرائيل، ذلك أن سلطة الانقلاب ساهمت إلى حد كبير في تعزيز الأمن القومي الإسرائيلي من خلال الحرب التي شنتها على الحركات الإسلامية داخل مصر، وتشنيد الخناق على حركة المقاومة في قطاع غزة، وفي هذا السياق تحدث المعلق العسكري لصحيفة "يديعوت أحرنوت" رون بن يشاي (Ron Ben-yashai) بالاستناد إلى التقرير الاستراتيجي الذي أعدته المؤسسة الأمنية الإسرائيلية لعام 2014 عن التحول في سياسة الجيش المصري بعد عزل مرسي، وتشنيد الخناق على المقاومة في غزة مما قلص من قدرتها على فتح

¹ أنظر موقع الجزيرة نت، "إسرائيل .. فزع من الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضادة (ج1)"، 2014/6/18. <https://goo.gl/avIVoh>

² أنظر موقع الجزيرة نت، "إسرائيل .. فزع من الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضادة (ج2)"، 2014/6/19. <https://goo.gl/Q0Y7xh>

³ أنظر إلى موقع شبكة المرصد الإخبارية، "مفكر إسرائيلي: إسقاط مرسي يفوق في أهميته نكسة مصر في 67"، 2013/3/17. <http://marsadpress.net/?p=12054>

⁴ بدر، بدر، "لماذا دعم الكيان الصهيوني الانقلاب في مصر؟"، البيان، 2013/10/26. <http://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=3232>

مواجهة مع إسرائيل، كما أن الوجود الجيوإستراتيجي لإسرائيل قد تحسن كثيراً بفعل انشغال الجيش المصري بمواجهة الأوضاع الداخلية.¹

كما صرح المفكر الإسرائيلي بوغاز بسموت (Boaz Basmot) أن عزل مرسي يمثل تحولاً إستراتيجياً يفوق في أهميته هزيمة مصر عام 1967، وقام مركز "بيجين-السادات" للدراسات الإستراتيجية بنشر ورقة بحثية توصل فيها إلى أن "ما شهدته مصر بمثابة زلزال كبير، فقد عادت أرض النيل لديكتاتورية عسكرية على غرار ديكتاتورية مبارك، وانتهى الفصل الأخير من الثورة المصرية".²

3.9.4 الدور الخليجي في الإطاحة بمرسي

استناداً إلى تقارير وصفها محللون ومتابعون بأنها دبلوماسية، فإن ثمة دور لبعض دول الخليج في تفويض حكم مرسي من الداخل والخارج، فأتناء زيارة جون كيري (John Kerry) للمنطقة عبرت الرياض عن عدم ارتياحها لتجربة الإخوان في مصر، لأنها ستشجع على انتشار التجربة الإسلامية في المنطقة وصعود الإسلام السياسي في دول أخرى إلى الحكم، وهذا يتعارض مع الأمن القومي السعودي.³

وأبلغت أطراف خليجية عديدة على رأسها السعودية والإمارات جون كيري (John Kerry) عن دعمها وتمويلها لمعارض مرسي في مصر، وأن حزب النور السلفي سيشكل بديلاً عن الإخوان في المنطقة لتمثيل الحالة الإسلامية في مصر، مع التأكيد على أن الحزب سيكون تحت سيطرة دول الخليج لضمان وتبرير انضمامهم للاحتجاج السياسي ضد مرسي، و حتى لا يشكل خطراً على دول الخليج والغرب معاً، وكان رئيس مجلس الأمن القومي السعودي

¹ أنظر موقع الجزيرة نت، "إسرائيل .. فزع من الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضادة (ج2)"، مرجع سابق.

² أنظر إلى موقع شبكة المرصد الإخبارية، "مفكر إسرائيلي: إسقاط مرسي يفوق في أهميته نكسة مصر في 67"، مرجع سابق.

³ أنظر موقع العصر، "بعض خفايا الدور الخليجي الأمريكي في إسقاط مرسي"، 2013/7/5.

<http://alacr.me/articles/view/14445>

الأمير بندر بن سلطان قد أجرى لقاءً مع مسؤولين من الاستخبارات الأمريكية في أوروبا لبحث تفاصيل مطالب دول الخليج في إسقاط نظام الإخوان.

إن ما حصل في مصر من أحداث عنف وتراجع للأوضاع على كافة الأصعدة والتي انتهت بالانقلاب على مرسي ما هو إلا نتاج مساعي خليجية - أمريكية لتحجيم الإسلام السياسي، وإعادة دور الجيوش كبنية اجتماعية عسكرية في لحم صعود الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر وغيرها من الدول العربية،¹ فقد تدفقت ملايين الدراهم الإماراتية إلى قنوات فضائية وصحفيين ومعارضين، بالإضافة إلى حركة "تمرد" التي تم تمويلها بالكامل من الإمارات.

وبحسب المعلومات التي أفاد بها مصدر مطلع في جبهة الإنقاذ المصرية للعديد من الوكالات ووسائل الإعلام، فإن كلاً من الأمير بندر بن سلطان وولي عهد أبو ظبي الشيخ محمد بن زايد هما اللذان خططا للانقلاب فيما تولت الإمارات عملية التمويل، أما السيسي فقد تمثل دوره في إدارة فريق كامل متكامل لتنفيذ الانقلاب الذي تم التخطيط له في أبو ظبي والرياض، فقد كان الشيخ محمد بن زايد على اتصال يومي وسري جداً مع السيسي من جهة، ورئيس أركان القوات المسلحة صدقي صبحي من جهة أخرى، الذي كان له دور مهم في الترتيب للانقلاب وتنفيذ الخطة المعدة مسبقاً.²

أما بقية الأعضاء في فريق الانقلاب فكانوا قائد القوات الجوية المصرية الفريق طيار يونس السيد حامد الذي أوكلت إليه مهمة التأمين والحماية، وقائد القوات البحرية أسامة أحمد الجندي، واللواء أركان توحيد توفيق وهو الذي تولى مهمة السيطرة على التلفزيون ووسائل الإعلام، ويتحمل مسؤولية إغلاق القنوات التلفزيونية واعتقال عدد من الصحفيين العاملين في تلك القنوات، أما مدير المخابرات الحربية اللواء محمد حجازي فقد أوكلت إليه مهمة القبض على محمد مرسي، حيث تلقى هؤلاء الضباط ملايين الدولارات من الشيخ محمد بن زايد لتأمين

¹ أنظر موقع العصر، "بعض خفايا الدور الخليجي الأمريكي في إسقاط مرسي"، مرجع سابق.

² حسن، هشام، "بالتفصيل .. الدور الذي لعبته السعودية والإمارات في الانقلاب على الرئيس محمد مرسي"، وكالة

هيرمس برس، <https://goo.gl/yS9C3g>.2013/7/21

الأوضاع في مصر وضبط الجيش وإسكات أي معارضة في صفوفه، تمهيداً لإنجاح خطة الانقلاب.

في الوقت الذي كان فيه كل من السيسي وصدقي صبحي على اتصال مباشر مع الشيخ محمد بن زايد، فإن "خلية الأزمة" كانت تجتمع بشكل يومي وتعمل على مدار الساعة في أبو ظبي، وترأس الشيخ محمد بن زايد هذه الخلية التي ضمت في عضويتها كل من الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان، والمرشح المصري السابق أحمد شفيق، كذلك القيادي الفلسطيني المطرود من حركة فتح محمد دحلان.¹

كانت الخلية على اتصال مباشر بالأمير بندر بن سلطان والأمير محمد بن عبد العزيز وزير الداخلية السعودي، في حين قامت أجهزة الأمن الإماراتي باعتقال مصريين بين الحين والآخر للوصول على معلومات قد لا تكون متداولة في وسائل الإعلام خاصة فيما يتعلق بتحركات الإخوان، ونجح الأمن الإماراتي والسعودي في الوصول إلى كبار المسؤولين في مصر خاصة في قطاع الكهرباء، ودفعوا لهم مبالغ مالية مقابل قطع الخدمة عن المصريين لاستغلال الحادثة وتأييب الشعب ضد مرسي والإخوان، في حين قامت وسائل الإعلام بالانقلاب بشكل مباشر على مرسي وتحولت كلها إلى اتجاه واحد وهو الحديث عن فشل الرئيس وشيطة الإخوان، وإقناع المشاهدين أن مرسي أسوأ من مبارك بكثير.²

تم العمل بصورة رسمية لتحويل خطة الانقلاب على مرسي إلى واقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 أي قبل تسعة أشهر من الإطاحة به، وكانت الفكرة تقوم على تشويه صورة الإخوان وإفشال مرسي، واستخدام المعارضة من أجل تحريك الشارع المصري، وهذا سيؤدي إلى خروج المتظاهرين إلى الشوارع، ثم يتحرك الجيش ويستلم السلطة، فيظهر الموضوع وكأن الجيش انقلب لإنقاذ البلاد وليس إسقاط الرئيس المنتخب.

¹ المرجع السابق.

² حسن، هشام، "بالتفصيل .. الدور الذي لعبته السعودية والإمارات في الانقلاب على الرئيس محمد مرسي"، مرجع سابق.

وتلقى السيسي بعد الانقلاب والإطاحة بمرسي مليارات الدولارات لإنعاش اقتصاد مصر ودعم النظام الجديد، وإشعار المواطن المصري بأن مرسي كان السبب في الأزمات والمشاكل التي كان يعاني منها، وأن النظام الجديد قد عمل على توفير احتياجاته وحل مشاكله، وهذا سيدفع الشعب إلى التمسك بالانقلاب خاصة وأن ملايين المصريين متعبة من سوء الأوضاع الاقتصادية، وأن أي أمل في إنعاشها سيدفعهم إلى التمسك به ودعمه، وهذا كان وراء تأييدهم للانقلاب ودعمهم للنظام الجديد (نظام السيسي).¹

4.9.4 دور محمد دحلان في الإطاحة بمرسي

ارتفعت أسهم محمد دحلان السياسية لدى المثلث الإماراتي السعودي المصري الذي شكل ثقلًا رئيسياً في التأثير على مجريات الأمور في المنطقة بشكل عام ومصر بشكل خاص، ويعتبر دحلان من المقربين إلى ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، ورئيس جهاز المخابرات السعودي بندر بن سلطان، وقائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي الذي أطاح بمرسي، ويشترك هؤلاء في عدائهم الشديد للإخوان المسلمين ووقوفهم ضد حكم الجماعة في مصر.²

وفي هذا الصدد عبر دحلان عن عدائه الشديد للإخوان المسلمين قائلاً: "أنا لا أستحسن حكم الإخوان بأي حال من الأحوال لأنه يقود إلى الأوهام والشعارات والتدمير الذاتي، فأخطر ما كان يخطط للعالم العربي وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر، فالعالم كان يصمم لصراع أبدي في المنطقة وهو صراع السنة والشيعة"، كما وعبر دحلان عن امتنانه لوصول الإخوان إلى الحكم في مصر لمدة عام كامل، فمن وجهة نظره كان لهذه العام بالغ الأثر في كشف الوجه الآخر للجماعة التي تكن الكره والحقد لكل شخص لا ينتمي لجماعة الإخوان وتستبيح دمه، ومن جهة أخرى أشاد دحلان بالجيش المصري الذي شكلت قوته على حد قوله عاملاً حاسماً في حماية مصر من حكم الإخوان.³

¹ أنظر موقع أسرار عربية، "التفاصيل الكاملة للدور السعودي الإماراتي في انقلاب مصر". <https://goo.gl/4h7jq8>.

² أنظر موقع نون بوست، "لماذا تدعم مصري والإمارات والسعودية عودة دحلان؟"، 2 نوفمبر 2013. <http://www.noonpost.net/content/848>

³ أنظر فيديو مقابلة وائل الأبرشي مع محمد دحلان بعنوان "محمد دحلان يتحدث عن الإخوان المسلمين وقطر وتركيا"، بتاريخ 2014/3/14. <https://www.youtube.com/watch?v=0KFHGB34qsc>

بعد عزل مرسي مباشرة تحدث دحلان عن كون السيسي هبة من الله جاء لإنقاذ مصر والشعب المصري وإنقاذ فلسطين وأهلها، وأن عهد السيسي قد بدأ الآن وهذا سيؤدي إلى نهوض مصر وازدهارها،¹ وصرح دحلان في مقابلة له أنه يقوم بواجبات ومهام لصالح السيسي لكنه لا يعلنها، وذلك من منطلق الواجب تجاه مصر التي ساعدته ووقفت معه ومع الشعب الفلسطيني.²

إن المسوغات والمبررات التي قدمها دحلان وغيره من داعمي الانقلاب ومناصريه تتناقض وبشكل واضح مع الأوضاع السيئة التي يعيشها الشعب المصري، فمنذ وصول السيسي إلى الحكم لم تتغير الأوضاع نحو الأفضل بأي شكل من الأشكال، بل على العكس، فسياسات القمع والترهيب وتكلم الأصوات لم تنجح في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما أن مصر في عهد السيسي سرعان ما تحولت إلى ما يشبه الدولة البوليسية، لأن طريقته في ممارسة الحكم سرقت الحياة من روح ملايين الشباب المصري الطامح بالديمقراطية والتعددية.³

من جهة أخرى أشارت أصابع الاتهام إلى دحلان بأنه قام بتحريك الوضع في سيناء عن طريق ميليشياته الهاربة من غزة بعد سيطرة حماس على القطاع عام 2007، وهذا ما اعترف به شخصياً بقوله أن هناك أفراد تابعين لفتح يقومون ببعض الواجبات لمساعدة النظام المصري في بعض العمليات هناك، لكنه أنكر كونهم جنود أو مسلحين بل اكتفى بوصفهم بالأفراد الوطنيين التابعين لفتح،⁴ وتمثلت مهمة دحلان ضمن ما تم التخطيط له في إدارة وتمويل خلية

¹ أنظر موقع ساسة بوسنت، "علاقة دحلان بالسيسي يغذيها المال والفساد"، 2 مايو 2015.

[/http://www.sasapost.com/sisi-dahlan](http://www.sasapost.com/sisi-dahlan)

² أنظر فيديو مقابلة وائل الأبرشي مع محمد دحلان بعنوان "دحلان يعترف أنه يساعد السيسي والانقلاب بخدماته في سيناء"، مرجع سابق.

³ بوناب، يحيى، "رامي خوري في "الجزيرة أمريكا": سنة سيئة جداً من حكم السيسي"، عربي 21، 8 يوليو 2015.
<https://goo.gl/mi59om>

⁴ أنظر مقابلة وائل الأبرشي مع محمد دحلان بعنوان "دحلان يعترف أنه يساعد السيسي والانقلاب بخدماته في سيناء"، مرجع سابق.

مسلحة في سيناء لاستهداف الجنود المصريين والشرطة وافتعال المشاكل، وهذا ما استغلته وسائل الإعلام المصرية لوصف مرسي بالفاشل.¹

5.9.4 الدور الأمريكي في الإطاحة بمرسي

كشفت وثائق أمريكية حصل عليها برنامج التحقيقات الصحفية في جامعة كاليفورنيا في بيركلي، أن إدارة أوباما قامت بتمويل المعارضين لمرسي بنية إسقاطه، وهذا يعكس زيف الإدعاءات التي ردها الرئيس أوباما بأن واشنطن لا تدعم أي طرف في مصر، وأظهرت الوثائق وجود قنوات لضخ الأموال الأمريكية من خلال برنامج تعزيز الديمقراطية في الشرق الأوسط التابع لوزارة الخارجية، والذي دعم بقوة النشطاء والسياسيين الذين ظهروا أثناء الاضطرابات التي أعقبت الإطاحة بمبارك.

إن برنامج وزارة الخارجية الذي يطلق عليه مسئولون أمريكيون اسم مبادرة دعم ومساندة الديمقراطية، ما هو إلا جزء من إدارة أوباما التي تعمل على نطاق واسع لمنع تراجع العلمانيين الداعمين له في الشرق الأوسط والموالين لواشنطن، واستعادة النفوذ في الدول العربية التي شهدت صعوداً من الإسلاميين، لأن هذا الوضع سيشكل عقبة أمام المصالح الأمريكية في المنطقة.²

استفادت العديد من الفئات المعارضة للرئيس والداعية لإسقاطه بالقوة من التمويل الأمريكي، مثل "جبهة الإنقاذ" التي تلقى بعض أعضائها مبالغ مالية مقابل دعم الاحتجاجات في الشوارع والتي تحولت إلى عنف موجه ضد الحكومة المنتخبة، وحصلت الناشطة السياسية إسراء عبد الفتاح حسب السجلات الفيدرالية على الدعم من الصندوق الوطني للديمقراطية ومنظمات غير حكومية ومن الأكاديمية المصرية الديمقراطية ومجموعات أخرى داعمة للديمقراطية، فقامت بحشد الدعم لحزبها حزب الدستور، والتحريض على محاصرة المساجد

¹ أنظر موقع أسرار عربية، "التفاصيل الكاملة للدور السعودي الإماراتي في انقلاب مصر". مرجع سابق. حسن، هشام، "بالتفصيل .. الدور الذي لعبته السعودية والإمارات في الانقلاب على الرئيس محمد مرسي"، مرجع سابق.

² أنظر موقع الرسالة نت، "وثائق أمريكية تكشف تمويل عملية إسقاط مرسي"، 11 يوليو 2013.

<https://goo.gl/B9Gjfa>

وسل الخطاب والشخصيات الدينية، وأعلنت عن تقديمها للدعم الكامل لاستيلاء الجيش على السلطة، وحثت الغرب على عدم تسمية ما حصل بحق مرسي بالانقلاب، وكانت قد أعلنت في وقت سابق لإسقاط مرسي بأن 30 يونيو سيكون اليوم الأخير له، وهو ما حصل بالفعل.

وتم تمويل تأسيس "منظمة منير" التي ضمت عدد من الشخصيات المعارضة لمرسي بشدة، من بينهم نجيب ساويرس الذي يعتبر أغنى رجل قبلي مسيحي في مصر، ونجحت المنظمة في حشد خمسة ملايين مسيحي من الأقلية الأرثوذكسية الذين يعارضون مرجعية مرسي الإسلامية على النزول إلى الشوارع ضده في 30 يونيو، وتلقى محمد السادات عضو حزب الإصلاح والتنمية من خلال رابطته المعروفة باسم السادات للتنمية الاجتماعية الدعم المالي من الولايات المتحدة ومبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط للعمل مع الشباب بعد الثورة، ودافع السادات بعد مقتل أكثر من 50 مؤيداً لمرسي عن استخدام العنف ضد المؤيدين، وألقى اللوم على جماعة الإخوان بدعوى استخدامهم للنساء والأطفال كدروع بشرية، وصرح عدد من الساسة المصريين المعارضين للنظام بأن مسئولين أمريكيين قاموا بحثهم على إثارة الرأي العام ضد مرسي، وذلك قبل أن تتدخل واشنطن بنقل وبشكل علني.¹

تم العمل على إحكام السيطرة على كافة مفاصل الدولة كالإعلام والمحاكم، وإغلاق كافة قنوات الإسلاميين و منع تغطية المظاهرات المؤيدة لمرسي ومنع دخول الصحفيين إلى الميادين التي ضمت أنصار مرسي، وتم رشوة ضباط الجيش ليقوموا بأداء دورهم على أكمل وجه حسب الخطة،² وكان هذا كله مع إشاعة الفوضى في البلاد وافتعال المشاكل الاقتصادية التي أثار غضب الشعب المصري وحرصته ليخرج إلى الشارع للمطالبة بتغيير الأوضاع.

لم يثبت تورط مرسي أو وقوفه خلف أحداث العنف في مصر بل ثبت عكس ذلك، فالمؤامرة الخليجية الغربية كانت تقف وراء تهيئة البيئة المناسبة لإسقاط مرسي من خلال بث

¹ أنظر موقع الرسالة نت، "وثائق أمريكية تكشف تمويل عملية إسقاط مرسي"، مرجع سابق.

² أنظر إلى موقع يمن برس، "المعلومات السرية حول مؤامرة إسقاط الإخوان تشرف عليها السعودية والإمارات بمعية الغرب، 5 يوليو 2013. <http://yemen-press.com/news20586.html>

الإشاعات بشكل غير مسبوق، وتسويقها والترويج لها عبر الصحف والقنوات التابعة للفلول وقناة العربية السعودية، مع محاولة تشويه قناة الجزيرة لأنها كانت تعمل بشكل مستمر على نشر حقائق الأزمة بما يخدم الإخوان ويقود الأمور إلى السير عكس ما تم التخطيط له.¹

إن حكم مرسي والإخوان في مصر لم يفشل وإنما أفضل، وذلك بسبب مؤامرات داخلية وخارجية كانت تسير على قدم وساق، فالإخوان جزء لا يتجزأ من الشعب المصري وليس من السهولة أن ينسلخ عنه مهما كانت الأسباب والمؤامرة منذ البداية لم تكن ضد الإخوان فقط، بل كانت ضد القوى الوطنية الصادقة التي تهدد وجود النظام² الذي تسعى القوى الغربية والعربية للمحافظة عليه في مصر حتى لا تتأثر مصالحها.

6.9.4 دور وسائل الإعلام المصري في عزل مرسي

لعب الإعلام المصري المعارض لمرسي دوراً أساسياً في عزله من خلال ما كانت تبثه وسائل الإعلام المرئية والمطبوعة طيلة عام كامل من حكم مرسي، وتجتمع هذه الوسائل في كونها تشترك بعدد من السمات التي تفسر أسباب معارضتها لمرسي عبر تغطيتها الإعلامية، فجميعها تنتمي للنظام السابق الذي قامت ثورة يناير/كانون الثاني 2011 لإسقاطه، كما وأنها تشترك في الخصومة الأيديولوجية للتيار الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي مرسي إليها.

والمتابع للإعلام المصري يستطيع أن يرى بوضوح انحياز مالكي عدد كبير من وسائل الإعلام الرسمية للنظام القديم "نظام مبارك" ضد حكم مرسي، ونجح هؤلاء في الظهور مرة أخرى بعد الثورة وتقديم أنفسهم للجمهور بوجوه مختلفة، في محاولة منهم لاستعادة ما فقدوه من مصداقية بسبب العلاقات التي كانت تربطهم بنظام مبارك وملاحقة البعض منهم بعد الثورة، فعلى سبيل المثال مالك قناة "المحور" ومالك قناة "صدى البلد" كلاهما رجال أعمال وقياديين

¹ أنظر إلى موقع جريدة الشعب الجديد، "400 مليون دولار تكلفة مؤامرة إزاحة مرسي والإسلاميين".

<https://goo.gl/5DoiDO>

² أنظر موقع الثورة اليوم، "عن أسباب إسقاط مرسي .. الإخوان بين الاستخفاف والاستحقاق"، مرجع سابق.

سابقين في الحزب الوطني، ومالك قناة "دريم" حصلت بينه وبين البنوك نزاعات قضائية بسبب قروض تقدر بمليارات الجنيهات، وكذلك الحال بالنسبة لمالك قناة "التحرير" الذي قرر القضاء مصادرة أمواله لتورطه مع وزير الزراعة الأسبق في إهدار ثروة مصر الزراعية.¹

لم تكن التغطية الإعلامية الموجهة ضد مرسي بالشكل المكثف الذي بدأ منذ إصداره الإعلان الدستوري، ففي بداية حكمه كان تركيز الإعلام على انتقاد أداء جماعة الإخوان المسلمين ومرسي وحزب الحرية والعدالة، وكان مرسي في هذه الفترة يتلقى المساندة الواضحة من شخصيات وكيانات ثورية، لكن في الوقت الذي قام فيه بإصدار الإعلان الدستوري الذي حصن به قراراته من الطعن أمام القضاء، وعزل النائب العام الذي عينه مبارك، وأصدر قراراً بإعادة المحاكمات الخاصة بقتل متظاهري الثورة، انقسم المشهد السياسي، وتخلت الشخصيات الثورية عن دعمه ومساندته واتهموه بالديكتاتورية.

وظهر تحالف من مالكي وسائل الإعلام ورؤساء الصحف الخاصة ومقدمو برامج (التوك شو) بعد سلسلة من الاجتماعات المستمرة بعد إصدار الإعلان مباشرة، وشكل هذا التحالف تغطية إعلامية هاجمت مرسي باستمرار حتى إسقاطه في منتصف 2013، كما وشهدت الاجتماعات التحضيرية التي سبقت إنشاء جبهة الإنقاذ الوطني المعارضة لمرسي حضور ومشاركة مكثفة من عدد كبير من الإعلاميين والصحفيين ممن يتحكمون بالمشهد الإعلامي المصري، وهذا يؤكد أن الإعلام قد دخل مشهد معارضة مرسي، وتحول إلى أداة سياسية موجهة ضده منذ البداية.²

وعبرت قيادات من جماعة الإخوان المسلمين وحزب العدالة والحرية بأن الحرية التي حصل عليها الإعلام في عهد مرسي كانت كبيرة وغير مسبوقة، فوصلت إلى درجة التطاول على مرسي وتخصيص برامج كاملة للسخرية منه والتهكم عليه، وتم شن حرب إعلامية ضد

¹ الرشيدى، أسامة، "إستراتيجية الإعلام المصري خلال فترة حكم محمد مرسي وما بعد الانقلاب"، مجلة سياسات عربية، ع 6، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص (101-116)، ص 101.

² الرشيدى، أسامة، "إستراتيجية الإعلام المصري خلال فترة حكم محمد مرسي وما بعد الانقلاب"، مرجع سابق. ص ص

الإخوان والتيار الإسلامي وتصويرهم وكأنهم شياطين، وأن هذا ضمن مؤامرة كبرى تحاك ضد الرئيس وجماعة الإخوان تقودها جبهة الإنقاذ المعارضة بالتعاون مع فلول النظام السابق لإثارة الرأي العام ضد مرسي وتشويه صورة الإخوان.¹

فقد تم تمويل الإعلام من قبل رجال أعمال موالين لنظام مبارك ومتهمين بالفساد والذين كانت تربطهم به علاقات وصلات قوية، فكان الإعلام السبب الرئيس في نغم فئات عديدة على مرسي، واتهم مرسي الإعلام في خطاباته بالتربص ونشر الشائعات والتحامل على الحكومة، وعندما أدلى مرسي بخطابه قبل 30 يونيو/حزيران للدفاع عن سياساته وتبرير مواقفه الأمنية والاقتصادية، وجه الانتقادات والاتهامات لاثنتين من رجال الأعمال بالتهرب من الضرائب واستغلال القنوات الفضائية التي يمتلكونها للهجوم عليه وعلى الحكومة لتشويه صورة النظام أمام الشعب.

وكان مرسي يقصد بذلك سلسلة فضائيات "سي بي سي" و"دريم" التي تعتبر الأكثر مشاهدة من بين القنوات المصرية، وكانت قناة "دريم" من أوائل القنوات التي اعتمدت على برامج "التوك شو" مثل برنامج "العاشرة مساءً"، وكذلك "سي بي سي" التي بثت برنامج "البرنامج"، الذي قدمه باسم يوسف، والذي يعتبر من أكثر البرامج سخرية من مرسي ونظامه، وتحول مع الوقت إلى واحد من أكثر البرامج مشاهدة، لكنه اختفى بعد عزل مرسي.²

وكان برنامج "البرنامج" النموذج الأبرز لانتقاد مرسي في الفضائيات، وتحول صاحبه خلال عامين فقط من مجرد هاوي ينتج فيديوهات ساخرة وينشرها على اليوتيوب إلى واحد من أهم مئة شخصية على مستوى العالم وفق مجلة تايم الأمريكية، فقد اعتاد يوسف تناول تصرفات وقرارات وتصريحات مرسي بطريقة ساخرة، وتحول برنامجه إلى مصنع للنكات ضد مرسي، كما واستخف يوسف بمظاهرات الإسلاميين المؤيدين لمرسي، وقال بأن رابعة العدوية ليست

¹ أنظر موقع الجزيرة نت، "مرسي والإعلام .. اتهامات متبادلة". <https://goo.gl/UVQKjM>

² أنظر موقع أخبارك، " BBC تتحدث عن دور الإعلام المصري المشبوه بإسقاط مرسي". <https://goo.gl/E1ZKf0>

ميداناً وإنما مجرد إشارة مرور، فإذا كان برنامج واحد قد حقق هذا النجاح والتأثير، فإن الأمر نفسه ينطبق على الإعلام المعارض جميعه بكافة أشكاله.¹

وتوقف باسم يوسف عن عرض برنامجه لفترة طويلة بعد عزل مرسي، لكنه استمر في كتابة المقالات التي تهاجم مرسي وجماعة الإخوان على الرغم من أنهم لم يعودوا موجودين في السلطة، ثم عاد البرنامج وحاول انتقاد السيسي لكنه قوبل بالهجوم من عدد كبير من الإعلاميين الذين أكدوا على أن السيسي خط أحمر، وتم منع عرض البرنامج.²

كما وبث الإعلام المصري أغنية تسخر من المؤهلات العلمية لمرسي في الذكرى السنوية الأولى والأخيرة لرئاسته، سنة كاملة كانت الشاشات خلالها تحصي على الرجل أنفاسه، وتتسج حوله اتهامات خرافية لم تكن في الحقيقة غير أكاذيب، كان مرسي يرد على ذلك، لكن الدعاية المكثفة وما عرفته مصر من إرباك سياسي ومعيشي فعل فعله في تحطيم صورته، وبينما كانت مصر كلها تضج، كان وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الذي عينه مرسي وزيراً للدفاع يقف صامتاً أو منتظراً لا يثير أي انتباه، وحين هاجمه مبكراً المرشح الرئاسي السابق حازم أبو إسماعيل متهماً إياه بتدبير انقلاب، لم يأبه مرسي لذلك، وتعرض أبو إسماعيل نفسه لهجوم عنيف.³

وكانت وسائل الإعلام تدعو الجماهير للخروج يوم 30 يونيو/حزيران 2013، وقامت بعمل حملات دعائية لجمع توافيع ضد مرسي، وظهر منسقو الحملات يوماً على شاشات الفضائيات وصفحات الجرائد، وظهر عدد من المذيعين وهم يوقعون استمارة الحملة، وتخلي الإعلاميون عما تبقى من موضوعيتهم وحيادهم، وصاروا يدعون المواطنين بشكل علني للنزول إلى الشوارع، ويشجعون المحافظات الأخرى التي لم تشهد نزولاً كبيراً على النزول والمشاركة.

¹ أنظر أنظر موقع أخبارك، " BBC تتحدث عن دور الإعلام المصري المشبوه بإسقاط مرسي، مرجع سابق.

² الرشيدى، أسامة، " إستراتيجية الإعلام المصري خلال فترة حكم محمد مرسي وما بعد الانقلاب"، مرجع سابق. ص 113.

³ أنظر إلى الفيديو بعنوان "تقرير خاص عن دور الإعلام في إسقاط الرئيس المصري المنتخب د. محمد مرسي وادعاءاته

الكاذبة"، بتاريخ 2013/10/18. https://www.youtube.com/watch?v=qF_o5SN1jEA

ومع خروج المظاهرة، ادعى الإعلام أن أعداد المتظاهرين وصلت إلى أكثر من ثلاثين مليون مصري، وهذا ما لم يكن صحيحاً، لكن الإعلاميين تعاملوا مع الرقم وكأنه حقيقة، واستخدمه عدد كبير من مسؤولي الدولة لتبرير الانقلاب، ومثلما قام الإعلام بتزييف أعداد المتظاهرين أثناء ثورة يناير بتقليلها وتقديرها بالعشرات، حصل الأمر نفسه مع المظاهرات المعارضة لانقلاب مرسي، واستمر الإعلام بالتأكيد على أنها مظاهرات بسيطة وقليلة وغير مؤثرة، وظهر التناقض الواضح للإعلام عندما تحدث عن عدم وجود مظاهرات معارضة للانقلاب، وفي الوقت نفسه تحدث عن الخسائر التي تتعرض لها البلاد نتيجة الاستمرار في هذا النوع من المظاهرات.¹

وبعد أن انقلب السيسي على مرسي عطل الدستور، وبعد شهرين ارتكبت السلطات مجازر راح ضحيتها المئات، وامتألت السجون، وعادت مصر إلى حكم الطوارئ، وعلى حطام صورة مرسي المهشمة واندفاع الجمهور، قامت زعامة السيسي خلال مئة يوم، ونسجت حوله الأساطير كإرساله الطائرات لمواجهة الأسطول الأمريكي القادم لإنقاذ المعزول مرسي، واختفت البرامج الساخرة التي كانت موجودة للاستهزاء والسخرية من مرسي، ولم يظهر أي انتقاد للسيسي لا عن قدراته الخطابية ولا عن حضوره، بل تمت إحاطته بهالة من العظمة وصلت إلى حد الطلب منه التفضل على المصريين بأن يرأسهم.

خلال مئة يوم صعد السيسي إلى قمة الهرم التي يحتاج غيره الوصول إليها في أمم أخرى عقوداً وربما حياة كاملة، ولأن الرجل الصاعد مجرداً من أي مجد عسكري أو رؤية سياسية غير العداء للإخوان المسلمين، وجد البعض فيه زعيماً مشابهاً لجمال عبد الناصر بما يفيض على فقر الحاضر، وظهر السيسي بقوة في ذكرى الزعيم الراحل عبد الناصر، لكنه ظهر بشكل مختلف، فقد كان يقف وخلفه صورة عبد الناصر، كما الصورة والأصل والظل والحقيقة.²

¹ الرشيدى، أسامة، "إستراتيجية الإعلام المصري خلال فترة حكم محمد مرسي وما بعد الانقلاب"، مرجع سابق. ص ص 109-110.

² أنظر إلى التقرير بعنوان "تقرير خاص عن دور الإعلام في إسقاط الرئيس المصري المنتخب د. محمد مرسي وادعاءاته الكاذبة"، مرجع سابق.

1.6.9.4 استخدام الدين في الخطاب الإعلامي

حرص السيسي على وجود شيخ الأزهر أحمد الطيب والبابا تواضروس إلى جواره أثناء الخطاب الذي ألقاه بعد الإطاحة بمرسي، وعرضت الفضائيات هذه الصورة مراراً وركزت عليها، للدلالة على الإجماع الذي يحظى به السيسي في تحركه ضد مرسي، وكان هذا المشهد إيذاناً بتصدير الدين في الحرب الدائرة بين السيسي ومعارضى الانقلاب.¹

واستغلت وسائل الإعلام حب الشعب المصري للشيخ الشعراوي، فنشرت له مقطعاً يتحدث فيه عن مكانة مصر ودورها في نشر الإسلام، وكأنها رسالة موجّهة للإخوان باستخدامهم الدين لأغراض سياسية، وتحول أحد الشيوخ المعروف باسم مظهر شاهين الذي كان وجهاً بارزاً خلال الثورة إلى أحد مقدمي البرامج الداعمة للانقلاب، وذلك بعد دخوله في خصومة كبيرة مع مرسي خلال فترة حكمه.

لم يجد الإعلام أفضل من استغلال التيار السلفي وذراعه "حزب النور" الذي شارك في الانقلاب ودعمه من أجل دعم وتمكين الحملة المضادة لمرسي، حيث تسابقت الصحف والقنوات في نشر تصريحات مسؤولي الدعوة السلفية التي تؤكد على أن الانقلاب على مرسي يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وأن الخروج في مظاهرات مؤيدة لمرسي ومعارضة للانقلاب حرام شرعاً، وكانت هذه التصريحات تنتشر بشكل مكثف قبل أي مظاهرة ينظمها معارضو الانقلاب.²

ولم يقتصر استغلال الدين على العلماء والشيوخ فقط، بل وصل الموضوع إلى حد استخدامه من قبل الصحفيين والإعلاميين، فتعددت المقالات المؤيدة للسيسي والمعارضة لمرسي، فظهرت مقالة تؤكد على أن طاعة السيسي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وأخرى

¹ الرشيدى، أسامة، "متى يصبح السيسي إلهاً"، العربي الجديد، 24 سبتمبر 2014. <https://goo.gl/DcMmGe>

² الرشيدى، أسامة، "إستراتيجية الإعلام المصري خلال فترة حكم محمد مرسي وما بعد الانقلاب"، مرجع سابق. ص ص

حرفت إحدى الآيات القرآنية لتصبح "وسيق الذين تأخونوا إلى جهنم زمراً"، عدا عن المقالة التي حملت عنوان "العشرة المبشرين بجهنم" وتضمنت اسم مرسي خلالها.¹

2.6.9.4 تسويق الانقلاب على مرسي إعلامياً

الإطاحة بمرسي ثورة وليست انقلاب، فكرة أساسية قام الإعلام المصري على نشرها محلياً وعالمياً، وبدأ العمل على بث هذه الفكرة للغرب، وتوجيه السلطة الحاكمة خطاباتها إليهم لإقناعهم بأن ما حصل ثورة وليس انقلاب، وتم إرسال الوفود والشخصيات العامة إلى الولايات المتحدة وأوروبا وغيرها من الدول لتحقيق هذا الهدف.

واستخدمت الفضائيات المصرية هذه السياسة ضمن حملتها في مخاطبة الغرب، وظهرت العديد من الإعلانات المترجمة للإنجليزية بثت عبر الفضائيات الموجهة للغرب تؤكد على أن ما حصل في مصر ثورة وليس انقلاب، واتهمت الإخوان بالإرهاب وحملتهم مسؤولية أحداث العنف في مصر، وقامت بعض هذه القنوات بتخصيص قناة أخرى فيها ترجمة فورية لبرامجها باللغة الإنجليزية مثل قناة "المحور"، وسارت جريدة التحرير على نفس الخطى، حيث قامت بإصدار ملحق باللغة الإنجليزية يحمل عنوان "ثورة وليس انقلاب"، وتم استغلال بعض الصحف الأجنبية مثل انترناشونال هيرالد تريبيون "Tribune International Herald" لنشر مقالات مدفوعة الأجر تدعم الانقلاب وتتهم الإخوان بأعمال.²

¹ الرشيدى، أسامة، "متى يصبح السيسي إلهاً"، مرجع سابق.

² الرشيدى، أسامة، "إستراتيجية الإعلام المصري خلال فترة حكم محمد مرسي وما بعد الانقلاب"، مرجع سابق. ص ص

الفصل الخامس

العنف السياسي خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي

الفصل الخامس

العنف السياسي خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي

ظهر السيسي في قلب المشهد السياسي في وقت كان فيه الشارع المصري يشهد حالةً من التسييس لم يسبق لها مثيل، وكانت الدولة المصرية قد وصلت إلى منزلق تاريخي يهدد سقوطها، وانتشرت حالة من القلق والخوف على المستقبل، بدأت الأنظار تتجه نحو السيسي الذي بدا عليه أنه رجل قوي قادر على حكم البلاد، خاصة وأن لديه ولاءات ممتدة من المؤسستين العسكرية والمدنية وصولاً إلى الجهاز البيروقراطي للدولة، كما أنه ظهر في أعين المعارضين بحكم الإخوان بصورة البطل المخلص بعد دوره في إزاحة الإخوان المسلمين عن الحكم.¹

حقق السيسي شعبية كبيرة دفعت الجماهير إلى مطالبته بالترشح لرئاسة الجمهورية، وبالفعل أعلن السيسي بعد قراره بإنهاء خدمته كوزير للدفاع عن ترشحه للانتخابات التي جرت في يونيو/حزيران 2014، مبرراً ترشحه بأنه قضى عمره في خدمة الوطن وتطلعاته وآماله وأنه سيستمر في ذلك، فالشعب المصري يستحق حياة الكرامة والأمن والحرية، وقدم وعوداً بإعادة بناء جهاز الدولة الذي عانى من حالة ترهل منعه من النهوض والقيام بواجباته، ووعده بإعادة عجلة الإنتاج للدوران لإنقاذ الوطن واستعادة سيادة الدولة وهيبتها.²

بأغلبية ساحقة حسم وزير الدفاع المستقيل عبد الفتاح السيسي نتيجة الانتخابات الرئاسية التي خاضها إلى جانب المنافس حمدين صباحي زعيم التيار الشعبي، وغياب الإخوان المسلمين الفصيل الأكبر في مصر عن الانتخابات بعد عدم السماح لهم بالترشح ووصفهم بالإرهابيين، فقد حصل السيسي في هذه الانتخابات على ما نسبته 96.9% من الأصوات مقابل 3.9% تقريباً لصالح صباحي.

¹ ثابت، ياسر، الصراع على مصر نواب مبارك والعهد الجديد، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع: 2014، ص ص 11-

² أنظر موقع العربية، "السيسي يستقيل ويعلن ترشحه للرئاسة"، 26 مارس 2014. <https://goo.gl/jCaIKO>

منذ البداية كان من الواضح أن نتائج الانتخابات محسومة لصالح السيسي الذي كان ولا زال يحظى بدعم من نفس القوى التي أوصلته إلى السلطة، والتي هي في عمومها مزيج من مؤسسات مهيمنة كالجيش والقضاء والشرطة، والقوى الدينية كالأزهر والكنيسة، وأحزاب سياسية تجمع ما بين تلك التي ازدهرت في عهد مبارك وحزب النور الذي يمثل قطاعاً من السلفيين في مصر، فالسيسي حظي بدعم كبير من قوى إقليمية ودولية فضلاً عن دعم قوى مؤثرة داخلياً، ليتم التعامل معه خلال فترة الانتخابات على أنه الرئيس الحتمي لمصر في مشهد يعيد إلى الأذهان أيام مبارك الذي كان يحوز في أي انتخابات أو استفتاء على ما يكاد يلامس حاجز 100%¹.

1.4 وسائل السيسي في الهيمنة على مؤسسات الدولة

في ظل الدعم الكبير الذي حظي به السيسي من قوى خارجية إقليمية ودولية وقوى داخلية مؤثرة على الساحة المصرية كان على رأسها القضاء والإعلام وقوات الأمن، تمكن السيسي من الانقلاب على مرسي والإطاحة به ليتقلد رئاسة الدولة بعد انتخابات كانت أقرب إلى الخيال بعد فوزه بأغلبية ساحقة في ظل عدم مشاركة جماعة الإخوان المسلمين ومقاطعة العديد من القوى الشبابية لتلك الانتخابات،² لقد حرص السيسي منذ قيامه بالانقلاب على مرسي والإطاحة به على السيطرة على الإعلام والقضاء وقوات الأمن، فشكلت هذه المفاصل الثلاث أدوات في يد الرئيس السيسي لتثبيت حكمه وضمان استمراريته، وإحكام سيطرته على الأوضاع الداخلية، وإخماد صوت المعارضة.

1.1.4 السيطرة على قوات الأمن (الجيش والشرطة)

في الوقت الذي بدا فيه أن الجيش قد تدخل لحماية الثوار في 25 يناير/كانون الثاني 2011، كانت الهتافات تتردد بأن "الجيش والشعب يد واحدة"، وكان واضحاً أن الشرطة هي العدو الوحيد للشعب، على الأقل خلال الأيام الأولى من الثورة قبل أن يتم الإطاحة بمبارك، لكن

¹ أنظر موقع الجزيرة نت، "انتخابات مصر 2014 .. الرئاسة والمشير"، 2014/5/2. <https://goo.gl/ocHqzl>

² المرجع السابق.

المعادلة اختلفت في 30 يونيو/حزيران 2013، فقد تحولت الهتافات إلى أن الجيش والشرطة يد واحدة، وتعدتها في بعض الأحيان إلى كون الشرطة والجيش والشعب يد واحدة، في إشارة إلى تأييد المؤسستين الأمنية والعسكرية للمظاهرات التي خرجت ضد مرسي.

وبعد أن استقر الحكم للسيسي استمرت المؤسستين الأمنية والعسكرية في دعم السيبي ومواجهة رافضي الانقلاب والمؤيدين لمرسي، فتسببتا في مقتل وإصابة واعتقال وتعذيب الآلاف من أبناء الشعب المصري، وذلك ضمن حالة من التعاون والتناغم بين الجيش والشرطة، ووسط حملات من إعلام السلطة وأنصارها التي استمرت في دعم السيبي والإشادة بإمكانياته، والتي وصلت إلى حد قيام شيخ الأزهر أحمد الطيب بتشبيه السيبي بالرسول.¹

وفي ظل تصريحات السيبي بأن الأزمات الاقتصادية والمالية وضعت البلاد في وضع صعب للغاية، وقادت الحكومة إلى الإعلان عن سياسات تقشفية، ووقف الدعم للسلع والوقود، زادت رواتب الضباط والجنود بشكل كبير، فقد جاءت الزيادة للمؤسستين العسكرية والأمنية بما لا يتلاءم مع تصريحات السيبي وبشكل معاكس للأوضاع الاقتصادية وفي ظل عجز الحكومة عن وضع حد أدنى للأجور، فأصبح التقشف للمصريين والزيادات للجيش والشرطة، كل هذا من أجل ضمان عدم وجود أي احتجاج في صفوف قوات الأمن التي بدورها تلعب دوراً مهماً في ضمان عدم احتجاج الشعب، هذه الخطوات في محاولة من السيبي لإحكام قبضته السياسية على البلاد، وإخماد صوت المعارضة.²

لم تستمر حالة الود بين السيبي والجيش والشرطة طويلاً، فسرعان ما توترت العلاقات على إثر إقالة وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم، وبدأت الصحف التابعة للدولة بشن حملة ضد الشرطة، وحذرت من خطر عودة بطش الداخلية وإهدار كرامة المواطنين، وروجت لفكرة أن الشرطة قد انهارت وأصبحت تشكل خطراً وتهديداً على أمن البلاد، وحملت الجهاز مسئولية

¹ زكي، أنس، "هل تفكك تحالف الجيش والشرطة بمصر؟"، الجزيرة نت، 2015/4/26. <https://goo.gl/PfJ7Zd>

² أنظر موقع كلمتي، "بالأرقام .. السيبي" يرفع مرتبات الجيش والشرطة أضعاف مضاعفة ويقول للشعب "مافيش"، 4

يونيو 2014. <https://goo.gl/lihu03>

تدهور الأوضاع الأمنية، وجرى انتقاد الشرطة بشكل كبير ضمن حملة شرسة تخللها فضح لحالات القمع والتعذيب والقتل داخل أقسامها، وإظهارها على أنها في خصومة مستمرة مع الشعب.¹

في هذا السياق، نشرت قناة الجزيرة على موقعها تقريراً يتضمن مجموعة من الآراء لعدد من النشطاء والمحللين السياسيين الذين فسروا الخلاف من منظور أن السلطة ومن ورائها الجيش أرادت الضغط على الشرطة، وتحملها مسؤولية الإخفاقات الأمنية واتساع دائرة العنف، فقدم السيسي وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم ككبش فداء لتحسين صورته أمام الرأي العام المحلي والعالمي، وتلطيف الأجواء السياسية وتهذئة الأوضاع مع المعارضة، في ظل موجة من الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرض لها نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية،² ولربما كانت الشرطة مجرد ككبش فداء لتصفية الحسابات بينها وبين الجيش، فالجيش أراد تركيع الشرطة وتذكير أفرادها بأنه من يحكم البلاد.³

2.1.4 السيطرة على وسائل الإعلام

يعتبر التوظيف السياسي للإعلام ظاهرة قديمة، ترتبط بقدرة النظام على تحقيق أهداف سياسية من خلال السيطرة على وسائل الإعلام والتلاعب بعقول الجماهير، وذلك في الفترات التي تتوتر فيها الأوضاع داخل المجتمع وتخرج الدعوات للتغيير، وتنطلق المظاهرات إلى الساحات والميادين، وفي هذه الحالة لا يكون أمام السلطة سوى خيارين اثنين فقط، إما استخدام القوة الخشنة من خلال قمع المتظاهرين بدءاً باستخدام عصا الشرطة وانتهاءً برصاصها، أو باستخدام القوة الناعمة من خلال توظيف وسائل الإعلام لضرب وتسفيه فكرة التغيير، وتشويه

¹ زكي، أنس، "هل تفكك تحالف الجيش والشرطة بمصر؟"، مرجع سابق.

² أنظر موقع الجزيرة نت، "إقالة وزير الداخلية المصري .. التوقيت والدلالات"، 2015/3/5. <https://goo.gl/sQzBxZ>

³ زكي، أنس، "هل تفكك تحالف الجيش والشرطة بمصر؟"، مرجع سابق.

صورة من يطالب بالتغيير ومن يقوم به ومن يفوده، وفي الحالة المصرية استخدم نظام السيسي كلا الطريقتين.¹

منذ أن أصبح السيسي حاكماً لمصر، عرفت العلاقة بينه وبين أكثرية وسائل الإعلام نوعاً من الهدنة، فقد عمل منذ توليه الحكم على إغلاق وسائل الإعلام الداعمة لمرسي وسجن عدد من مشغليها، فيما زاد عدد حلفائه في السلك الإعلامي مع تنامي نفوذه وازدياد قوته، وتحول الكثير من مالكي وسائل الإعلام ومشغليها إلى داعمين أساسيين للسيسي، واعتباره الخيار الذي يجسد الاستقرار، والذي سيعيد البلاد إلى الوضع الذي كانت عليه قبل ثورة يناير، ووصل الأمر في بعض مقدمي البرامج إلى حد وصف السيسي بمنقذ البلاد.

وضعت الدولة عينها وقبضتها على حرية الرأي والتعبير، ففرضت رقابة واضحة على وسائل الإعلام بشكل عام وعلى الإعلام المستقل بشكل خاص، وعملت على اضطهاده وتضييق الخناق عليه حتى أصبح الإعلام المستقل والحقيقي مغيب إلى حد كبير، ولم يجد له مكاناً إلا في بعض المواقع الإخبارية المستقلة الجديدة أو غير المعروفة جيداً أو في وسائل إعلام خارجية، وضيقت الحكومة كثيراً على الإعلام وسيطرت عليه سيطرة كاملة، فكممت الأفواه في مسائل معينة كقضايا الفساد ومنعت التحقيق فيها، كذلك منعت التحقيق نهائياً في مسائل أخرى كالإرهاب إلا بهدف نقل الرواية الرسمية الحكومية.²

لكن علاقة السيسي بوسائل الإعلام تحولت لتأخذ شكل الاضطراب والتعقيد، فتارةً نجده يعبر عن ازدرائه لوسائل الإعلام، وتارةً يحاول السيطرة على شخصيات بارزة في الإعلام لاستخدامها في تمرير المعلومات، وهذا يعكس التناقض بين حاجة السيسي لوسائل الإعلام ومحاولة القضاء على استقلاليتها عن النظام في الوقت نفسه، وعلى الرغم من محاولات السيسي لجعل وسائل الإعلام تتبنى رأياً واحداً هو ذلك الذي يصدر عن الدولة، إلا إنه لم ينجح في ذلك،

¹ خليل، محمود، "الإعلام و"السيسي" .. "كلٌ في طريقه"، الوطن، 2015/5/11.
<http://www.elwatannews.com/news/details/727381>

² المشد، محمد، "السيسي والإعلام: تدهور العلاقة"، صدى، 29 أبريل 2016.
<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=63494&lang=ar>

فلم تتبنى وسائل الإعلام ذلك المبدأ بالكامل، وتراجعت قدرة السيسي على التحكم بها كما في السابق.¹

وبعد عامين من الدعم القوي والمتواصل، بدأت تخرج من الإعلام أصوات معارضة شنت حملة انتقدت فيها السيسي وهاجمته، وتدهورت العلاقة بين الطرفين فوصلت إلى حد تبادل الاتهامات، وبلغت ذروة التصادم بين الجانبين مع تصاعد أزمة ترسيم الحدود بين السعودية ومصر والتي قضت بتنازل مصر عن جزيرتي تيران وصنافر لصالح السعودية، وقضية مقتل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني (**Giulio Regeni**)، حيث اتهم السيسي ووسائل الإعلام بالمسؤولية عن تصاعد الأحداث وتعميق حدة الأزمة، وذلك بسبب التغطية الإعلامية المكثفة لهاتين القضيتين والتي كانت السبب في تحويلهما إلى قضيتين عالميتين.²

3.1.4 الهيمنة على القضاء والمحاكم

إن التلاعب بالقوانين وتحويل المحاكم إلى أداة للقمع والانتقام وترهيب الخصوم السياسيين أمر شائع ومعمول به داخل الأنظمة السياسية في العالم، لكن مصر أصبح لها مكانة خاصة في ظل نظام السيسي في هذا الشأن، فسجلت المحاكم المصرية أسوأ الخروقات على الإطلاق مقارنة بدول العالم، فقد قامت المحاكم بإصدار أحكام قاسية وعجيبة بناءً على أدلة لا معنى لها ودرجة يصعب تصديقها.³

تم استخدام القضاء كأساس في الصراع القائم على السلطة، فالقضاء المصري يعاني من التبعية للنظام السياسي وهو غير قادر على الاستقلال عنه، والأحكام التي يصدرها والمواقف التي يتخذها من السهل أن تتغير في لحظة حسب اتجاه الرياح السياسية، وكثيراً ما قام القضاء بتلفيق الاتهامات كنوع من الملاحقة السياسية وتصفية الحسابات، فالنظام استخدم القضاء في

¹ المرجع السابق.

² عاطف، هدير، "باحث بريطاني: لماذا تحول الإعلام عن دعم السيسي؟"، التحرير، 2016/5/12. <https://goo.gl/bREmnt>

³ أنظر موقع العربي الجديد، "ذي غارديان: القضاء المصري ظالم وغاشم والمحاكم أدوات للانتقام"، 2015/9/1. <https://goo.gl/SNQSMD>

كثير من الأحيان كأداة في اللعبة السياسية لتوجيه رسائل تهديد أو لإنزال عقوبة في خصم المواجهة مع خصومه والتكيل بهم، فأصبح المواطن المصري يقف أمام أداة في يد النظام وليس أمام قضاء حقيقي.¹

يمكن أن تعزى الأحكام المنحازة للنظام إلى طبيعة القضاء المصري الذي يعارض أغلب أفراده بشدة أفكار الإخوان المسلمين والمفكرين الليبراليين، بالإضافة إلى التحول الذي حصل في وظيفة المحاكم من إصدار الأحكام العادلة إلى معاقبة من تعتبرهم الدولة أعدائها وإخماد صوتهم، وبالتالي فإن إمكانية تحقيق العدل تلاشت كون العدل لا يقوم من خلال الأحكام التي لا تقيم اعتباراً للأدلة، أو تلك التي يتم إصدارها بغياب الأدلة، فالعدل لا يقوم عندما يتم تطويع القضاء لإرضاء النظام الحاكم.²

وظهر القضاء المصري مرات عديدة كطرف أساسي ومنحاز إلى جانب السيسي ضد التيارات الشبابية والسياسية المعارضة، وذلك من خلال إصدار أحكام مشددة ومبالغ فيها كما فعل بحق 152 شاباً ممن تم إلقاء القبض عليهم في التظاهرات التي دعت إليها الحركات الشبابية لمعارضة ترسيم الحدود مع السعودية، فتراوحت الأحكام الصادرة بحقهم جميعاً ما بين عامين إلى 5 سنوات، بالإضافة إلى فرض غرامات مالية وصلت إلى حد 100 ألف جنيه بحق 79 شخص من المعتقلين، وتم توجيه الاتهامات إليهم بقطع الطريق العام وإعاقة حركة وسائل النقل ومنع المواطنين من ممارسة أعمالهم بشكل طبيعي.

حسم القضاء المصري موقفه إلى جانب السلطة في معركتهما ضد المعارضة، وجاءت هذه الأحكام ضمن سلسلة طويلة من الأحكام الصارمة والقرارات القضائية بحبس نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي في حملة النظام ضد المعارضين، وباتت قرارات الحبس الاحتياطي الطويلة غير المبررة والسابقة لإحالة المعتقلين للقضاء بمثابة عقوبات، وكانت كلها مستندة إلى تحريات

¹ أنظر موقع الجزيرة نت، "متابعون: القضاء المصري سلاح النظام ضد خصومه"، 2016/5/7. <https://goo.gl/gZGFLc>

² أنظر موقع العربي الجديد، "ذي غارديان: القضاء المصري ظالم وغاشم والمحاكم أدوات للانتقام"، مرجع سابق.

وتقارير أمن الدولة التي قُدمت أثناء التحقيقات، والتي من المفترض ألا تُؤخذ بعين الاعتبار من قبل محكمة النقض التي تعتبر أعلى جهة قضائية في البلاد، لكنها أخذت بها.¹

قام السيسي بإتباع نهج السيطرة على السلطة القضائية من أجل شرعنة الانتهاكات التي يرتكبها هو ونظامه في مجال الحقوق والحريات، فعمل على إصدار قرار جمهوري يقضي بعزل أربعة مستشارين تابعين لهيئة قضايا الدولة من وظائفهم،² و44 قاضياً من مناصبهم القضائية وإحالتهم إلى التقاعد على خلفية إصدار بيان يدعم اعتصام "رابطة العدوية" المؤيد للرئيس المعزول محمد مرسي،³ والانضمام إلى حركة معارضة للنظام والمقصود بها حركة "قضاة من أجل مصر"، وشمل القرار محمود فرحات وطلعت العشري وهما وكيلان في هيئة قضايا الدولة، ومحمد يوسف وسعيد عبد الكريم وهما مستشاران في هيئة قضايا الدولة، وجرى توجيه الاتهامات لهم بالاشتغال في السياسية وتأسيس حركة "قضاة من أجل مصر".⁴

2.4 إحكام السيطرة على الوضع الداخلي المصري باستخدام العنف

منذ الانقلاب الذي أطاح بمرسي وأوصل السيسي إلى سدة الحكم والنظام المصري تحت رئاسة السيسي يستخدم ذريعة المحافظة على الاستقرار وإنقاذ البلاد من الإرهاب المحتمل كأداة لزرع الخوف والقلق الدائم من المستقبل لدى قطاعات واسعة من الشعب المصري، والوقوف في وجه المعارضة ومنعها من زعزعة نظام الحكم، وتقنن النظام في استخدام العنف مع المعارضين والخصوم السياسيين، مما جعل وضع الحقوق والحريات يتراجع إلى الوراء مع مرور الوقت.

كذلك قام النظام برفع شعار واحد ألا وهو محاربة الإرهاب المحتمل، وتحت ظل هذا الشعار مارس النظام أبشع صور القتل والتعذيب والاعتقال بحق آلاف المصريين، وركز النظام

¹ أنظر موقع العربي الجديد، "القضاء المصري يقمع معارضي السيسي .. وتحذيرات من انهياره"، 2016/5/23.

<https://goo.gl/c0QISg>

² أنظر موقع المركز الفلسطيني للإعلام، "السيسي يعزل 4 قضاة بذريعة الاشتغال بالسياسية"، 18 فبراير 2016.

<https://goo.gl/LCsC6H>

³ أنظر موقع Arabic RT، "مصر .. السيسي يصادق على عزل 44 قاضياً"، 2016/5/11. <https://goo.gl/VujfMa>

⁴ أنظر موقع المركز الفلسطيني للإعلام، "السيسي يعزل 4 قضاة بذريعة الاشتغال بالسياسية"، مرجع سابق.

حملته الأمنية والإعلامية ضد المعارضين بشكل عام والإخوان المسلمين بشكل خاص، فكانت وسائل الإعلام التابعة للدولة والمؤيدة لنظام السيسي لا تتوانى عن نسب أحداث العنف والإرهاب لجماعة الإخوان المسلمين وتحميلها المسؤولية الكاملة عن تلك الأحداث، ضمن وضع أقل ما يمكن وصفه بالصعود السريع نحو الاستبداد وعسكرة الدولة.¹

1.2.4 سياسات السيسي تجاه الإخوان المسلمين

منذ أن أطاح السيسي بمرسي وهو يستخدم القبضة الفولاذية في التعامل مع خصومه السياسيين، وشن السيسي أكبر حملة قمع للمعارضة عرفتها البلاد، وكانت موجهة في الأساس ضد جماعة الإخوان المسلمين وكل من يؤيدهم، حيث تم قتل وسجن عشرات الآلاف من أعضاء الجماعة، بالإضافة إلى إصدار العسكر أحكاماً بالإعدام طالت المئات من مؤيدي الرئيس المعزول مرسي، في الوقت الذي كان يتمتع فيه الرئيس المخلوع حسني مبارك بكامل حريته هو وكل رموز نظامه بعد إطلاق سراحهم من السجون.²

وأحالت محكمة جنايات القاهرة أوراق الرئيس محمد مرسي وعدد من قيادات الإخوان إلى مفتي الجمهورية لإبداء الرأي الشرعي في إعدامهم، وذلك بتهمة التخابر مع حماس والهروب من سجن وادي النطرون ضمن العملية المعروفة إعلامياً بالهروب الكبير، وأبدى المفتي تأييده لتنفيذ حكم الإعدام على الرئيس المعزول وباقي المتهمين،³ وهذا يعتبر وصمة عار للقضاء المصري، ونقطة سوداء في سجله للأبد.

ويواجه مرسي المحاكمة في 5 قضايا رئيسية، وهي قضية وادي النطرون حيث تم الحكم عليه بالإعدام، وقضية التخابر الكبرى التي حكم عليه فيها بالسجن لمدة 25 عاماً، وذلك بتهمة التخابر مع حماس للقيام بأعمال عدائية ضد البلد، وقضية أحداث الاتحادية التي حكم عليه

¹ الشبراوي، محمد، "إستراتيجية الخوف في جمهورية السيسي"، وكلة عرب سولا برس، 2014/11/1. <https://goo.gl/16crnP>

² أنظر موقع الرسالة، "صحف عالمية: السيسي يجرم ثورة يناير بإعدام مرسي"، 17 مايو 2015. <https://goo.gl/g9N7uc>

³ أنظر موقع صحيفة صدى الإلكترونية، "مفتي مصر يوافق على إعدام مرسي"، 2016/6/4. <https://www.slaati.com/2016/06/04/p565071.html>

فيها بالسجن لمدة 20 عاماً بتهمة قتل المتظاهرين، أما في قضية التخابر مع قطر فتم الحكم عليه بالسجن لمدة 40 عاماً، في حين يتم الانتظار لإصدار الحكم في قضية إهانة القضاء.¹

وتعتبر جميع هذه الأحكام أولية غير نهائية، قابلة للطعن فيها والاستئناف عليها، خاصة وأن مرسى يملك حق الطعن أمام محكمة النقض التي تعتبر أعلى محكمة مدنية مصرية، ذلك لعدم اختصاص محكمة جنايات القاهرة وعدم امتلاكها الحق في محاكمته، بالإضافة إلى أن الأحكام الصادرة مخالفة للنصوص والأعراف الدستورية والقانونية لأنها تقوم على أساس الانقلاب العسكري، وبإمكان محكمة النقض إلغاء الحكم والأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى في محكمة جنايات القاهرة.²

ويعتبر الحكم الصادر بالإعدام قتلاً للديمقراطية في مصر، وضربة قوية لثورة يناير 2011 التي طالبت بالحرية والعدالة الديمقراطية ونجحت في الإطاحة بنظام مبارك، ذلك أن هدف الحكم تجريم الثورة وإظهارها بمظهر المؤامرة الخارجية التي أُحكيت ضد البلاد، وإخراجها من إطار الثورة الشعبية التي جاءت للمطالبة بالحرية، خاصة في ظل اتهام مرسى وقيادات الإخوان بالاتفاق مع عناصر أجنبية مسلحة لتأمين هروبهم من السجن وإثارة الفوضى في البلاد.

ويجسد الحكم بالإعدام تراجعاً شديداً لثورة يناير، فمرسى يواجه عقوبة الإعدام بسبب هروبه من الاعتقال غير القانوني، وهو أحد أهم أشكال الظلم الذي خرج المصريون يوم 25 يناير للمطالبة بإسقاطه، بالإضافة إلى أن وصول مرسى إلى الحكم عام 2012 بصفته أول رئيس منتخب بطريقة ديمقراطية يشكل علامة فارقة في ثورات الربيع العربي.

كما أن هذا الحكم يشكل محاولة مستميتة من نظام السيسي لضمان عدم عودة مرسى إلى الساحة السياسية أبداً، وتوجيه ضربة قوية للإخوان المسلمين استكمالاً لسلسلة الأحكام القاسية

¹ عبد الحميد، أشرف، "المتهم محمد مرسى .. إعدام و85 عاماً وينتظر المزيد"، العربية، 19 يونيو 2016. <https://goo.gl/YbjUb3>

² أنظر موقع هافينغتون بوست عربي، "40 سنة سجن لمرسى والإعدام لـ 6 آخرين بينهم 3 صحفيين في قضية التخابر مع قطر"، 2016/6/18. http://www.huffpostarabi.com/2016/06/18/story_n_10543650.html

التي مورست بحق قيادات وأعضاء الجماعة، وسيطر هذا الحكم نهاية حقبة الإخوان في البلاد، خاصة وأن القضاء قد حكم على المئات من مؤيدي مرسى بالإعدام.¹

لم يتوانى السيسي عن استخدام السياسات القمعية في حربه ضد الإخوان، إذ لجأ إلى كل الوسائل الممكنة للقضاء عليهم، فلم يكتفي باعتقالهم وتعذيبهم بل تعداه الأمر إلى استخدام أسلوب التصفية الميدانية كما حصل في إحدى شقق مدينة 6 أكتوبر بتاريخ 1 يوليو/تموز 2015، حيث أقدمت الشرطة على قتل 13 شخص من قيادات الإخوان من أعضاء لجنة دعم أهالي القتلى والمصابين، وأعلنت الداخلية أنها تعرضت لإطلاق نار من قبل أفراد الجماعة، فردت بدورها بإطلاق النار مما أدى إلى مقتلهم، في حين أكدت جماعة الإخوان أن الضحايا كانوا عزلاً، وتم قتلهم بدم بارد بعدما تم التحفظ عليهم وأخذ بصماتهم، فقد تم العثور على آثار من الحبر على أصابعهم بعد قتلهم، وهذا ما تؤكد رواية أهالي الضحايا الذين أكدوا على أنه تم اعتقال أبنائهم قبل ساعات من مقتلهم، مما يعني أن قوات الأمن قتلتهم دون مقاومة.

من جهتها أكدت جماعة الإخوان المسلمين أن الضحايا لم يكونوا مسلحين، وأن قتلهم جاء دون توجيه الاتهامات إليهم ودون محاكمة، وأن السلطات قامت بوضع الأسلحة بجانب جثثهم بعد قتلهم، وذلك لإثبات صحة روايتها بأنها تعرضت لإطلاق نار خلال اقتحامها لوكر يضم عناصر إرهابية تخطط لهجمات إرهابية ضد المنشآت الحيوية والمهمة في البلد، مما أجبرها على الرد وهذا ما أدى إلى مقتلهم.

تم تشيع جنازات الضحايا وسط هتافات غاضبة ضد السيسي والانقلاب، واعتقلت قوات الأمن ثلاثة صحفيين أثناء تغطيتهم لاحتجاجات الأهالي عند استلامهم لجثث أبنائهم، وحملت جماعة الإخوان المسلمين السيسي المسؤولية الكاملة عن الحادثة، وأكدت على أن عملية الاغتيال وإتباع أسلوب التصفية تجاه الجماعة سيدفع بالأوضاع إلى منحى شديد الخطورة، فالنظام لا

¹ أنظر موقع الرسالة، "صحف عالمية: السيسي يجرم ثورة يناير بإعدام مرسى"، مرجع سابق.

يتوانى عن إقرار القوانين التي تسهل المذابح الجماعية بحق الراضين للانقلاب العسكري بشكل عام والإخوان المسلمين بشكل خاص.¹

2.2.4 سياسة السيسي تجاه المواطن المصري العادي

يشكك الكثير من المصريين في أهلية السيسي لحكم مصر، فهو يتحكم بأمر البلاد ويدير الشأن الداخلي لوحده، ويفرض الأمن والاستقرار بالقوة، ولا يتوانى عن الاستمرار في تحميل الإخوان المسلمين المسؤولية الكاملة عن أحداث العنف والفوضى التي شهدتها البلاد بعد ثورة يناير، عدا عن استخدامه للعنف المفرط في تثبيت سلطته، حتى أصبح المواطن المصري على قناعة بأن مصر في عهد السيسي تفقر للحرية والأمان، وبمقارنة نظام السيسي مع الأنظمة السابقة، وجد المواطن المصري أن نظام السيسي أشدهم عنفاً وقسوة، فقد عمل على شن حملة مدهامة طالت كل الأماكن من بيوت ومكاتب ومكاتب الصحفيين، وتم اعتقال كل من يشتبه فيه بأنه ناشط سياسي معارض لنظام السيسي.²

كان السيسي قد أغدق على المصريين الوعود بأنه سينيهي حالة الفوضى التي حملها الربيع العربي وحكم الإخوان المسلمين إلى مصر، وأنه سيحول مصر إلى قوة إقليمية في المنطقة عبر المشاريع العملاقة التي وعد بإنجازها، وتحقيق الأمن والاستقرار وتأمين مستقبل أفضل ينعم فيه المواطن المصري بالرفاهية، لكنه لم ينفذ أيّاً من تلك الوعود، وبعد أن كان يحظى السيسي بالدعم والتأييد، فقد ذلك كله، ذلك أن المصريين أصبحوا على درجة عالية من الوعي والإدراك بأن وعوده مجرد كلام.

وتم توجيه صفة قوية للسيسي عندما شارك في الانتخابات البرلمانية في العام 2015 ما نسبته 25% من الناخبين فقط، فقد كان الشعب على علم بأن أعضاء البرلمان جميعهم من الموالين للسيسي ويسمحون بتمرير القوانين بسهولة، ومن الواضح أن فوزهم بالانتخابات كان

¹ أنظر موقع الجزيرة نت، "تفاصيل تصفية قيادات للإخوان المسلمين لمدينة 6 أكتوبر"، 1 يوليو 2015.
<https://goo.gl/6ZNQWW>

² أنظر موقع الراية، "مصر السيسي .. ليست حرة ولا آمنة"، 17/3/2016.
<http://www.raya.com/news/pages/9d4ac85b-bed0-4499-905a-acdc4c80531c>

مضموناً وذلك من خلال حرص منظمة الانتخابات على وضع شروط انتخاب ميسرة سهلت فوز جميع أتباع النظام، لضمان عدم وجود معارضة للسياسي داخل البرلمان.¹

أصبح السياسي يزرح تحت ضغط كبير، ويعود السبب في ذلك إلى أن 90 مليون مصري يتوقعون منه تحقيق الحرية والتقدم والسلام السياسي والأمني والاجتماعي، وهم يلاحظون أن مصر لا تسير في هذا الاتجاه إنما تعود إلى الوراء ولا يوجد إنجازات تذكر، فقد ظهر التدهور الاقتصادي الواضح، وارتفعت نسبة الشباب العاطلين عن العمل، وارتفعت نسبة من يعيشون في فقر مدقع، وعلى الرغم من الكثافة السكانية العالية ووجود العنصر البشري بقوة إلا أن السياسي لم يستغل ذلك، وأصبحت مصر مفلسة وتعيش على المساعدات المالية التي قُدمت إليها على شكل قروض و النفط.

وظهر عجز السياسي الواضح في تحقيق الأمن، بدليل انتشار الجماعات الإرهابية وعلى رأسها داعش في شبه جزيرة سيناء، واستمراره في إصدار قوانين تحت غطاء مكافحة الإرهاب والتي تهدف جميعها إلى تقييد حرية المواطنين وحقهم في التعبير عن رأيهم والتظاهر، وسهلت قمع الصحفيين من خلال القوانين التي سهلت وضع أسماء الصحفيين الناقدون على القائمة السوداء، مما عرقل نشر كتاباتهم في وسائل الإعلام.²

3.2.4 منع التظاهر في ميدان التحرير

كان النظام المصري قد كشف عن نواياه تجاه المظاهرات التي كان من المقرر أن تخرج احتجاجاً على أوضاع كثيرة، وذلك عن طريق إطلاق حملة من الاعتقالات الممنهجة التي طالت المنازل والمقاهي في عدة محافظات، واستهدفت الناشطاء والصحفيين والسياسيين الفاعلين على حد سواء، فقد وقف النظام في وجه المظاهرات التي كان من المقرر أن تخرج في ذكرى تحرير سيناء والرافضة للتنازل عن جزيرتي تيران وصنافر للسعودية بعد ترسيم الحدود

¹ أنظر موقع الراية، "مصر السياسي .. ليست حرة ولا آمنة"، مرجع سابق.

² أنظر المرجع السابق.

البحرية بين البلدين، وكذلك المظاهرات التي ستخرج احتفالاً بذكرى ثورة 25 يناير/كانون الثاني.¹

ففي الذكرى السنوية الخامسة لثورة يناير اتجهت أنظار المراقبين إلى ميدان التحرير في وسط القاهرة، هذا الميدان الذي شكل المسرح النابض للثورة، وشهد مراراً حضور الكثير ممن يريدون الاحتجاج على الأوضاع السيئة، واستشهد فيه العشرات ممن ناضلوا من أجل التغيير وإسقاط نظام مبارك، ففي العام الخامس للثورة وبدلاً من رؤية أبناء الثورة في الميدان، امتلأ الميدان بعناصر الأمن من الجيش والشرطة، الذين طافوا المكان بعرباتهم العسكرية استعداداً لاستخدامها في تفريق كل من تسول له نفسه التظاهر في هذا المكان، فبدل الاحتفال بذكرى الثورة وبصناع الثورة، كان واضحاً أنه ليس مرغوباً بهم في هذا المكان، فقد حاول السيسي كثيراً إزالة كل ما يرمز إلى أن ميدان التحرير كان مسرحاً للثورة.²

4.2.4 الاعتقال والقمع والتعذيب داخل السجون

منذ عام 2013 وبعد إسقاط مرسي، تحولت مصر إلى دولة قمعية في ظل وجود أكثر من 41 ألف معتقل داخل السجون المصرية متهمين بجرائم أو مدانين بعد محاكمات غير عادلة، فبعد أن بدأ الشباب مسيرتهم في التعبير عن حقهم من خلال الاحتجاج انتهى بهم الأمر معتقلين داخل السجون والمعتقلات في ظل سياسة الاعتقال التعسفي والتعذيب داخل السجون، كل هذا من أجل القضاء على أي تهديد لنظام السيسي، فتحولت العملية إلى واحدة من أشد عمليات القمع في تاريخ البلاد، خاصة وأن السلطات المصرية تواصل استهداف النشطاء الشباب تحت ذريعة مواجهة الإرهاب والحفاظ على الأمن والاستقرار، فلم تتوانى عن انتهاك حقوق الإنسان.³

¹ أنظر موقع العربي الجديد، "رعب رسمي من 25 أبريل: اعتقالات تسبق التظاهرات"، 2016/4/23. <https://goo.gl/ACHxeO>

² أنظر موقع الراية، "مصر السيسي .. ليست حرة ولا آمنة"، مرجع سابق.

³ أنظر موقع العربي الجديد، "أمستي" ل السيسي: لا تستعمل ذريعة الإرهاب لممارسة القمع"، 30 يونيو 2015. <https://goo.gl/4GS5W4>

من جهتها أعربت منظمة أمنستي عن شن السيسي حملة اعتقالات واسعة وعشوائية طالبت النشطاء السياسيين والمواطنين العاديين على حد سواء، فتم إلقاء القبض على الكثير من الشباب سواء السياسيين أو ممن ليس لهم علاقة بالمظاهرات والحركات الاحتجاجية والثورية، مما أدى إلى زيادة رقعة الغضب والرفض للنظام الحالي، فقد أثبتت الحملة الأمنية فشلها في التصدي لأي حراك، ولم تزد المتظاهرين إلا عزمًا وإصرارًا على المشاركة بقوة، فهذه الحملات حتى لو كانت مؤثرة وتستهدف وتعتقل نشطاء بارزين في الحراك ضد السيسي، إلا أنها لن تقضي على المظاهرات الغاضبة من النظام، وما هي إلا دليل على قلق وفزع السيسي وأركان نظامه من اتحاد قطاع كبير من الفرقاء السياسيين، واستعادة قطاع من الحركات الشبابية نشاطها على هدف واحد.¹

استمرت حملة الاعتقالات وقامت أجهزة الأمن بإرسال عناصر تابعين لها بزي مدني، فكانت تقوم باقتحام المنازل وبعثرة محتوياتها والسرقة منها والاعتقال، ثم الإخفاء القسري لبعض من تقوم باعتقالهم فلم يعلم أحد عن مكانهم، وبحسب الائتلاف العالمي للحريات والحقوق فإن جريمة الإخفاء القسري قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، وشكل التصاعد الخطير والسريع في أعداد حالات جريمة الإخفاء القسري دليلاً على أن العملية ممنهجة تتبعها السلطات الأمنية والعسكرية لقمع المعارضين وتحييد الخصوم السياسيين.²

وفي نفس السياق صرح عمر عاشور أستاذ الدراسات الأمنية والعلوم السياسية في جامعة إكستر البريطانية للجزيرة "إن ما يحدث في عصر السيسي من انتهاكات واضحة لحقوق المعتقلين داخل أقسام الشرطة هو تصعيد خطير غير مسبوق في القمع والتعذيب، ولا يشبه ما حصل في عهد مبارك وعبد الناصر فهو أشد عنفاً وقسوة"، فنظام السيسي يعتقد أن أساليب التعذيب والقمع ضد المعتقلين من شأنها تثبيت أركان النظام، لكن ما حصل على أرض الواقع

¹ أنظر موقع العربي الجديد، "رعب رسمي من 25 أبريل: اعتقالات تسبق التظاهرات"، مرجع سابق.

² أنظر موقع الائتلاف العالمي للحريات والحقوق، "مصر تدخل 2016 بسجل حافل بالإخفاء القسري والتعذيب ..

والطلاب الضحية الأبرز"، 6 يناير 2016. <https://goo.gl/p9OVX8>

هو العكس تماماً، فقد ازدادت مشاعر الحقد والكراهية للأجهزة الأمنية ونظام السيسي معاً، لعدم وجود مبرر من النواحي القانونية أو الحقوقية أو الأخلاقية لتعذيب المعتقلين أو المشتبه بهم.

من جهته صرح السيسي أن أرقام الضحايا تعبر عن اعتداءات وحالات تعذيب فردية، وأنها لا تدل أبداً على كون التعذيب والانتهاكات والقمع وسيلة ممنهجة تستخدم من قبل النظام المصري كأداة سياسية، لكن الواقع جاء مغايراً لهذه التصريحات، فقد كشفت المنظمات الحقوقية أن حالات التعذيب داخل السجون كانت في ازدياد، ولم توجد أي نية حقيقة للنظام في حل المشكلة، وكل ما كان يقوله النظام عن محاكمة بعض المسؤولين الأمنيين المتورطين في هذه الأحداث مجرد أكاذيب لامتصاص غضب الشعب، فالتعذيب تحول إلى سياسة أمنية تتبناها بعض القيادات الأمنية وتكافئ من يقوم بها.¹

من جهته أكد محمد جميل رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أن التعذيب داخل السجون المصرية ممنهج، وتتراوح أساليبه ما بين الإهمال الطبي للمعتقلين المرضى والصعق بالكهرباء إلى حد الاعتداء بالضرب الوحشي المفضي إلى الموت، وأشار رئيس المنظمة إلى أن أعداد المعتقلين داخل السجون المصرية في العام 2015 بلغت حوالي 41 ألف معتقل، تعرض كل واحد منهم على الأقل للشتم والضرب والإهانة، ويوجد من بين هذه الحالات 68 حالة تعرضت للضرب الوحشي الذي أدى إلى وفاتهم، وهذا يدحض كلام السيسي بأن ما يحدث هو حالات فردية، فمراكز الاحتجاز تحولت إلى ما يشبه مراكز الموت البطيء.

ووجه رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا أصابع الاتهام إلى بعض المنظمات الحقوقية في مصر بأنها شريك أساسي في جرائم التعذيب كونها تتستر على هذه الجرائم وتكرر وجودها، لكن في حقيقة الأمر لا يمكن إنكار جهود العديد من المنظمات الحقوقية التي حاولت فضح ممارسات نظام السيسي لكنها فشلت بسبب عدم وجود تغطية إعلامية تدعمها، وبالتالي فإن صوتها لم يكن مسموعاً.²

¹ أنظر موقع الجزيرة نت، "المعتقلون بمصر.. انتهاكات غير مسبوقة"، 8/12/2015. <https://goo.gl/7ELzWA>

² أنظر المرجع السابق.

من جهة أخرى قام "مركز نديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب" بتوثيق الجرائم الأمنية التي حصلت خلال عامين فقط من حكم السيسي، وتم رصد هذه الحالات من خلال الإعلام الإلكتروني والورقي في الفترة ما بين يونيو/حزيران 2014 وحتى يونيو/حزيران 2016، فرصد المركز " 1083 حالة قتل على يد رجال الأمن، و 239 حالة وفاة وقعت في أماكن الاحتجاز، و 915 حالة تعذيب فردي، و 116 حالة تعذيب جماعي، و 121 حالة تكدير وتضييق على المعتقلين وذويهم، و 597 حالة إهمال طبي في أماكن الاحتجاز، و 183 حالة عنف دولة".¹

5.2.4 تضييق الخناق على طلبة الجامعات

ضمن ما يعرف بالحملة الأمنية على الجامعات المصرية، اتخذت عدة جامعات مجموعة من القرارات لإحكام السيطرة الأمنية على الجامعات وضمان سير العملية التعليمية حسب ما تراه السلطات الحاكمة مناسباً، ومنعاً لتكرار ما أطلقت عليه أحداث العنف والتخريب التي كانت قد حصلت في وقت سابق، وتعتبر هذه الإجراءات هي الأولى من نوعها في تاريخ الجامعات المصرية.

وضيقت الجامعات المصرية الخناق على الطلاب من خلال وضع معايير محددة تم على أساسها قبول الطلاب في المدن الجامعية، فكان يتوجب على كل طالب تقديم صحيفة الحالة الجنائية الخاصة به، بحجة أن الجامعة لا تستطيع قبول أي طالب له سوابق قتل أو سرقة أو أي جريمة أخرى يعاقب عليها القانون، وذلك للحفاظ على أرواح باقي الطلاب، بالإضافة إلى ضرورة قيام الطلاب بفحص المخدرات والخمور في مركز السموم التابع للجامعة، بحيث لا يتم قبول أي طالب يُثبت أنه متعاطي لأنه يشكل خطر على الآخرين.²

¹ أنظر موقع البداية، "انفوجراف .. النديم يرصد "عامين من القهر والتعذيب" في ظل حكم السيسي: 915 حالة تعذيب و 1083 قتيل و 597 إهمال طبي لمحتجزين"، 2016/6/9. <http://albedaiiah.com/news/2016/06/09/114672>

² أنظر موقع صحيفة المصريين، "مفاجأة الجامعات ل الطلاب: تحليل خمور .. والفصل عقوبة سب السيسي"، 3 أكتوبر

<https://goo.gl/mCJce5> .2014

وتم إصدار قرار يمنع التظاهر داخل المدن الجامعية بحجة أنها ليست مكاناً للتظاهر أو الصراعات الحزبية، وأي طالب يخالف هذه التعليمات يتعرض للفصل دون التحقيق معه، لأن المظاهرات ستقود إلى أعمال عنف وستشكل خطراً على حياة الطلاب، واستعانت الجامعة بضباط شرطة متقاعدين ممن لديهم الخبرة في الحراسة الجامعية، ذلك أنهم يملكون خبرة في الإدارة الأمنية لا يملكها مديري أمن الكليات، ونشرتهم في الكليات التي تتكرر فيها أحداث العنف على حد قولها، وأنها ستقوم بزيادة العدد وستنشرهم في باقي الكليات إذا استدعت الحاجة. وقامت أيضاً بإلغاء الأطر الحزبية الموجودة في الجامعات وتجميد أنشطتها، ومنعت أي طالب من ارتداء ملابس تحمل دلالة حزبية داخل الحرم الجامعي، وأي طالب يقوم بسب أو قذف الرئيس أو أي رمز من رموز الدولة أو يقوم بأي نشاط من شأنه تعطيل الدراسة وتخريبها يتم فصله مباشرة، ومُنع الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية من الدخول في أي جدال مع الأمن الجامعي، وإلا سيتم اتخاذ إجراءات صارمة بحقهم، كل هذا من أجل تقييد حرية المعلمين والطلاب، وإخضاع الحراك الطلابي لأوامر السلطة.¹

بذلت الدولة مجهوداً واضحاً في ملاحقة الطلاب، فقد تعرضت الجامعات لحملة ملاحقة شنها نظام السيسي الذي سمح بمرابطة العشرات من قوات الأمن داخل حرم الجامعات، وتم اعتقال أعداد كبيرة من الطلاب وفصلهم على خلفية الاشتباه في كونهم من المتشددين الإسلاميين، وتعرض الكثير منهم للتعذيب وانتهاك حقوقهم بعد القبض عليهم، وأعلن الكثير من الطلاب عن مشاركتهم في الاحتجاجات التي خرجت ضد السيسي ونظامه، والتي تحولت في بعض الأحيان إلى أحداث عنف، وبررها الطلاب بأنها رد فعل على انتهاكات قوات الأمن، فهم دافعوا عن أنفسهم ضد ممارساتها الوحشية،² هذه الممارسات التي كان لها أثر خطير، فقد أدت

¹ أنظر موقع صحيفة المصريين، "مفاجأة الجامعات ل الطلاب: تحليل خمور .. والفصل عقوبة سب السيسي"، مرجع سابق.

² إسماعيل، أمينة، "تقرير خاص- بعد تضييق الخناق على الجامعات .. القلق يساور طلبة مصريين على مستقبلهم"،

الدليل السويسري، 1 يونيو 2016. <https://goo.gl/2KKtrr>

إلى ميل عدد من الطلاب المحتجزين إلى الفكر العنيف المتطرف، وتبني فكرة الجهاد ضد الدولة.

وحسب الإحصائية الصادرة عن "مؤسسة حرية الفكر والتعبير" فإن قوات الأمن قامت بقتل 20 طالباً داخل أسوار الجامعات منذ العام 2013، وذلك على خلفية مشاركتهم في المظاهرات أو وجودهم بالقرب منها، كما قامت قوات الأمن بإلقاء القبض على حوالي 790 طالباً على خلفية تنظيم المظاهرات والمشاركة فيها، مع تحويل ما يقارب 89 طالباً إلى المحاكم العسكرية، وصدرت بحق بعضهم أحكام بالسجن المؤبد والإعدام، هذا بالإضافة إلى فصل 819 طالباً من أكبر جامعتين في مصر (الأزهر والقاهرة) بتهمة الخروج عن القانون وارتكاب العنف.¹

وجاءت حادثة مقتل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني (Giulio Regeni) لتسلط الضوء على الممارسات الوحشية للشرطة المصرية، ولتعيدهم إلى خانة الاتهام مرة أخرى، فلم تكتفي عناصر الشرطة بملاحقة وتعذيب الطلاب المحليين بل تجاوزت الأمر إلى حد الاعتداء على الباحثين الأجانب بدلاً من توفير الحماية و ضمان الحرية الأكاديمية لهم،² فقد تم العثور على جثته وعليها آثار تعذيب شديدة مع كسور متفرقة في أنحاء جسده، تشير إلى تورط أفراد من الشرطة أو أجهزة الأمن في الحادثة، وهذا ما أكدته مصادر في الشرطة والمخابرات حين تحدثت عن اعتقال الشرطة للباحث في اليوم الذي اختفى فيه ثم نقلته إلى مجمع الأمن الوطني، في حين نفت وزارة الداخلية والشرطة بشكل رسمي تورطهما في الحادث، ونفت اعتقاله.³

كان الدافع وراء اعتقال هذا العدد الكبير من الطلاب وفصلهم بسبب الاشتباه في كونهم من أصحاب التوجهات الإسلامية السياسية، حيث اعترف البعض بانتمائهم إلى جماعة الإخوان

¹ صلاح الدين، إسلام، "رويترز تحقق في ملاحقة الدولة المصرية لطلاب الجامعات بسبب التظاهرات"، شبكة شفاف، 1 يونيو 2016. <http://www.shafaff.com/article/31746>

² عبد الحميد، وائل، "كينيث روث: على غرار داعش .. السيسي يحرم الطلاب من التعليم"، مصر العربية، 2 يونيو 2016. <https://goo.gl/Fp416H>

³ إسماعيل، أمينة، "تقرير خاص - بعد تضيق الخناق على الجامعات .. القلق يساور طلبة مصريين على مستقبلهم"، مرجع سابق.

المسلمين في حين كان البعض الآخر مجرد داعم للجماعة ومؤيد لها، فالنظام المصري يكن العداء الشديد للجماعة ويعتبرها جماعة إرهابية يحظر الانتماء إليها، وهذا ما أكده وزير الداخلية مجدي عبد الغفار حين صرح بأن الطلاب المحتجزين غالباً ما يتم توجيه الاتهامات إليهم بالانتماء إلى جماعات إرهابية والتحريض على العنف، نافياً وجود تعذيب داخل أقسام الشرطة وأماكن الاحتجاز، وإن حصل التعذيب فهو ممارسات فردية لا تمثل النظام،¹ لكن أعداد الضحايا تنفي كلامه.

إن عواقب الفصل من الجامعات خطيرة ووخيمة بسبب أهمية الشهادة الجامعية، فالطلاب المفصولين يصعب عليهم بل يستحيل أحياناً الالتحاق بالجامعات الأخرى، ففي يناير 2014 أصدر المجلس الأعلى للجامعات قراراً يمنع الجامعات الخاصة من قبول الطلاب المفصولين، وفي الوقت نفسه كان من الصعب عليهم استكمال دراستهم في الخارج بسبب اعتبارهم من أصحاب السوابق الإجرامية، وفي أحيان كثيرة كان يتم إذلال الطلاب لإعادتهم إلى مقاعد الدراسة، بإجبارهم على الاعتذار بحضور أولياء أمورهم والمثول أمام رئيس الجامعة والتعهد بعدم التظاهر مجدداً.²

6.2.4 الاعتداء على الحريات الصحفية

الاعتداء على الصحافة ليست ظاهرة جديدة في مصر، فحتى وإن بدا الإعلام بعد ثورة يناير/كانون الثاني 2011 أنه قد تحرر من القيود التي كانت مفروضة عليه، وأنه قد بدأ ينعم بالحرية بعد سنوات من القمع والرقابة والتشديد على الحريات الصحفية، إلا أن السيسي وبعد خمس سنوات على مرور الثورة جاء ليثبت العكس، فنظام السيسي يعتبر الأسوأ مقارنة بنظامي محمد مرسي وحسني مبارك في كل ما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي.³

¹ عبد الحميد، وائل، "كينيث روث: على غرار داعش .. السيسي يحرم الطلاب من التعليم"، مرجع سابق.

² صلاح الدين، إسلام، "رويترز تحقق في ملاحقة الدولة المصرية لطلاب الجامعات بسبب التظاهرات"، مرجع سابق.

³ محمد، معتز بالله، "هآرتس: السيسي الأسوأ في قمع الصحفيين"، مصر العربية، 9 مايو 2016.

<https://goo.gl/QQWdnB>

يمثل مفهوم الصحافة إشكالية لدى غالبية أنظمة الحكم غير الديمقراطية، خاصة وأن التحكم في الوصول إلى المعلومات يعتبر أمراً بالغ الأهمية في بقاء هذه الحكومات واستمرارها، لهذا اتجه السيسي نحو سياسة تقييد حرية الصحافة، مما أدخله في مواجهة مستمرة معها، ووصل الأمر ذروته عندما أقر السيسي المادة 33 من مشروع قانون مكافحة الإرهاب، والتي تنص على أن " يعاقب بالحبس الذي لا تقل مدته عن سنتين كل من تعمد نشر أخبار أو بيانات غير حقيقية عن أي عمليات إرهابية بما يخالف البيانات الرسمية الصادرة عن جهات معينة، وذلك دون الإخلال بالعقوبات التأديبية المقررة بهذا الشأن".¹

ويتيح قانون الصحافة المصرية حبس الصحفيين على خلفية جرائم نشر صيغتها غامضة، فيمكن أن يحاكم الصحفي في جرائم أمنية حتى لو نشر أخباراً تتعلق بالاقتصاد مثلاً، فضبابية قانون الصحافة وعدم وضوحه وضع الصحفيين في خانة الشك، وعرضهم لإمكانية المحاسبة حتى دون وجود تهم واضحة، وتم تضيق الخناق عليهم أكثر من خلال بنود القوانين التي تمنع أي صحفي من المساس بالرئيس وأسرته والجيش والدين، دون توضيح لما يشكل انتهاكاً لهذه البنود.²

توالى الانتهاكات لحرية الصحافة، حيث شهدت مصر 9 حالات قتل لإعلاميين في الميدان، وإصابة 60 بجروح متنوعة، وإحالة 6 إعلاميين إلى المحاكمة العسكرية، واعتقال ما يقارب 92 إعلامياً، وتم إغلاق 10 قنوات فضائية، ومداومة وإغلاق 12 مكتباً لمؤسسات إعلامية، ومنع 22 صحفياً من الكتابة، وفصل 30 آخرين بصورة تعسفية، وصُنفت مصر - ضمن تصنيف خاص بالعالم العربي قامت به شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي - كثاني دولة يتعرض صحفيوها لانتهاكات من قبل السلطات، وحصلت عالمياً على المركز السادس ضمن أكثر الدول سجوناً للصحفيين.

¹ أنظر موقع نون بوست، "اقتحام "النقابة" .. الحلقة الأخيرة في سلسلة قمع الصحافة في مصر"، 2 مايو 2016.

<https://www.noonpost.net/content/11553>

² محمد، معتز بالله، "هآرتس: السيسي الأسوأ في قمع الصحفيين"، مرجع سابق.

أصبح حال الصحافة يتراجع من سيء إلى أسوأ، ففي الربع الأول من العام 2016 تم تسجيل 222 حالة انتهاك مختلفة، ليسجل هذا العام تضاعفاً في معدل الانتهاك مقارنة بالعام 2015 الذي تم فيه تسجيل 125 حالة انتهاك بنسبة نمو بلغت 77.6%، فارتفعت وتيرة الانتهاكات وزادت حدتها، وذلك بالتزامن مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات ضد النظام بسبب قضية التنازل عن الجزيرتين للسعودية، فاندلعت على خلفية هذه الحادثة احتجاجات قوية، وألقى الأمن المصري القبض على عشرات الصحفيين بشكل عشوائي، خرج بعضهم من السجن في حين بقي البعض الآخر رهن الاعتقال.¹

على إثر هذه الأحداث اقتحمت قوات الأمن نقابة الصحفيين واعتقلت اثنين منهم، وشكلت هذه الحادثة ضربة قوية لحرية الرأي والتعبير خاصة وأنها الأولى من نوعها في تاريخ الصحافة المصرية، فحتى مبارك لم يقدم على هذه الخطوة لما تحمله من تبعات سلبية على النظام، وأنكرت وزارة الداخلية قيام قوات الأمن باقتحام النقابة،² مما أدى إلى إثارة حالة من السخط والغضب، فقامت مجموعة من الناشطين والصحفيين بشن هجوم إلكتروني على السلطات المصرية عبر وسم #نقابة_الصحفيين، الذي تصدر قائمة الترنند كأكثر الوسوم نشاطاً في مصر، وتم اعتبار الحادثة وصمة عار في وجه السيسي خاصة أن القوانين تمنع تقشيش مقارنات نقابة الصحفيين ونقاباتها الفرعية إلا بحضور نقيب الصحفيين ومعرفة أحد أعضاء النيابة.³

حاولت السلطات المصرية محاكمة كبار أعضاء مجلس نقابة الصحفيين لمعاقيبتهم على انتقاد الحكومة، وإرسال رسالة واضحة للصحفيين لتخويفهم حتى يصمتوا ويتراجعوا عن معارضة الحكومة وانتقادها،⁴ فقامت النيابة العامة بإحالة نقيب الصحفيين واثنين من أعضاء مجلس النقابة إلى المحاكمة بتهمة إيواء عناصر صدر بحقهم أمر قضائي بالضبط والإحضار

¹ أنظر موقع نون بوست، "اقتحام "النقابة" .. الحلقة الأخيرة في سلسلة قمع الصحافة في مصر"، مرجع سابق.

² محمد، معتز بالله، "يديعوت: بعد اقتحام نقابة الصحفيين .. قمع السيسي يطال الجميع"، مصر العربية، 2 مايو 2016. <https://goo.gl/MYMu07>

³ أنظر موقع الجزيرة نت، "نقابة_الصحفيين .. صحفيو مصر ينتفضون ضد القمع"، 2/5/2016. <https://goo.gl/iHqJ8D>

⁴ أنظر موقع مصر اوي، "العفو الدولية: احتجاز نقيب الصحفيين "قمع غير مسبوق لحرية الصحافة""، 30 مايو 2016. <https://goo.gl/3ZMEhK>

لارتكابهم جنح وجنايات يعاقب عليها القانون والتستر عليهم، ونشر أخبار كاذبة عن اقتحام مقر نقابة الصحفيين، فشككت هذه الحادثة انتكاسة مقلقة لحرية التعبير، وانتهاكاً صارخاً لحرية الصحافة.¹

7.2.4 استخدام الدين في تبرير القمع

جاء عزل النظام المصري الحالي للرئيس محمد مرسي على خلفية التلاعب بالدين، وعلى الرغم من أن خطاب المتظاهرين الذين طالبوا بإقصاء مرسي عن الحكم كان بسبب الخوف من أن يقوم هو وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي إليها بإرساء حكم ديني في مصر، إلا أن السيسي لا يزال يستخدم الدين في السياسة ويستغله لتعزيز التبعية للدولة، ويتلاعب به من أجل تبرير تصرفات السلطة وقمع المتظاهرين والترويج لفكرة الإذعان للدولة.

لم يفصل السيسي الدين عن السياسية، فحرص على استخدام الخطاب الديني والعبارات الدينية بشكل كبير ومستمر، وذلك حتى يثبت للناس أن مصر دولة متدينة بل أكثر تقوى وتدين من جماعة الإخوان، وأصبح التحكم في خطب صلاة الجمعة يتم بصفة مركزية من وزارة الأوقاف مباشرة، وتم منع الآلاف ممن يعتبرون من أنصار الإخوان المسلمين من العمل في المساجد التابعة للدولة.²

وساهم كل من رئيس جامعة الأزهر وبابا الكنيسة الأرثوذكسية في دعم مواقف الحكومة، متجاهلين الانتهاكات التي تقوم بها السلطة الحالية ضد حقوق الإنسان، على اعتبار أن السيسي يستخدم الخطاب الديني للحصول على التأييد من المواطنين والجنود على حد سواء للقضاء على الخطاب المتطرف الذي يشكل تهديداً كبيراً على أمن الدولة والمواطن، ووصل الأمر إلى حد قيام علماء دين مؤيدين للسيسي بإصدار فتاوى تبيح قتل المتظاهرين والمعتصمين.

¹ أنظر موقع هافينغتون بوست عربي، "إحالة نقيب الصحفيين المصريين وعضوين بمجلس النقابة إلى محاكمة عاجلة"، 2016/5/30. http://www.huffpostarabi.com/2016/05/30/story_n_10211816.html

² القاضي، عادل، "في مصر: استخدام الدين لتعزيز تبعية الدولة"، صحيفة التقرير، 20 سبتمبر 2014. <https://goo.gl/KMj3ry>

وتم استخدام الدين كوسيلة لمنع إحياء الذكرى السنوية الخامسة لثورة يناير/كانون الثاني 2011، فقد حذرت وزارة الأوقاف المصرية أن هذه النشاطات ستؤدي إلى الدمار والخراب والقتل وصنفتها في خانة الجرائم، وعلى الرغم من استخدام الدين في السياسة من قبل العديد من القادة العرب إلا أن السيسي ذهب لأبعد من ذلك، فقد استخدم الدين كغطاء لإعطاء نفسه الشرعية أمام المصريين، وقدم نفسه كمصلح ديني ودعا إلى ثورة دينية لمواجهة التطرف، لكن الإصلاح الذي دعا إليه لم يشجع على الحوار بل قمعه، بدليل ملاحقة الأئمة غير المسجلين في وزارة الأوقاف ومنع الصلاة في المساجد الصغيرة خشية صعود أئمة غير تابعين لها.¹

3.4 الوضع الأمني في سيناء

يعتبر الوضع الأمني في سيناء غاية في التعقيد، فهي منطقة لزجة أمنياً تفتقر للسيطرة المصرية عليها بسبب اتفاقية كامب ديفيد، مما أدى إلى زيادة نفوذ العشائر والمليشيات والجماعات المسلحة وانتشار الأفكار المتطرفة، عدا عن الفقر والاعتماد على الأعمال غير القانونية، وقلة أعداد السكان ومنع البناء والأعمار حسب الاتفاقية، وتعرض المنطقة لمراقبة أمنية إسرائيلية مكثفة عبر الأقمار الصناعية والمناطيد وتواجد للجيش على حدودها، مما جعلها منطقة خطيرة ومتشابكة يسهل التعدي على قوات الأمن المصري محدودة القوة والسلاح ومنزوعة العتاد وفق الاتفاقية.²

تحولت سيناء في السنوات الأخيرة إلى بؤرة للجماعات الجهادية التي تستغل الأوضاع الداخلية في مصر لتصعيد عملياتها ضد الجيش المصري والإسرائيلي، فالأخير يخشى أن يؤدي استمرار تضعف الأوضاع في مصر إلى تفاقم المشكلة وتصاعد العمليات، خاصة في ظل عدم قدرة الجيش المصري على السيطرة على هذه الجماعات المسلحة في المنطقة في ظل انشغاله

¹ درويش، باسل، "نيويورك تايمز: كيف يستخدم السيسي الإسلام لقمع المعارضة؟"، عربي21، 11 يناير 2016. <https://goo.gl/93LQPC>

² المدهون، إبراهيم، "حصار غزة وتعميدات الحالة الأمنية في سيناء"، المركز الفلسطيني للإعلام، 13 سبتمبر 2013. <https://goo.gl/eQuHc6>

بالأوضاع السياسية الداخلية، مما سيؤدي إلى زيادة نشاطها وعملياتها ضد الجيش، وهو ما حصل بالفعل منذ الإطاحة بمرسي.

تشكل سيناء بيئة خصبة للجماعات الإرهابية والمسلحة تمكنها من القيام بعملياتها وزيادة نشاطها كيفما تشاء، في ظل عجز الجيش عن بسط سيطرته الكاملة على المنطقة، فالقوضى التي تعيشها مصر وانشغال الجيش في الشؤون السياسية الداخلية يعطي فرصة لهذه الجماعات لتوسيع عملياتها، ومما زاد الأمر تعقيداً أن المعارضة المصرية والأطراف الخارجية تركز على أوضاع سيناء بشكل كبير، ولا تتوانى عن زج جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس في أي حادثة تجري هناك حتى ولو كانت تعلم مسبقاً أن الجماعات الجهادية والسلفية هي المسؤولة عنها.¹

المأساة التي يعيشها أهالي سيناء كبيرة، حيث القتل والتشريد وتدمير البيوت والممتلكات وتخريب المرافق العامة، كلها أمور حولت حياتهم إلى جحيم، كذلك الهجمات التي يتعرض لها باستمرار الجنود والضباط التابعين للشرطة والقوات المسلحة، وإقدام هذه الجماعات على اختطاف بعضهم وذبحهم أو قتلهم رمياً بالرصاص، هذه الأحداث تظهر أن هناك قتالاً بين جزء من شعب سيناء والجيش، وهو قتال لا يلتزم بمعايير أخلاقية أو قيمية بل يرتكب فيه الطرفان جرائم حرب.

أصبحت سيناء تعيش تحت رحمة إرهاب الدولة الذي بدأه السيسي بعد الانقلاب على الرئيس المنتخب مرسي والإطاحة به، يواجهه إرهاب الجماعات المسلحة التي ترتكب عمليات إرهابية تؤدي بحياة عدد لا بأس به من ضباط وجنود من الشرطة والجيش، أولئك الذين زج بهم السيسي في مغامرة غير محسوبة العواقب،² وهو ما خلف ضحايا من الجانبين.

علاوةً على ذلك أصبحت الحياة صعبة في سيناء مع استمرار فرض حالة الطوارئ وحظر التجوال، فقد فرضت السلطات المصرية حالة الطوارئ في المنطقة منذ نهاية أكتوبر/ تشرين الأول من عام 2014 في أعقاب الهجوم المسلح الذي استهدف كمين كرم القواديس في

¹ مرزوق، شيماء، "سيناء" التحدي الأكبر أمام السيسي"، الرسالة، 13 حزيران 2013. <https://goo.gl/wvGbY0>

² عبد المقصود، صلاح، "أزمة سيناء بين الرئيس مرسي والفريق السيسي (ج1)"، الجزيرة نت، 2015/6/24.

<https://goo.gl/HcqD4Y>

المنطقة، والذي راح ضحيته العشرات من جنود الجيش المصري ما بين قتيل وجريح، ومنذ تلك الحادثة وحالة الطوارئ تمدد كل ثلاثة أشهر.

وكان السيسي قد أعلن في مايو/أيار من العام 2016 عن تمديد حالة الطوارئ المعلنة في شمال سيناء من رفح حتى العريش لمدة ثلاثة أشهر، وذلك بسبب استمرار وجود الجماعات الإرهابية التي تثير الذعر وتمنع تحقيق الاستقرار الأمني في المنطقة، مع استمرار تلقيها الدعم الذي يمكنها من الاستمرار في تنفيذ عملياتها،¹ وبسبب عدم قدرته على إيجاد حل جذري لهذه المشكلة اكتفى بحلول أمنية بسيطة ليس لها فاعلية ولا تأثير على المدى البعيد، ولن تحل المشكلة لكنها ستؤدي إلى تفاقمها.

إن الإرهاب المتبادل في سيناء جاء بسبب فرض السيسي لنفسه عبر استخدام أساليب القوة والقتل والقمع والاعتقال، والمحاکمات الظالمة التي تساند الانقلاب بأحكام السجن أو الإعدام بحق الآلاف من المنتمين لجماعة الإخوان والمناصرين لها من المعارضين للسيسي والداعمين لمصري وجماعة الإخوان،² فقد خلط السيسي ما بين قمعه للجماعات الإرهابية وقمعه للسياسيين، فاستغل حربه ضد الإرهاب في قمع المعارضة السياسية المشروعة مما أدى إلى تفاقم المشكلة، فالقمع الذي تمارسه السلطات يؤدي إلى إذكاء التطرف، ذلك أن عمليات القمع تقود في أغلب الأحيان إلى صنع الإرهاب والفكر المتطرف، مما يؤدي إلى عدم استقرار الأوضاع.³

4.4 القمع والإقصاء يدفع بأعداد من المصريين إلى الانضمام للجماعات المتطرفة

يوجد صلة وثيقة بين القمع وانتهاك حقوق الإنسان الذي يمارسه نظام السيسي وبين تزايد الإرهاب، فالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والقمع والاعتقال والتعذيب تشكل تهديداً

¹ أنظر موقع bbc عربي، "مصر: تمديد الطوارئ في سيناء بسبب استمرار وجود الجماعات الإرهابية"، 10 مايو 2016. http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/05/160510_sinai_egypt_pm_emergency

² عبد المقصود، صلاح، "أزمة سيناء بين الرئيس مصري والفريق السيسي (ج1)"، مرجع سابق.

³ أنظر موقع الجزيرة نت، "أبو الفتوح: القمع في مصر يذكي التطرف بالمنطقة"، 2014/5/26.

<https://goo.gl/CSI3Td>

باندفاع المصريين الذين يشعرون بالظلم والنفور من النظام السياسي إلى أحضان الجماعات المتطرفة، ويؤدي إلى خلق شريحة واسعة في المجتمع لا ترغب بمساعدة الجيش والشرطة في حربهم ضد الإرهاب والقضاء على الجماعات الإرهابية والمتطرفة، بل على العكس تعمل على الانضمام إليها بدلاً من مكافحتها.

منذ انقلاب عام 2013 والمواطن المصري يعاني من الاعتقالات التي حصلت على نطاق واسع وطالت جميع الفئات، وعدم المساءلة عن جرائم القتل، واستبعاد معظم الإسلاميين عن الساحة السياسية وإعاقة ممارستهم لحياتهم العامة، عدا عن الأساليب الوحشية التي تم استخدامها في منطقة سيناء المهمشة، كلها عوامل جعلت المواطن المصري ينفر من النظام السياسي الأمر الذي جعله أكثر عرضة للتطرف.

لقد أدت الحملة الضخمة التي شنتها حكومة السيسي منذ الانقلاب ضد المعارضين بشكل عام والإخوان المسلمين بشكل خاص إلى ازدياد أعداد المعتقلين السياسيين، ورافق ذلك مجموعة من المشاكل التي تمثلت في الاكتظاظ والتعذيب والمحاكمات الجماعية غير العادلة، بالإضافة إلى الاعتقال لفترات طويلة دون مراعاة الإجراءات القانونية السليمة، كلها عوامل عززت من احتمالية تحول عدد كبير من المعتقلين من بينهم الكثير من الشباب إلى متطرفين.¹

¹. دن، ميشيل؛ وليامسون، سكوت، "تنفر سياسات القمع والإقصاء التي تمارسها حكومة السيسي شعب مصر المتململ، تهدد بدفع المصريين إلى أحضان الجماعات المتطرفة"، صدى، 20 آب 2014.

الفصل السادس

الآثار المترتبة على ظاهرة العنف السياسي في مصر

الفصل السادس

الآثار المترتبة على ظاهرة العنف السياسي في مصر

تعتبر ظاهرة العنف السياسي من الظواهر السياسية الخطيرة لما لها من انعكاسات وآثار سلبية على الفرد والمجتمع، فهي تؤثر بشكل مباشر على الأفراد وتمنعهم من ممارسة حياتهم بالشكل الطبيعي، وعلى المجتمع المصري فتشل حركته ونموه وتمنعه من التطور، عدا عن الخسائر المادية والبشرية والفوضى الاجتماعية، بالإضافة إلى كون العنف يقع ضد مصالح وقيم تتصل بالمجتمع بصورة جذرية.

1.6 الآثار السياسية لظاهرة العنف

بدأت ثورة 25 يناير/كانون الثاني بكثير من الأمل، ونزل عشرات الآلاف من المصريين إلى الشوارع مطالبين بالحرية والعدالة والديمقراطية، وإصلاح الوضع الاقتصادي والاجتماعي، والحصول على الأمن والاستقرار، وكان هدف الثورة التخلص من الرئيس حسني مبارك الذي شدد قبضته على مصر على مدى ثلاث عقود من الحكم الاستبدادي، وبالفعل نجح المصريون في ذلك، وعمت البهجة أوساط المصريين ظناً منهم أن عهد الطغاة قد وصل إلى نهايته،¹ إلا أن ذلك لم ينهي حالة الاضطراب السياسي خلال السنوات الخمس التي تلت الإطاحة بمبارك، فبعد عزل مبارك تسلم المجلس العسكري الحكم في مصر لفترة وجيزة، ليصعد بعدها مرسي إلى الحكم بعد انتخابات 2012، ومنذ وصوله إلى الحكم زادت حدة التوتر بينه وبين معارضي نتيجة محاولته الحصول على سلطات أكبر من خلال تمرير دستور ذو صبغة إسلامية، مما أدى إلى اندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات انتهت بقيام وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي بالانقلاب على الرئيس محمد مرسي وعزله من منصبه وتمرير دستور جديد.

¹ زهران، أماني، "اقتصاد مست" ترصد وضع مصر بعد 5 سنوات من الثورة"، الوفد، 25 يناير 2016.

<https://goo.gl/j1Njv1>

1.1.6 تضيق الخناق على الحقوق والحريات

لاحقت الحكومة المصرية كل من حاول معارضتها أو حتى انتقادها، وجيشت جمهوراً من قوات الأمن والمؤيدين لها في الشارع، وإعلاماً حقيقياً ضد كل من يفكر بطريقة مختلفة، وضد كل من يحاول التعبير عن رأيه في معارضة الحكومة وانتقادها، وحظرت النظار من خلال قانون دفع بمئات الشباب إلى السجون والمعتقلات، كلها أساليب قمعية استخدمها النظام تحت ذريعة فرض الأمن والاستقرار والمحافظة على الوطن من المؤامرات التي لم تكن موجودة من الأساس.¹

إن خوف النظام من الثورة ظهر بشكل واضح من خلال الطريقة التي تعامل فيها مع ذكرى إحيائها، حيث شن حملة اعتقالات كبيرة طالت فئات واسعة من المجتمع المصري، حتى أصبحت الاعتقالات تحصل بشكل شبه يومي، وأصبحت القرى والمدن المصرية تشهد حملات أمنية واسعة يتم خلالها إلقاء القبض على عشرات الشباب بتهم مختلفة، منها المشاركة في أعمال عنف سابقة والتي يقصد بها النظام المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات، فامتألت السجون بالسجناء والمعتقلين السياسيين، عدا عن المحتجزين في أماكن الاحتجاز بانتظار المحاكمات، بالإضافة إلى عمليات القمع والتعذيب داخل السجون وخارجها، وتوجيه تهم غير حقيقة للمعتقلين.²

أعربت العديد من المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية عن تزايد مخاوفها وقلقها البالغ بشأن مستقبل الحقوق والحريات في ظل ما تشهده مصر من تراجع خطير وانتهاكات متواصلة في مجال حقوق الإنسان، حيث أثبتت العديد من التقارير التي أصدرتها هذه المنظمات عن سعي النظام الحالي (نظام السيسي) إلى إحكام قبضته على الحقوق والحريات، وذلك من خلال تشريع القوانين والقرارات التي تهدف إلى قمع الحريات وإقصاء الخصوم واستهداف الناشطين السياسيين، وتكميم الأفواه من خلال فرض القيود على حرية الصحافة والتضييق على حرية

¹ حسن، عبد البصير، "بعد 5 سنوات من ثورة يناير: الخبز مقابل الحرية في مصر"، bbc عربي، 22 يناير 2016. http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/01/160121_egypt_25_january_bread_and_freedom

² المرجع السابق.

الرأي والتعبير، بالإضافة إلى الممارسات القمعية ضد معارضي النظام والمختلفين معه في الانتماءات والتوجهات الفكرية، عدا عن الأحكام القضائية المسيئة.

من جهة أخرى ووجهت منظمة هيومن رايتس ووتش اتهاماً إلى حكومة السيسي بأنها كانت وراء ضمان إفلات قوات الأمن بشكل شبه كامل من العقاب على الانتهاكات التي قامت بها، وعدم تعرض أي عنصر في قوات الأمن للمحاسبة على أعمال القتل الجماعي التي ارتكبت بحق المتظاهرين، كما وأدانت المنظمة إصدار النظام سلسلة من القوانين المقيدة للحقوق المدنية والسياسية.¹

2.1.6 زعزعة أسس الديمقراطية

لم تكن ثورة يناير/كانون الثاني 2011 أول تجربة مصرية للحصول على الديمقراطية، فقد حاولت العديد من القوى السياسية والاجتماعية على مر التاريخ أكثر من مرة أن تنجز تجربة متكاملة في التحول الديمقراطي، إلا أن محاولاتها لم تكتمل لدواعٍ مختلفة، فعندما وقعت ثورة 2011 بدا أن مصر أمام مرحلة سياسية مختلفة، لكن الواقع جاء عكس ذلك.

إن الانتقال إلى الديمقراطية لم يسر بالشكل الذي كان من المفترض أن يسير فيه، فالثورة نجحت في إنجاز العديد من الأمور، المتمثلة في نقل الحكم من العسكريين إلى المدنيين، وإخراج الإخوان المسلمين من قائمة الاضطهاد السياسي إلى السطح وتمكينهم من الوصول إلى الحكم وتقلد المسؤولية، كما أنها خلقت حالة كبيرة من الحراك السياسي من خلال نقل قطاع كبير من المصريين من الاهتمام بحياتهم الخاصة إلى الاهتمام بالحيز العام،² في المقابل دخلت البلاد في حالة من الصراع، ورفض الآخر والعمل على إسكاته وإقصائه من خلال القمع والاعتقال والتعذيب، وانتشر العنف السياسي على نطاق واسع.

¹ رويح، عبد الأمير، "الحقوق والحريات في مصر .. حملات قمعية تثير مخاوف الجميع"، شبكة النبا الإخبارية، 2015/6/17. <http://annabaa.org/arabic/rights/2524>

² عرفات، إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: قراءة في تجربة مصرية جديدة"، مركز الجزيرة للدراسات، 14 فبراير 2013. <http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124132229206356.html>

عانت مصر بعد ثورة 2011 من عدم احترام الرأي الآخر والسعي الدائم إلى تهميش المخالفين وإقصائهم بطريقة عنيفة، فلم يتم احترام الخيار الذي أجمع عليه غالبية الشعب المصري والمتمثل في وصول مرسي إلى الحكم لتتم الإطاحة به من خلال افتعال الأزمات والمشاكل التي أظهرته بمظهر الفاشل غير القادر على إدارة الدولة، وأصبحت الدولة المصرية أمام ثلاث تحديات رئيسية تمثل في غياب الشخصيات، وتسييس المؤسسات، وعدم وجود سياسات حقيقية فعالة، هذه التحديات الثلاث وقفت عائقاً أمام التحول الديمقراطي، خاصة وأن الطريقة التي تُملاً بها لا تكشف عن احترام قواعد الممارسة الديمقراطية.

إن غياب الشخصيات يتمثل في عدم وجود كوادر مؤهلة لتحمل أعباء الإدارة العامة، فقد تم الاعتماد في سد هذا الفراغ على أهل الثقة من نفس التيار الحاكم وليس على أهل الكفاءة، وهذا الأمر يقف عائقاً أمام فكرة المشاركة، ويكشف الحرص الزائد على الانفراد بالسلطة وليس تقاسم أعبائها، أما عن تسييس المؤسسات فقد ظهر بشكل واضح إبان الثورة، حيث أظهرت الثورة أن البرلمان والأحزاب والقضاء والشرطة وأجهزة الإدارة يستحوذ عليها تيار واحد ليفسدها جميعاً، فيصبح وجودها مثل عدمها، فتُسييس المؤسسات ويتم تفرغها لمصلحة تيار واحد يجعل الديمقراطية شكلية، وتُترك المؤسسات بلا قدرات حقيقية يتحكم فيها الرئيس على هواه.

وفيما يتعلق بسياسات الدولة، لم يشعر المصريون يوماً بوجود نتائج حقيقية للسياسات التي تصدر عن الدولة، فقطاعات حيوية كثيرة مثل الصحة والتعليم والتوظيف والنقل والأمن والضرائب عانت من عدم امتلاك الحكومة لبرامج عمل واضحة، فكان الهم الأكبر لكل من يصل إلى الحكم استغلال الأوضاع لتتلاءم مع مصالحه وتطلعاته، مع إهمال تطلعات الشعب وقمع كل من يقف في وجهه، وهذا أدى إلى سخط الشعب والشعور بالإحباط مجدداً، وظهر عدم رضاهم عن أداء الحكومة بشكل واضح، ذلك أن النظام الديمقراطي الناجح يستجيب لمطالب المجتمع سريعاً، وهذا ما لم يحصل في الحالة المصرية.¹

¹ عرفات، إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: قراءة في تجربة مصرية جديدة"، مرجع سابق.

لقد تم إجهاض المحاولات للتحويل إلى الديمقراطية، وتم إسكات صوت الشعب واستخدام أسلوب الإقصاء بشكل واضح، وانتكست التجربة الديمقراطية الناشئة مع إقصاء مرسي عن الحكم من قبل المؤسسة العسكرية على الرغم من وصوله إلى الحكم باختيار الشعب ضمن عملية ديمقراطية، وتم إظهار جماعة الإخوان المسلمين على أنها جماعة إرهابية متطرفة، فغالباً ما تكون الرغبة في الحصول على السلطة سبباً لممارسة العنف وإقصاء الآخر وعدم تقبله.

3.1.6 عسكرة الحياة السياسية

بعد تدخل العسكر في اللعبة السياسية ظاهرة منتشرة في الحالة المصرية، والأصل في علاقة العسكر بالسياسة هو تبعية المؤسسة العسكرية للحكومة والدولة، وتتمثل مهمة المؤسسة العسكرية في المحافظة على أمن الدولة، والحفاظ عليها ضد أي اعتداء أو تهديد داخلي أو خارجي، لكن أداء المؤسسة العسكرية المصرية يتغير بحسب اتجاه الرياح السياسية، فكان لها دور واضح في تشكل عدد من الأنظمة المتعاقبة على الحكم من خلال الانقلابات العسكرية، فوقفت إلى جانب العديد من الشخصيات في مسيرتهم في الوصول إلى الحكم، ووصل دورها في بعض الأحيان إلى حد إدارة شؤون البلاد، وذلك من خلال تحول بعض العسكريين إلى قادة سياسيين أو قادة شبه مدنيين.¹

أصبحت المؤسسة العسكرية مركز القوة السياسية والخلية الرئيسية الفاعلة في الحياة السياسية المصرية، فكانت حاضرة عند كل انقلاب وتغيير، وداعمة للشعب في عزل مبارك، ومبادرة لإدارة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية حتى تم إجراء الانتخابات عام 2012 التي انتهت بوصول مرسي إلى الحكم، وتدخلت مرة أخرى في الانقلاب على مرسي والإطاحة به، ووضع عدلي منصور كرئيس مؤقت للجمهورية حتى تم إجراء انتخابات 2014 التي أوصلت السيسي إلى الحكم، فلم يكن لها مبدأ محدد، فمبدأها يتغير بتغير الرياح السياسية.

¹ الجبور، محمد سمير، الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية ف يظل التحولات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، 2014، ص ص 32-35.

وبسبب القوة التي تمتعت بها المؤسسة العسكرية وتداخلها بشكل كبير مع السلطة السياسية ووقوفها بشكل دائم إلى جانب كل من يصل إلى الحكم بغض النظر عن خلفيته السياسية، كان لها دور بارز في أحداث العنف التي حصلت في مصر، فكانت حاضراً بشكل دائم إلى جانب الحكومة في قمع المعارضين وإخماد صوتهم من أجل المحافظة على بقاء السلطة والحكم، فتدخلت الشرطة والجيش أكثر من مرة في إخماد صوت الشعب وفض الاعتصامات، مما أدى إلى حالة من الاضطراب الأمني والسياسي، فتمادي المؤسسة العسكرية وممارستها العنيفة قادت إلى عسكرة الحياة السياسية، والعكس كذلك.

4.1.6 انعدام الثقة بمؤسسات الدولة

في بداية الثورة ظهرت المؤسسة الأمنية على أنها رافضة لإطلاق النار على المتظاهرين، وأنها تقف إلى جانبهم ضد مبارك، مما أدى إلى تعزيز صورة المؤسسة على أنها حيادية غير متحيزة همها الوحيد حراسة المصالح المصرية، فلم يعارضها إلا القليل، حتى جماعة الإخوان المسلمين التي عانت مراراً من ممارسات المؤسسة الأمنية كانت تثق فيها، و تميل نحو إصلاح مؤسسات الدولة وعدم التصادم معها ومواجهتها خلال الثورة.

في المقابل سرعان ما تخلت المؤسسة الأمنية عن حياديتها، وقامت بدعم من مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة الدينية بقتل أعداد ضخمة من المصريين، فقد أريقت دماء الكثير من المصريين وخاصة أبناء جماعة الإخوان المسلمين وحلفائها، مما أدى إلى فقدان الثقة بمؤسسات الدولة، وأصبح الشباب الذي عانى من همجية الممارسات القمعية أكثر ثورية في مواجهة الدولة، ويتعامل مع مؤسساتها على أنها عدو يجب القضاء عليه وليس من الممكن إصلاحه.¹

إن السياسات التي انتهجتها الدولة في التعامل مع الثورة كان لها بالغ الأثر في فقدان الثقة بالمؤسسات الأمنية والدينية والقضائية التي أوهمت المواطن المصري أنها تقف إلى جانبه، لكنها سرعان ما تخلت عنه، ولم تكتفي بذلك بل قامت هذه المؤسسات بدعم المؤسسة الأمنية في

¹ انظر موقع ساسة بوست، "بروكينجز: كيف يؤثر القمع على مستقبل الاستقرار السياسي في مصر"، 7 نوفمبر 2015.

قمعها للمعارضة المصرية، وعدم إظهار أي نية في دمج المعارضة أو استيعابها، فدخلت مصر في دوامة من عدم الاستقرار.

2.6 الآثار الاقتصادية لظاهرة العنف

1.2.6 تراجع المؤشرات الاقتصادية

بعد مرور خمس سنوات على اندلاع ثورة يناير/كانون الثاني 2011، لا توجد مؤشرات تدل على استقرار الاقتصاد المصري الذي لا زال يعاني من مشاكل كثيرة تؤثر على معيشة المواطن المصري في المقام الأول، بدءاً بارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه المصري، مروراً بارتفاع معدلات البطالة والفقر، وصولاً إلى تقلص حجم الاستثمارات الأجنبية وغيرها من المشاكل التي أصبحت حملاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد والمواطن معاً، فالحرية والعدالة والحياة الكريمة التي طالب بها المواطن خلال الثورة، لم يحصل على شيء منها بعد مرور خمس سنوات على انتهاء الثورة.¹

كان الشعب المصري قد استقبل خطاباً شديداً التفاؤل من السيسي حول تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ووعدهم بالخروج من ضيق العيش إلى سعة الرخاء الاقتصادي، ومضى عامان على ولاية السيسي ليفاجأ المصريون بأنهم مطالبون بدفع فواتير تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فعوضاً عن معالجة العجز من خلال تحسين الإيرادات قامت الحكومة بتخفيض الدعم للسلع الغذائية والوقود، مما أدى إلى ارتفاع أسعار رسوم استهلاك المياه والكهرباء والسلع الغذائية ووقود السيارات والغاز الطبيعي في المنازل والمصانع والأنشطة التجارية، عدا عن قيام السيسي بإصدار دعوات للشعب المصري بالتبرع لصالح الدولة في الحسابات البنكية الخاصة بها للمساعدة في حل الأزمة.²

¹ أنظر موقع نون بوست، "الاقتصاد المصري: ليت الذي كان لم يكن!"، 25 يناير 2016. <https://goo.gl/g5PoNi>

² الصاوي، عبد الحافظ، "عامان من إخفاق اقتصاد مصر في عهد السيسي"، الجزيرة نت، 2016/6/16.

<https://goo.gl/zwX1UU>

رغم هذا الأداء السلبي تتبنى الحكومة المصرية والسياسي خطاباً يشيد بتحقيق الإنجازات وتضخيمها، وكان ذلك واضحاً من خلال البيان الذي نشرته وزارة الخارجية المصرية ضمن الحملة الإعلامية التي أطلقتها الوزارة والتي حملت اسم "مصر اليوم أفضل"، وكانت الوزارة قد نشرت البيان بمناسبة مرور الذكرى السنوية الخامسة لثورة يناير/كانون الثاني، وتحدثت في البيان عن الإنجازات التي حققتها الحكومة من حياة كريمة وتوزيع عادل للثروة والفرص.

إن مقولة "مصر اليوم أفضل" هي بحد ذاتها طمس للحقيقة وتغييب لها، وما هي إلا محاولات من النظام لاستمالة الشعب وضمان عدم معارضته للحكومة من خلال إنجازات أقل ما يقال عنها بأنها وهمية وغير صحيحة، فأرقام خسائر مصر الاقتصادية بعد خمس سنوات على الثورة تدل أن مصر اليوم أسوأ لا أفضل، بدليل ارتفاع نسب البطالة والفقر، فنسبة المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر حسب إحصائية 2015 التابعة للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء قد وصلت إلى 26.3%، في حين وصلت نسبة البطالة إلى نحو 12.8%¹.

مع الوصول إلى عام 2016 وخلال عامين من حكم السيسي "ارتفع الدين العام ليصل إلى 2.49 ترليون جنيه مصري ليسجل ارتفاعاً بمقدار 680 مليار جنيه عن العام 2014، وبلغ الدين الخارجي 53.4 مليار دولار ليسجل زيادة مقدارها 7.4 مليار دولار عن العام 2014، وبلغ احتياطي النقد الأجنبي 17.5 مليار دولار في نهاية مايو/أيار 2016، بما يعادل واردات مصر لأقل من ثلاثة أشهر. وحقيقة الموارد الذاتية بهذا الاحتياطي صفر، بل انكشف المركز المالي للبنك المركزي بنحو 375 مليون دولار فيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية مع نهاية 2015، ويعد مبلغ الـ 17.5 مليار دولار عبارة عن ودائع لدى كل من ليبيا وتركيا والسعودية والإمارات والكويت، وتعد 10 مليارات من هذا المبلغ في حكم القرض لأنها مربوطة كودائع بسعر فائدة 2.5%، وبالتالي فحقيقة الأمر أن مصر لا تمتلك احتياطياً ذاتياً من النقد الأجنبي، وهو ما ساهم بقوة في انهيار سعر صرف الجنيه المصري"².

¹ أنظر موقع نون بوست، "الاقتصاد المصري: ليت الذي كان لم يكن!"، مرجع سابق.

² الصاوي، عبد الحافظ، "عامان من إخفاق اقتصاد مصر في عهد السيسي"، مرجع سابق.

بعد التراجع في المؤشرات الاقتصادية السابقة، أصبح المواطن المصري يعاني من أعباء معيشية كبيرة خاصة مع ارتفاع حجم التضخم إلى 11.5%، واستمرار قلة فرص العمل، واتساع رقعة الفقر، وانتشار ظاهرة الهجرة غير النظامية التي طالت شرائح مختلفة من المجتمع المصري بما فيهم الأطفال، حيث فقد الكثير من المصريين الأمل في تحسن أوضاعهم داخل البلاد، فما كان منهم إلى أن سلكوا طريق الهجرة غير الشرعية كحل لأوضاعهم السيئة.

من ناحية أخرى ظهرت معاناة القطاعات الإنتاجية الصناعية والزراعية نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة والتمويل، وأدى ذلك إلى تراجع منافسة القطاعات الإنتاجية المصرية في الداخل والخارج، وتوقفت العديد من المصانع عن العمل لعدم جدوى الإنتاج اقتصادياً من جهة، ولعدم توفر الطاقة اللازمة للإنتاج من جهة أخرى،¹ وفي الوقت الذي كانت تعتبر فيه الزراعة أهم القطاعات التي يعتمد عليها المواطن المصري، تراجعت مساهمة هذا القطاع، ودخل الفلاح في معاناة كبيرة بسبب غياب الدعم الحكومي له في ظل الزيادة في تكاليف الحرث والإنتاج.²

على الرغم من إعلان الحكومة المصرية عن رؤية مستقبلية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، إلا أن الواقع يرسم خريطة ضبابية، ويعود السبب في ذلك إلى تراكم المشاكل الاقتصادية، وشعور المواطن المصري بعدم الثقة في ظل استمرار تراجع الخدمات المقدمة خاصة في مناطق الصعيد والعشوائيات، وغياب العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة، وانتشار الفساد وعدم سيادة القانون، وسيطرة الجيش على مقدرات الحياة الاقتصادية.³

2.2.6 تراجع السياحة

تمثل السياحة 12% من الناتج المحلي الإجمالي و15% من موارد البلاد من العملة الأجنبية، وترتبط بقطاع السياحة 70 صناعة كلها تعمل من خلال نشاط السياحة، لكن هذا القطاع تعرض لضربة قوية بعد الثورة كبذته خسائر فادحة، فالتكلفة الباهظة التي يدفعها قطاع

¹ الصاوي، عبد الحافظ، "عامان من إخفاق اقتاد مصر في عهد السيسي"، مرجع سابق.

² أنظر موقع الجزيرة نت، "اقتصاد مصر ما بعد الثورة"، 2016/1/23. <https://goo.gl/hdJjRF>

³ الصاوي، عبد الحافظ، "عامان من إخفاق اقتاد مصر في عهد السيسي"، مرجع سابق.

السياحة والاقتصاد الوطني تتحمل مسؤوليتها الحكومة، وذلك بسبب سوء سياساتها التي أدت إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وإغلاق العديد من المنشآت الإنتاجية والخدماتية في البلاد، فانتشار الفساد والسرقة والبطالة والعنف السياسي الذي مورس ضد المصريين لمطالبتهم بالتغيير، أدى إلى لجوء العديد من الشباب المصري إلى التنظيمات الجهادية كرد فعل على السياسات التعسفية.

من جهة أخرى تعرضت السياحة لخسائر فادحة على إثر حادثة إسقاط الطائرة الروسية في شبه جزيرة سيناء في نهاية عام 2015، والأعمال الإرهابية التي طالت الفنادق في شرم الشيخ والغردقة، حيث بلغت الخسائر نحو 283 مليون دولار شهرياً، فقد عملت كل من روسيا وبريطانيا على تعليق رحلات الطيران إلى مصر مما أدى إلى تقلص أعداد السياح بشكل ملحوظ، ذلك أن السياح الروس يشكلون ما نسبته 70% من إجمالي أعداد السياح الوافدين إلى مصر، مما أدى إلى إغلاق وتوقف العديد من الفنادق عن العمل وبالتالي تقليص العمالة في هذا القطاع.¹

ما تشهده مصر من تتابع الأحداث الأمنية والسياسية التي أثرت على عدم استقرار الدولة، كان السبب في توجه بعض الدول الأجنبية إلى حظر السفر إلى مصر، فتم إلغاء الحجوزات وانخفضت إشغالات الفنادق، مما أدى إلى توقف تام لبعض الأنشطة السياحية الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على العمالة، حيث قامت العديد من المنشآت السياحية بتسريح العمال والاستغناء عن العمالة المؤقتة وخفض أجور العمالة الدائمة، وهذا أدى إلى هجرة 70% من العمالة السياحية المدربة، وبالتالي تدني الإيرادات.

على الرغم من تمتع مصر بالعديد من المزايا التي تجعلها منطقة جاذبة للسياح، فمن ناحية تتزاحم فيها المواقع الأثرية والتاريخية والثقافية، ومن ناحية أخرى تتمتع السياحة في مصر بأسعار منخفضة، إلا أن واقع السياحة لا يزال أدنى بكثير من مكانتها وطاقاتها الكامنة، فهذا القطاع لا يزال يواجه الكثير من التحديات التي تعيق نموه خاصة بعد أحداث الثورة، فهو يعاني من قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية ونقص الكوادر الفنية البشرية

¹ أنظر موقع نون بوست، "الاقتصاد المصري: ليت الذي كان لم يكن!"، مرجع سابق.

المتخصصة، فالسياحة كانت ولا زالت تتأثر بشكل مباشر بالتطورات السياسية والأمنية السائدة في المنطقة، وسيظل غياب الأمن والاستقرار العائق الأساسي أمام حدوث تنمية حقيقية في هذا القطاع.¹

3.6 الآثار الاجتماعية لظاهرة العنف

1.3.6 انتشار الفوضى الاجتماعية

تغير المجتمع المصري كثيراً بعد ثورة يناير/كانون الثاني 2011، تلك الثورة التي أحدثت انقلاباً في منظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية التي ساهمت في صياغة سلوك المواطن المصري، فقد فُتح المجال واسعاً أمام القيم السلبية لتتغلغل داخل المجتمع المصري، محدثة أزمة قيمية وأخلاقية أثرت على الشباب المصري وأدت إلى انتشار الفوضى الاجتماعية بشكل كبير، فالبعد عن القيم والأخلاق دائماً ما يقود إلى تراجع الأفراد والمجتمع معاً.

يعود السبب في أزمة الأخلاق وانتشار الفوضى إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فالمشاكل الاقتصادية التي واجهت المجتمع المصري والتي أعاقَت إمكانية العيش بشكل طبيعي، وعجز الحكومة عن حل هذه المشاكل واستخدام العنف بدلاً من حلها بطرق عقلانية ووقت عائقاً أمام توفير الاحتياجات الأساسية، كما أن الفقر والبطالة، وارتفاع الأسعار، وانخفاض الدخل، وقلة الخدمات، والقهر المادي، والاستغلال الاجتماعي، وعجز الأفراد عن تدبير أمور حياتهم المعيشية، كلها عوامل أدت إلى تشكيل أنماط سلوكية خاطئة أحدثت خللاً في المنظومة القيمية، وأدت مع الوقت إلى الانحراف عن الطريق الصحيح والبحث عن وسائل غير مشروعة للتخلص من المشاكل المادية والضغوط المترتبة عليها.²

¹ زعتر، هشام، "دراسة مقارنة لنشاط السياحة قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011 تكشف: تراجع حجم العاملين بالقطاع السياحي خلال الفترة من 2012 ل 2014.. وخفضت أجور العمالة الدائمة بإجمالي 70 مليون جنيه .. وهجرة 70% من الأيدي المدربة"، اليوم السابع، 20 مايو 2015. <https://goo.gl/lmXej3>

² قريشي، الحسين، "أزمة القيم في ظل الربيع العربي .. الواقع وسيناريوهات المستقبل"، آفاق، 2014/7/15. <http://aafaqcenter.com/index.php/post/2094>

كما أن الفوضى الأخلاقية والفساد والتسيب واللامبالاة وعدم الانضباط، وزيادة العنف والتطرف والإرهاب بكافة أشكاله، وانتشار الجريمة بأنواعها المختلفة كالرشوة والبطيحة، وغيرها من الأفعال التي تدل على تدهور القيم الاجتماعية، كان لها دور في إضعاف قدرات البشر وهدم كيانات المجتمع، عدا عن التأثير الذي لعبته الثقافة الغربية في الربط بين الإسلام والأعمال الإرهابية والمتطرفة والقتل والتخريب، مما جعل المواطن المصري يتوجه نحو التخلي عن القيم الإيجابية النابعة من الدين، فأصبح يعيش في عزلة واغتراب.¹

2.3.6 ازدياد الاضطرابات النفسية

تشهد مصر ارتفاعاً في الأزمات والاضطرابات النفسية بعد الثورة في ظل عدم الاستقرار وغياب الأمن والأمان، وانتشار الفقر والبطالة بشكل كبير، وتوالي الأزمات المعيشية التي يواجهها المجتمع المصري، وارتفاع العنف الممارس من قبل الدولة وغيرها من الأزمات الاقتصادية والسياسية التي لا تزال تعصف بمصر منذ اندلاع الثورة، والتي انعكست بشكل مباشر وأثرت سلباً على نمط حياة المواطنين وكيفية تعاملهم مع الآخر.²

إن عدم قدرة الحكومة على حل المشاكل والأزمات المختلفة التي تواجه المواطن المصري من خلال حلول واقعية ومنطقية، والاكتفاء بقمعه وممارسة العنف ضده لإسكاته ومنعه من الاحتجاج على عدم تحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، والزيادة في ممارسة العنف لتثبيت النظام الحاكم ومنع أي معارضة، هو ما قاد إلى ارتفاع نسبة الاضطرابات والأمراض النفسية، وهذا ما أدى إلى ارتفاع نسب الانتحار، فمعظم الذين يلجئون إلى الانتحار هم ضحايا ظروف قاسية لم يستطيعوا تحمل ضغوط الحياة، عدا عن تعاطي المخدرات للهروب من الواقع والشعور بالعجز عن حل الأزمات، بالإضافة إلى الانضمام للجماعات الجهادية التي شكلت متنفساً للعديد من الشباب المصري لممارسة أعمال ضد الدولة باعتبارها رمزاً للقمع والظلم والعنف.

¹ المرجع السابق.

² بربري، سوزان، "أزمات نفسية في العالم العربي"، العربي الجديد، 23 أبريل 2016. <https://goo.gl/djhtcb>

ليس هناك وضع أصعب من شعور المواطن بالاغتراب داخل مجتمعه، وشعوره بالعجز عن حل مشاكله في ظل عدم توفر احتياجاته لانشغال النظام الحاكم بتحقيق مصالحه، فقد تولد الشعور لدى المواطن المصري بالإحباط بعد فشل الثورة في تحقيق ما جاءت من أجله، ذلك أن الفجوة كانت كبيرة بين الآمال والطموحات وما حصل على أرض الواقع، كما أن إهمال الحكومة للمواطنين أفقدها الدعم بشكل تدريجي، وولد مشاعر الكراهية والحقد التي تحولت مع الوقت إلى اضطرابات نفسية أصبح من الصعب التعامل معها، وجعلت الفرد ينحرف عن الطريق الصحيح وينزع إلى سلوكيات غير منطقية، ويفقد ولائه وانتمائه للدولة ويبحث عن طرق غير مشروعة لتفريغ مشاعر الانتقام وعدم قدرة الأفراد على توفير احتياجاتهم وسد النقص الذي تعجز الحكومة عن سده.

3.3.6 العنف السياسي يقود إلى العنف الاجتماعي

لا يمكن إنكار العلاقة الوثيقة بين الأمن والاستقرار المجتمعي وتأثير كل منهما على الآخر، فانتشار الأمن والأمان والقدرة العالية للحكومة على تجاوز الأزمات يؤدي إلى استقرار المجتمع، وبالتالي تقل احتمالية وجود المشاكل والمعارضة وخروج المظاهرات ضد الحكومة، لكن في الحالة المصرية وبعد الثورة ومع ارتفاع سقف التوقعات بحصول التغيير سارت الأمور عكس المتوقع.

مع استخدام الحكومة للعنف والقمع بشكل كبير وعلى نطاق واسع بحيث طال فئات وشرائح مجتمعية كبيرة، تفاقمت المشاكل المجتمعية ليتحول العنف من عنف سياسي إلى عنف اجتماعي، وانخرطت الحكومة والمواطنين في حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد، لتخلف وراءها مشاكل أعمق وأكثر بكثير من تلك التي كانت موجودة قبل الثورة.

إن المشاكل النفسية والاجتماعية تنعكس بشكل مباشر وسلبى على أمن المجتمع، فتتحول من كونها مشاكل نفسية واجتماعية لتصبح مشاكل أمنية، فما تمارسه الحكومة من تهمة للشعب ومشاكله وعدم توفير احتياجاته، وممارستها للعنف والاعتقال والتعذيب وقمع المعارضة وعدم السماح بوجود حرية رأي ينعكس على المواطن ليفتح المجال أمام مشاكل جديدة نتيجة شعور

المواطن بالحرمان، فتتغرس لديه بذور الجريمة كالعنف الأسري والقتل والسرقعة والإدمان والإرهاب والتحرش، فالإحباط الناتج عن عدم تحقيق الحرية والعدالة والحياة الكريمة التي نادى بها الثورة، وفقدان الأمل بتحسين أحوال المعيشة، جعلت المواطن المصري يفقد الثقة بالنظام، وأصبح على درجة عالية من الثقة أن مطالبه لن تتحقق وأن الحكومة لن توفر له الأمان.¹

لقد سهلت هذه الأوضاع انتشار الجريمة المنظمة التي أصبحت أبرز معالم الحياة المصرية وشكلت تحدياً جديداً لها، فقد ظهرت إلى السطح العديد من الجرائم المنتظمة التي ارتكبت بحرفية عالية وساعدت على انتشار الفوضى بسبب غياب الأمن، كالسرقعة والقتل والاختطاف والسطو المسلح على المحال الكبرى والبنوك والمقابر الأثرية، وسرقعة الآثار من المواقع الأثرية المختلفة، وحرب الشوارع، وظهور العصابات المسلحة، فأصبحت الجريمة تمارس في العلن دون خوف لعدم وجود رقيب أو حسيب، ومما زاد من حدة الأمر وجود المئات من السجناء الهاربين من العدالة، الذين لم يجدوا مصدر رزق فامتهنوا البلطجة.²

4.6 الآثار الحقوقية لظاهرة العنف

1.4.6 افتقار المواطن المصري لأبسط الحقوق والحريات

خلال السنوات الماضية التي تلت ثورة يناير/كانون الثاني 2011، تم توثيق الكثير من ممارسات تعذيب المواطنين على يد أفراد من قوت أمن الدولة، حتى أصبح العنف والتعذيب والتخويف سياسة تنتهجها الدولة ليس فقط ضد معارضي النظام، بل أيضاً ضد المواطن العادي، وذلك لإرسال رسالة تذكير للمواطنين أن الدولة قوية وقادرة من خلال جهازها الأمني على فرض وجودها، وقمع كل من يحاول زعزعة هذا الوجود.³

¹ أنظر موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، "تغيرات هيكلية: ندوة: حالة مصر من منظور نفسي واجتماعي بعد الثورة"، 2015/4/28. <https://goo.gl/nuLvva>

² أنظر موقع اليوم السابع، "الجريمة المنظمة .. أخطر تحدٍ لمصر ما بعد الثورة"، 15 أبريل 2011. <https://goo.gl/FTIkEq>

³ عطا الله، لينا، "الحركة الحقوقية المصرية: عيادة سيف الدولة"، مدى مصر، 10 أكتوبر 2015. <https://goo.gl/UmWtwx>

لا زالت مطالب الثورة بالكرامة والعدالة والحرية وحقوق الإنسان بعيدة المنال أكثر من أي وقت مضى، فالكثير من صناع الثورة باتوا يقبعون خلف قضبان السجن، وامتألت السجون بالمعارضين، وأصبح القمع والعنف هو العرف السائد في مصر، وعمدت السلطات المصرية إلى تضيق الخناق على حرية الرأي والتعبير والتجمع والاحتجاج، حتى بات المواطن المصري محروماً من أبسط حقوقه.

لقد عززت الحكومة سيطرتها الكاملة على الحياة المصرية فانتهكت الحقوق والحريات في ظل عدم وجود رقيب ولا حسيب، وسنت قوانين قمعية سهلت عليها إسكات صوت منتقديها وقمع الاحتجاجات، وأطلقت العنان لقوات الأمن لقمع المعارضة حتى تضمن عدم وجود مهدد لكيانها، ففرضت نفسها وسيطرتها بالقوة، قوة السلاح والقمع والعنف والتعذيب، قوة الإسكات والحرمان من أبسط الحقوق والحريات، حتى أصبح واقع حقوق الإنسان في مصر في حالة مزرية، والحرية والديمقراطية في تراجع واضمحلال.¹

علاوةً على ذلك، قامت الحكومة الحالية (حكومة السيسي) بمضاعفة أعداد السجون من خلال بناء 22 سجنًا جديدًا، ليصل عدد السجون الحالية إلى 42 سجنًا، ودشن الحكم العسكري العديد من السجون السرية داخل معسكرات الأمن المركزي ومقرات الاحتجاز داخل أقسام الشرطة البالغ عددها 382 مقراً، وبحسب المعلومات الرسمية الصادرة عن موقع وزارة الداخلية المصرية فإن الدولة قد صرحت بوجود 25 سجنًا فقط، في حين صرح مساعد وزير الداخلية لقطاع السجون اللواء محمد راتب أن أعداد السجون في جميع محافظات جمهورية مصر قد بلغ 42 سجنًا.

وفي نفس السياق لفتت "المبادرة الشخصية لحقوق الإنسان" المسؤولة عن رصد أعداد المعتقلين النظر إلى أن المعلومات الموجودة على الموقع الإلكتروني لقطاع مصلحة السجون غير صحيحة، حيث لم تقم بعرض المعلومات الحقيقية لأعداد السجون الموجودة فعلياً على أرض

¹ منظمة العفو الدولية، "مصر بعد ثلاث سنوات على ثورة يناير: استمرار القمع على نطاق واسع بلا هوادة"، 23 يناير

<https://goo.gl/HgIA8Y>. 2014

الواقع، فبعض المعتقلات عبارة عن مجمعات تحتوي بداخلها أكثر من سجن، من جهته أكد رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان حافظ أبو سعدة أن أعداد السجون في مصر قد بلغت 45 سجناً، وهي في ازدياد، ولفت أبو سعدة الانتباه إلى أن أعداد النزلاء في السجون المصرية قد تضاعف مقارنة بقدرتها الاستيعابية، فقد بلغ عدد المعتقلين في السجون الـ 45 الحالية ما يقارب الـ 120 ألفاً، في حين أن قدرتها الاستيعابية 60 ألفاً فقط.¹

في الوقت الذي كان من المفترض أن تقوم الحكومة بدورها في حماية الناس ومقاومة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم، اختارت الدولة التضحية بحقوق المواطنين تحت مسمى مكافحة الإرهاب، هذه الحملة الأمنية التي شنتها الحكومة ضد الشعب المصري بشكل عام، لكنها ركزت عملياتها العسكرية في شبه جزيرة سيناء على اعتبار أنها منبع الإرهاب، واعتمد الجيش في هذه العمليات على أسس غير قانونية، والجرائم التي ارتكبت بحق المدنيين من قتل واعتقال وتعذيب وتهجير ما هي إلا انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، فالجرائم الممنهجة التي ارتكبتها الجيش المصري في سيناء خرجت من نطاق الحالة القانونية ليتم وصفها بجرائم حرب.

ومع فرض حالة الطوارئ في سيناء، حرم المواطن المصري من أبسط حقوقه وهو الحق في عيش حياة طبيعية، فقد تحولت حياته إلى جحيم وزادت معاناته في ظل سوء الأحوال المعيشية وتردي الأحوال الاقتصادية والإهمال والتهميش الذي عانى منه لسنين طويلة، لتضاف الجرائم المرتكبة في حقه إلى سلسلة المشاكل التي أرهقته طويلاً، فعلى الرغم من اختلاف الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم مصر، إلا أنهم لم يستطيعوا إيجاد حل مشكلة سيناء باستثناء الحل الأمني، لتثبت الحملات الأمنية على سيناء أنها جاءت لغرض واحد وهو تقنين الحقوق والحريات وزيادة القمع والتكيل.²

¹ أنظر موقع المركز الفلسطيني للإعلام، "تضاعف في عدد السجون المصرية منذ الانقلاب"، 2016/2/3. <https://goo.gl/2NjHgK>

² أنظر موقع كلمتي، "المرصد المصري للحقوق والحريات: سيناء .. عامان من الجرائم"، 15 يونيو 2015. <https://goo.gl/OC2TfP>

لقد عمدت الحكومة إلى الضغط على المواطنين من أجل تخويفهم، فضيقت الخناق عليهم ومنعتهم من ممارسة حرياتهم وحقوقهم الطبيعية لتذكيرهم بأن الدولة موجودة وتفرض سيطرتها بالقوة، وأن أي محاولة لزعزعة هذا الوجود ستواجه بالقمع والعنف، وهذا بالفعل ما حصل، فعلى مر السنين كانت أي محاولة لانتقاد الحكومة ومعارضتها تواجه بالقوة، حتى أصبح الآلاف من أبناء الشعب المصري يعانون إما من القمع أو التعذيب أو السجن، عدا عن الأعداد الكبيرة التي راحت ضحية القتل والتعذيب، وبسبب موجات العنف الكبيرة التي استخدمتها الحكومة انتشر الخوف في صفوف المصريين، وتراجع الكثير عن المطالب التي كانت حاضرة بقوة خلال الثورة.

2.4.6 ارتفاع معدلات انتهاك حقوق الإنسان

يواجه المواطن المصري العديد من التحديات الحقوقية الكبيرة إلى جانب موجات العنف والإرهاب المتتالية التي أدت إلى تراجع وتدهور كبير في حالة حقوق الإنسان، فمنذ عام 2010 والوضع الحقوقي في تراجع، ومما زاد الأمر سوءاً اندلاع ثورة يناير/كانون الثاني 2011 والانقلاب الذي حصل عام 2013، حيث ازدادت معدلات انتهاك حقوق الإنسان ودخل المصريون في حالة من العنف والعنف المضاد.

ومما زاد الأمر تعقيداً، مهاجمة الدولة لمنظمات حقوق الإنسان وإطلاق حملة واسعة وشرسة ضدها في أعقاب نجاح الثورة في الإطاحة بنظام مبارك، حيث تم تحميلها مسؤولية قيام الثورة لجهودها الحثيثة في فضح ممارسات الدولة وانتهاكها المستمر لحقوق الإنسان والقمع والتعذيب والقتل الذي كان يجري داخل السجون وخارجها، ووصل الأمر إلى حد تقييم الدولة لهذه المنظمات واعتبارها من مهددات الأمن القومي.¹

شكلت التجاوزات الحقوقية أسوء مظاهر الانتهاكات الإنسانية، وسببت موجات عارمة من العنف والفوضى، فقد تزايدت أعمال القمع والاعتقال والتعذيب والتحرش والإعدام والحبس

¹ سرحان، همام، "المنظمات الحقوقية في مصر بين صمت "مريب" ومستقبل "مجهول"، الدليل السويسري، 27 نوفمبر

<https://goo.gl/x4nqTC> .2014

الاحتياطي، وتضييق الخناق على المجتمع المدني والتعامل معه بنديّة بدلاً من التعاون معه لتحسين أوضاع المصريين، عدا عن عجز الدولة عن معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فزادت من معاناة المواطن المصري، بالإضافة إلى التدخل في الانتخابات الرئاسية إما بالتزوير أو الانقلاب لعدم الرضا عن نتائجها، كل هذا بسبب إهمال الحكومة وعدم اكتراثها لحقوق المواطنين في ظل عدم وجود رقابة تمنعها من القيام بهذه الانتهاكات وتحاسبها في حال وقوعها.¹

لم تكن هناك نية حقيقة لدى النظام المصري باتخاذ خطوات جديّة وحقيقيّة لتحسين أوضاع الحريات والحقوق، وساعدها على ذلك قوة المؤسسة الأمنية التي اعتمد عليها النظام بشكل أساسي للقيام بمهمة إخماد صوت المعارضة، وهذا ما جعلها تغرق أكثر في مستنقع الانتهاكات، فانتشرت موجات العنف والفوضى، و أصبحت مصر في الوقت الراهن تتجه نحو الدولة البوليسية، ودفع المتظاهرون ثمن حملة القمع التي طالت كافة أطراف المعارضة، ليظهر وبشكل واضح للعيان أن الثورة المصرية قد صودرت ولم يبق سوى العنف والفوضى وانتهاك حقوق الإنسان.²

5.6 الآثار الأمنية لظاهرة العنف

1.5.6 الافتقار إلى الأمن والاستقرار

بعد مرور خمس سنوات على الثورة التي أطاحت بحسني مبارك، أصبحت مصر دولة بوليسية مرة أخرى، فجهاز الأمن الوطني باعتباره الجهة المسؤولة عن أمن الدولة والموجود في كل مكان، يتولى مهمة المحافظة على الأوضاع والحيلولة دون اشتعالها مرة أخرى من خلال تشديد القبضة الأمنية والتعامل بصرامة مع كل من يعارض النظام، فتم شن حملات قمع واسعة تحت ذريعة محاربة الإرهاب طالت فئات كثيرة من المجتمع المصري من بينهم معارضين

¹ عبيد، كمال، "الحقوق والحريات في مصر .. الانتهاكات المتزايدة تكشف حقيقة الإصلاحات الرمزية"، شبكة النباء المعلوماتية، 2015/2/5. <http://annabaa.org/arabic/rights/847>

² أنظر موقع الجزيرة نت، "العفو الدولية: أزمة حقوق إنسان ضخمة بمصر"، 2016/1/23. <https://goo.gl/zyaqUD>

سلميين، وتضييق الخناق على الناس بمراقبتهم في كل مكان حتى مواقع التواصل الاجتماعي، فأصبح المواطن المصري يعاني من حالة خوف نتيجة القمع والعنف، وأصبح يفتقد للأمن والاستقرار.¹

في الذكرى الخامسة لثورة يناير/كانون الثاني 2011 اختارت قطاعات كبيرة من المصريين التسليم بالأمر الواقع وتغليب الجانب الأمني، وتفضيل الاستقرار على الخروج إلى الشوارع والميادين لإسقاط النظام وتكرار ما حصل قبل خمس سنوات، فنتائج الثورة وما جاءت به من أعداد هائلة من القتلى والجرحى والمتضررين من العنف وممارسات الحكومة القاسية، جعلت المواطن المصري بشكل عام يشعر بالإحباط الشديد لأن مطالبه لم تتحقق، بل على العكس تماماً تراجعت الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية عما كانت عليه قبل الثورة.

يلاحظ أنه على الرغم من أن الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة ما زالت قائمة، إلا أن المصريين تقبلوا فكرة التنازل عن بعض المطالب مقابل أن ينعموا بقليل من الاستقرار، حتى لو كان هذا الاستقرار يعني سيطرة النظام على كافة مناحي الحياة بالقوة، فالنظام يواصل تضييق الخناق عليهم، ولا يتوانى عن فرض سيطرته الأمنية بالقوة وترهيب المواطنين، لدرجة أن ذكرى الثورة مرت دون مشاكل، وهذا شكل رسالة قوية محلياً وعالمياً أن النظام يسيطر على زمام الأمور.²

في حقيقة الأمر يعود السبب في مرور ذكرى الثورة دون مظاهرات ودون تكرار لما حصل في السابق، إلى الاحتياطات الأمنية التي اتخذها النظام والتي وصلت إلى حد ترهيب

¹ بيانشود، نيكولاس، "خراقة الاستقرار في مصر: الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر لا تحقق الأمن"، منظمة العفو الدولية، 25 يناير 2016. <https://goo.gl/qjKt2i>

² جمال، أحمد، "بعد خمسة أعوام على 25 يناير .. الثورة تستبدل مطالبها بالاستقرار"، العرب، 26/1/2016. <http://www.alarab.co.uk/?id=71595>

المواطنين، مما أدى إلى إفشال الدعوات إلى التظاهر، فقد وصلت أعداد القوات المشاركة في عمليات تأمين الشوارع والميادين إلى نحو 40 ألف شرطي بمساعدة من قوات الجيش.¹

إن الأمن والأمان والاستقرار الذي يدعي النظام تحقيقه هو في حقيقة الأمر مجرد وهم، تفرض النظام للسيطرة والنفوذ والهيبة بقوة السلاح وترهيب المواطنين لا يعد أمنًا واستقراراً، وتراجع أعداد كبيرة من المصريين عن الخروج في المظاهرات المعارضة للنظام ما هي إلا خوف من تكرار موجات القمع والعنف التي عصفت بالمعارضين في السابق، فتبدلت مطالب المصريين من الحرية والعدالة والحياة الكريمة إلى الحصول على قليل من الاستقرار حتى لو كان على حساب تلك المطالب.

وعلى الرغم من تدهور كافة مظاهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية واستمرار تراجعها، وعدم وجود تقدم ملموس في مناحي الحياة، واستمرار وجود الأسباب التي دعت إلى ثورة يناير/كانون الثاني، يلاحظ أن المواطن المصري لا يريد تكرار ما حدث في السابق، فاكتفى بالتراجع عن مواقفه والتسليم بالأمر الواقع، فالنظام لن يتوانى عن إلحاق الضرر بكل من يهدد وجوده ويحاول زعزعة كيانه، وسيقف للمعارضة بالمرصاد.

2.5.6 تفاقم الوضع الأمني في سيناء

بعد ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 شهدت مصر انقلاباً أمنياً غير مسبوق، تجلّى هذا الانقلاب بصورة واضحة في شبه جزيرة سيناء، التي شهدت ولا تزال تشهد عمليات إرهابية استهدفت قوات الأمن والسياح معاً،² حيث كشفت تلك العمليات عن حجم التخطيط والتنظيم والتسلح الذي تتمتع به الجماعات الإرهابية في المنطقة، فسيناء تعتبر إحدى البؤر التي تتركز فيها تلك الجماعات بشكل كبير، والتي نجحت في تشكيل علاقات مترابطة مع بعضها

¹ المرجع السابق.

² الأهواني، رباب؛ محمد، أماني، "أبرز العمليات الإرهابية في سيناء منذ ثورة يناير وحتى الآن"، شبكة الإعلام العربية،

<https://goo.gl/JbKfWh>. 19 أبريل 2015

البعض، بالشكل الذي سهل عليها تناقل المعلومات فيما بينها وتوفير الدعم المادي والمعنوي، وبالتالي القيام بعملياتها بسهولة.¹

إن وحشية النظام المصري وسياساته القمعية التي وقفت في وجه حقوق المواطنين وحررياتهم، وأسقطت تجربتهم الديمقراطية بعزل الرئيس المنتخب مرسي، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي وصلت إلى حد الاستخدام المفرط للقوة من قبل أجهزة الأمن، والتي شملت الاعتقال والتعذيب والقتل، وقمع المعارضة بوحشية، كل هذه الإجراءات أدت إلى اقتناع بعض الشباب، من بينهم أشخاص ينتمون إلى الإخوان المسلمين بأن المخرج من هذا الوضع لا يكون إلا بحمل السلاح ضد الدولة لتغيير نظام الحكم فيها.

مع تصاعد نطاق حملات القمع التي يمارسها النظام، تشكل تمرّد مسلح في سيناء تقوده جماعة أعلنت انتمائها وولائها لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، بالإضافة إلى عدد من الجماعات الإرهابية من بينهم جماعة محمد جمال (شبكة محمد جمال الإرهابية)*، وجماعة أنصار بيت المقدس، وجماعة القاعدة في سيناء،² وهذا في حقيقة الأمر لا يشكل مفاجأة، فالنظام أساء التعامل مع الأوضاع غير المستقرة التي تلت حدوث الثورة، وبدل تحقيق المطالب التي نادى بها الشعب، تم تهميّشه وقمعه بشدة، فكانت النتيجة الحتمية لما آلت إليه الأمور أن اختار البعض التراجع عن تحقيق مطالبه لأن تحقيقها أصبح صعباً، والبعض الآخر اختار التخلص من القمع والعنف والظلم والقهر بحمل السلاح، فانتشر العنف الممارس من قبل النظام من جهة، وتساعدت العمليات الإرهابية ضد الدولة من جهة أخرى.

¹ كيسلر، أورين؛ داير- إميلي، "من هم الإرهابيون في سيناء .. ومصادر أسلحتهم؟"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2015/7/6. <https://goo.gl/iYODh5>

* تعتبر هذه الشبكة إحدى أهم أدوات تنظيم القاعدة لتنفيذ هجماتها الإرهابية في سيناء، تشكلت عن طريق سفر المصري محمد جمال إلى أفغانستان للجهاد ضد القوات السوفيتية هناك، وبعد عودته من الخارج ألفت الحكومة المصرية القبض عليه، وتم الإفراج عنه بعد ثورة 25 يناير ليعود إلى سيناء ويبدأ بإنشاء شبكته الإرهابية، التي وصفها مجلس الأمن بأنها أقوى الشبكات الإرهابية في العالم اتصالاً بتنظيم القاعدة، ولم تقتصر عملياتها الإرهابية على مصر بل تعدتها لتشمل ليبيا أيضاً.

² أنظر موقع ساسة بوست، "ناشونال إنترست: سياسات نظام السيسي تُوّجج العنف في مصر"، 30 أبريل 2016.

[/http://www.sasapost.com/translation/trouble-brewing-in-egypt](http://www.sasapost.com/translation/trouble-brewing-in-egypt)

ومما زاد الأمر تعقيداً في سيناء تدهور الأوضاع الأمنية والانفلات الأمني الذي أعقب الثورة، الأمر الذي سهل على الجماعات الإسلامية المتشددة الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة المهربة عبر الحدود، كما أن ضعف الثقة والاتصال بين أهالي سيناء والحكومة المصرية التي همشت المنطقة لسنين طويلة واكتفت بالحملة الأمنية كحل لمشكلة المنطقة، أدت إلى تشكيل شبكات مترابطة بين الجماعات الإرهابية وبعض أهالي سيناء، فتعدت خريطة الصراع، وأصبح من الصعب تحديد حجم الجماعات الإرهابية وقدراتها وأماكن تواجدها.

وقامت الحكومة المصرية بشن حملات قمع طالت سيناء بشكل متكرر في محاولة منها لضرب الجماعات الإسلامية المتشددة، فوثقت التعاون مع الجانب الإسرائيلي لتحقيق هذا الهدف، وفي هذا السياق، أكدت القناة الإسرائيلية العاشرة أن التعاون بين الجيش والمخابرات الإسرائيلية والمصرية فيما يتعلق بسيناء يفوق كل التوقعات، فالحكومة المصرية توافق على جميع الطلبات التي يتقدم بها الجانب الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق بمواجهة الجماعات الإسلامية المتشددة في كل من سيناء وقطاع غزة، وتجاوز التعاون بين الطرفين حدود التنسيق وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ليصل إلى حد التعاون الميداني والقيام بعمليات مشتركة ضد كل من يعتبرونه مصدر خطر لكل من إسرائيل والنظام المصري داخل سيناء.¹

تعد الحملات العسكرية التي وجهتها الحكومة لمواجهة الجماعات الإرهابية في سيناء ذات تأثير محدود، وليست كفيلة بالقضاء على هذه الجماعات وإنهاء وجودها، فهي تعمل على ردعها لفترة قصيرة لتعاود نشاطها مجدداً بعد توقف العمليات العسكرية، كما أن استمرار الحكومة باستخدام إستراتيجية المواجهة العسكرية فقط دون الاقتراب من الأهالي ومحاولة تكوين شبكات اتصال وعلاقات قوية معهم، وتوفير الحماية لهم أثناء العمليات العسكرية، وحمايتهم من

¹ أنظر موقع وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، "قناة إسرائيلية: تعاون جيشي إسرائيل ومصر يفوق التوقعات"، 27 يناير

2015. <https://paltoday.ps/ar/post/227396>

تهديد الجماعات الإرهابية، سيؤدي إلى تفاقم الوضع واستمرار الجماعات الإرهابية بالتوسع، بل ويحتمل ظهور جماعات جديدة.¹

من جهة أخرى، انعكست سياسات الحكومة تجاه المنطقة سلباً على السياحة، التي أصبحت تعاني من تدهور شديد بعد أن كانت إيراداتها تشكل مصدراً أساسياً للعملة الصعبة في مصر، وأوشكت السياحة أن تغلق أبوابها أما السياح الوافدين إلى مصر والعاملين في هذا القطاع على حد سواء، فالحالة الأمنية المتردية، وما تطلق عليه السلطات المصرية "الحرب على الإرهاب"، هو ما جعل السياح العرب والأجانب يتجنبون القدوم إلى مصر خوفاً على حياتهم، والبحث عن أماكن أكثر أمناً واستقراراً.

إن المشاكل الأمنية التي تعاني منها مصر وبشكل خاص مع حالة الانفلات الأمني التي صاحبت ثورة يناير/كانون الثاني 2011، هي المسؤولة عن حالة الخوف والذعر التي أصابت السياح والعاملين في قطاع السياحة، فالعمليات الإرهابية موجودة في سيناء، والجماعات الإرهابية تسيطر على المنطقة مستغلة علاقاتها مع بعض السكان والصلات الوثيقة التي نجحت في تشكيلها من جهة، ومن جهة أخرى تلتزم الحكومة المصرية دائماً بالحل الأمني، ولا تتوانى عن نشر عناصرها على الطرقات، مما جعل المنطقة مسرحاً للعنف والعنف المضاد، وهذا شكل خطراً على السياح وعناصر الأمن في آن واحد، لأن العمليات الإرهابية استهدفت الطرفين، وهذا ما جعل السياح ينفرون من القدوم إلى مصر، فلا يوجد ما يحفزهم على الخروج في رحلات إليها.²

¹ كيسلر، أورين؛ داير-إميلي، "من هم الإرهابيون في سيناء .. ومصادر أسلحتهم؟"، مرجع سابق.

² حسونة، هاجر، "خاص: الأمن وعدم الاستقرار يهددان مستقبل السياحة والاقتصاد بمصر"، الخليج أون لاين،

<https://goo.gl/kStEoT> .2015/9/28

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

شكلت ثورة يناير 2011 مرحلة مفصلية في الحياة السياسية المصرية، هذه الثورة التي أظهرت قدرة المواطن المصري على المطالبة بحقوقه والتخلص من الأنظمة القمعية التي تعاقبت على حكم مصر لسنين طويلة، وعلى الرغم من نجاح الثورة في المحافظة على تماسكها في إسقاط نظام مبارك، إلا أن الواقع سار عكس رغبة المصريين الذين لم ينجحوا طويلاً في المحافظة على تماسكهم ووحدتهم، ولم يستطيعوا مواجهة العقبات التي ظهرت في طريقهم بعد الثورة.

وعلى الرغم من إجماع كافة أطراف المجتمع ولو لفترة قصيرة على المطالب التي أرادوا تحقيقها، والاتفاق على ضرورة تحسين الأوضاع التي استمرت على نهج سيء لسنين طويلة، ووصول مرسي إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع لتكون أول تجربة ديمقراطية تعبر عن إرادة الشعب، وتوصل جماعة الإخوان المسلمين إلى الحكم بعد سنين طويلة من القمع والتهميش، إلا أن ما حصل بعد ذلك من تدخل أطراف داخلية مصرية معارضة للإخوان، وخارجية ترى في حكم الإخوان تهديداً لمصالحها في المنطقة، أدخل مصر في دائرة العنف.

لم تتوانى السلطات المصرية على اختلاف رؤسائها عن قمع المواطن المصري وتعنيفه، وتم قمع المعارضة بشكل عنيف خاصة بعد الإطاحة بمرسي وتولي سلطة الانقلاب مقاليد الحكم حتى لا يُسمح للمعارضة بتكرار ما حصل خلال الثورة، وحاول النظام مراراً فرض السيطرة بقوة السلاح، ليدخل المواطن المصري في حالة من الإحباط واليأس، والوعي التام بأن ما طالب به خلال الثورة لن يتحقق، فبدأ برؤية الدولة على أنها العدو الأول، ولا سبيل إلا لمواجهتها.

كما أن الحكومة أظهرت مراراً عجزها الواضح في تأمين الأوضاع الأمنية المصرية فحصلت حالة من الانفلات، فقد كان سقف توقعات المصريين كبيراً في تغيير الأوضاع نحو الأفضل، وبدلاً من أن تقوم الحكومة بخفض سقف التوقعات منعاً لحصول المشاكل مستقبلاً،

استمرت بترديد الوعود -حول قدرتها على تحسين الأوضاع- التي كانت في حقيقة الأمر مجرد شعارات، ولم تكن هناك نية حقيقة لتحسينها، فما تراكم طيلة ثلاثين سنة من مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية وحقوقية لن يتم حله خلال بضع سنوات، فازداد الأمر تعقيداً، وتعمقت الانتهاكات، وازدادت وتيرة العنف السياسي.

لقد كان لظاهرة العنف السياسي العديد من الآثار السلبية على الدولة والمجتمع معاً، فقد انهارت الديمقراطية، وانعدمت الثقة بمؤسسات الدولة، وزادت قوة العسكر لتصل إلى السيطرة على الاقتصاد، ودخلت الحريات في انتكاسة، فتم قمع الحقوق والحريات والتضييق على كافة مناحي الحياة، وتم التضييق سياسياً على المواطن المصري لترتفع أعداد المتضررين من العنف السياسي لتشمل كافة أطياف المجتمع، عدا عن الحالات النفسية والمرضية التي قادت الكثير من المواطنين إلى أحضان الجماعات الإرهابية وتكوين صلات وثيقة معها في مواجهة الدولة.

دخلت مصر في دوامة من العنف السياسي والأعمال الإرهابية بسبب سياسيات الحكومة وممارساتها القمعية في التعامل مع مطالب المصريين، حيث اعتمدت الدولة سياسية التهميش بحق المواطن المصري وزادت من معاناته الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى وقوفه ضد الدولة والسعي للتخلص من الظلم والقمع بطرق غير مشروعة، من خلال الانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

كما لعبت سياسية التهميش التي اتبعتها الدولة واللجوء إلى الحل العسكري والأمني لمشاكل أهالي سيناء دوراً كبيراً في تعقيد الأمور واتجاهها نحو الأسوأ، فقد تحولت سيناء إلى بؤرة تضم الجماعات الإرهابية التي عجزت الحكومة عن مواجهتها ووقف هجماتها، فاستطاعت هذه الجماعات الحصول على السلاح المهرب عبر الحدود واستقطاب الأعضاء للانضمام إليها، وتنفيذ الهجمات والأعمال الإرهابية، فانشغال الحكومة في الأوضاع الداخلية التي أعقبت الثورة، أدى إلى تهميش حماية الحدود وبالتالي سهولة حصول الجماعات الإرهابية على السلاح، والتواصل مع عناصر إرهابية في الخارج.

توصل الباحث في هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، أهمها:

- أن ظاهرة العنف السياسي كانت موجودة قبل الثورة لكن وتيرتها ارتفعت بعد الثورة، وبشكل خاص بعد وصول السيسي إلى الحكم، ويعود السبب في انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير إلى الانقلاب العسكري الذي أطاح بمرسي، وسياسات وممارسات مؤسسات الدولة التي استخدمت القمع والعنف والاعتقال والتعذيب كطريقة ممنهجة لتمكين نفسها وفرض سيطرتها ونفوذها.
- أن الثورة قامت لتحقيق الحرية والعدالة والعيش الكريم، لكن ما حصل على أرض الواقع جاء مغايراً لهذه المطالب، فقد تم انتهاك حقوق المواطنين وحررياتهم، واستمر ظهور المشاكل والأزمات التي أرهقت كاهل المواطن المصري وأصابته باليأس والإحباط.
- لم يتم التعامل مع مطالب المواطن المصري بجدية من قبل الحكومة المصرية، التي كان هدفها الوحيد المحافظة على مصالحها ومنع وجود أي معارضة لها، فالثورة لم تستطع التخلص من كافة العناصر الفاسدة التابعة لنظام مبارك والتي وجدت في الحكومة لفترات طويلة ولم يتم محاكمتها، ولم يتم محاكمة المسؤولين عن قتل المتظاهرين خلال الثورة.
- على الرغم من إجراء انتخابات رئاسية ديمقراطية بعد الثورة، إلا أن أطراف داخلية وخارجية نجحت في إفشال هذه التجربة والإطاحة بمرسي، فمن الطبيعي أن يتواجد النفوذ الغربي في المنطقة عندما يصل إلى الحكم من لا يتلاءم مع مصالحه، فالغرب الذي يخشى وصول الإسلام السياسي إلى الحكم، إضافةً إلى بعض دول الخليج العربي وإسرائيل قد ساهمت في إزالة جماعة الإخوان المسلمين عن الواجهة السياسية في مصر.
- يعتبر العنف السياسي الحاصل في مصر مؤسساتي ولدته مؤسسات الدولة وأجهزتها، فشعور المواطن المصري بالظلم قاده إلى الانخراط في ممارسة العنف كرد فعل على سياسات الحكومة وممارساتها القمعية، فالدولة مارست عنفاً مفرطاً لا يتلاءم وحجم

الأعمال التي قام بها المواطنون، الذين لم يفعلوا شيئاً سوى التعبير عن حقهم في تحسين أوضاعهم من خلال التظاهر.

● انعدمت ثقة قطاعات كبيرة داخل المجتمع المصري بمؤسسات الدولة بسبب الأعمال العنيفة التي قامت بها ضد المواطنين، فتلاشت الثقة بالمؤسسات الأمنية والدينية والقضائية التي تكاثفت مع بعضها وشاركت في قمع المواطن وتعنيفه وترهيبه.

● تعتبر ظاهرة العنف السياسي ظاهرة خطيرة على كافة المقياس، لما لها من انعكاسات سلبية على جميع مناحي الحياة المصرية، فهي تمس حياة الأفراد والمجتمع بشكل مباشر، مخلفةً ورائها آثار سلبية يصعب التعامل معها، ويحتاج التخلص منها وإيجاد حلول لها سنين طويلة.

● ترتبط ظاهرة العنف السياسي ارتباطاً وثيقاً بتزايد العمليات الإرهابية، فمع استمرار النظام المصري بقمع المعارضين وتعذيبهم واعتقالهم دون محاكمات عادلة، تبنت أعداد لا بأس بها من المعارضة فكرة الجهاد ضد الدولة للتخلص من الظلم والقهر، ومعاقبة الدولة على هذه الممارسات.

● وقفت ظاهرة العنف السياسي عائقاً أمام وجود معارضة حقيقية بسبب استمرار النظام المصري بسياساته القمعية والعنيفة التي تهدف إلى إخماد صوت المعارضة، وانتهى الأمر بأعداد كبيرة من المعارضين ما بين الاعتقال التعسفي والموت.

● سمحت ظاهرة العنف السياسي للمؤسسة الأمنية بالتربع على عرش الساحة السياسية المصرية لتمارس قوتها وبطشها دون رقيب أو حسيب، فأطلقت المؤسسة الأمنية يدها لتمعن في القتل والتعذيب والاعتقال، وتمادت في انتهاكها لحقوق المواطن المصري وحرياته، واستخدمت أقصى درجات القوة لأنها كانت تعلم جيداً أن النظام يساندها ولن يقف في وجهها ولن يحاسبها.

- شكلت جماعة الإخوان المسلمين عصب المعارضة السياسية المصرية على اعتبار أنها الجماعة الأكثر قوةً وتنظيماً، وبالتالي فإن ارتفاع أو انخفاض ظاهرة العنف السياسي يعتمد على طبيعة العلاقة بين الجماعة والنظام الحاكم.

التوصيات

توصي الباحثة بما يلي للتخفيف من ظاهرة العنف السياسي:

- التعامل بشكل جدي مع مطالب المواطن المصري واحترام حقوقه وحياته، والعمل على تحقيق الحرية والعدالة والعيش الكريم.
- إرساء مبادئ الديمقراطية واحترام الرأي الآخر والسماح بوجود معارضة حقيقية، واحترام نتائج الانتخابات.
- حل المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية بشكل تدريجي، والحد من ظهور أزمات ومشاكل جديدة لأنها سترهق كاهل الدولة والمواطن معاً.
- الالتزام بالنزاهة والشفافية والابتعاد عن العنف لإعادة ثقة المواطن المصري بمؤسسات الدولة.
- حل المشاكل الداخلية بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى العنف بتاتاً، لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على كافة مناحي الحياة المصرية بشكل عام وتزايد الإرهاب بشكل خاص.
- التزام المؤسسة الأمنية بدورها الأساسي المتمثل في حفظ الأمن والنظام، وعدم زجها في الصراعات على السلطة والنفوذ حتى لا تستمر في انتهاك حقوق المواطنين وحياتهم.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

إبراهيم، حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

أمين، جلال، مصر والمصريون في عهد مبارك (1981-2008)، القاهرة: دار ميريت، 2009.

ثابت، ياسر، الصراع على مصر ذئاب مبارك والعهد الجديد، القاهرة: كنوز للنشر والتوزيع: 2014.

جبر، ظافر، أثر ثورة 25 يناير كانون ثاني المصرية على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2013.

الحسن، إحسان محمد، علم اجتماع العنف والإرهاب دراسة تحليلية في الإرهاب والعنف السياسي والاجتماعي، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

الطائي، سمير، العنف السياسي في بلاد الرافدين "دراسة في جذوره التاريخية"، عمان: دار دجلة، 2007.

طويلة، حسن، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي (مصر والجزائر نموذجاً)، إربد: عالم الكتب الحديث، 2005.

العشري، نجاح، السادات ما له وما عليه.. دراسة عن جذوره وحياته ومشروعه السياسي وصراعاته ومصرعه، القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، 2011.

القرش، محمد فتحي، ثورة 25 يناير المشروع المصري للنهضة، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2012.

قرني، بهجت، وآخرون، الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2012.

محمد، أنور، **شهود عصر السادات**، القاهرة: دار إيه. أم للنشر والتوزيع، 1990.

محمد، عبد العليم، **الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية**، القاهرة: مكتبة جريدة الورد، 2011.

المناعي، عبد اللطيف، **الأيام الأخيرة لنظام مبارك 18 "يوم"**، ط 4، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012.

النجار، زغلول، أبو داود، السيد، ميدان التحرير: **التحولات في مصر جذور الماضي وآفاق المستقبل**، الجيزة: دار نهضة مصر للنشر، 2012.

نصار، آية، وآخرون، **الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

هيكل، محمد حسنين، **خريف الغضب.. قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1983.

الياسري، ياسين طاهر، **مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية رؤية قانونية وتحليلية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

ياسين، عبد القادر، وآخرون، **جمال عبد الناصر: رؤية متعددة الزوايا**، حلب: دار الكتاب العربي، 2008.

رسائل الماجستير

الجبور، محمد سمير، **الدور السياسي للمؤسسة العسكرية المصرية ف يظل التحولات السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة: جامعة الأزهر، 2014.

دار سلامة، لبنى علي حسن، **الموقف الإسرائيلي من التحول الثوري في جمهورية مصر العربية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2013.

عبد الله، محمد، دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012.

قتلوني، مصعب، دور مواقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، 2012.

المجلات

الخضر، طلال، الرئيس مرسي في مأزق"، مجلة الدبلوماسية، ع 62، (أغسطس 2012)، ص (34-35).

الرشيدى، أسامة، إستراتيجية الإعلام المصري خلال فترة حكم محمد مرسي وما بعد الانقلاب"، مجلة سياسات عربية، ع 6، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص ص (101-116).

عوض، منى، "عام من حكم مرسي"، شؤون فلسطينية، ع 253/254، (فلسطين، 2013)، ص (328-342).

كوك، ستيفن، "إقالة مرسي لقادة الجيش وانعكاسات ذلك على العلاقة بين القاهرة وواشنطن"، مجلة الديمقراطية (وكالة الأهرام)، مج 12، ع 48، (مصر، أكتوبر 2012)، ص ص (216-218).

المواقع الإلكترونية

إبراهيم، آية الله، "خبراء: الانفلات الأمني زاد في عهد مرسي.. ثروت: أطماع مرسي شغلته عن الملف الأمني وطلبة: الشعب غير مؤهل للديمقراطية"، مصرس، 2012/8/9.

<http://www.masress.com/elsaba7/18820>

إبراهيم، نجوى، الانفتاح الاقتصادي للسادات.. القطط السمان وفخ التبعية وحل برلمان 76،
التحري، 2015/3/19. <https://goo.gl/keHYbi>

أبو داود، السيد، الأمة في مواجهة الاستبداد... خبرات ثورة 25 يناير 2011 م، 8 يونيو
2011. <http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-95-151678.htm>

إسماعيل، أمينة، "تقرير خاص- بعد تضيق الخناق على الجامعات.. القلق يساور طلبة
مصريين على مستقبلهم"، الدليل السويسري، 1 يونيو 2016. <https://goo.gl/ktnefI>

أشرف، شريهان، الانتهاكات الأمنية في الجامعات مستمرة.. والحركات الطلابية تنتفض لثورة
جديدة، البديل، 7 ديسمبر 2014. <https://goo.gl/h1SUIIn>

الأهواني، رباب؛ محمد، أماني، "أبرز العمليات الإرهابية في سيناء منذ ثورة يناير وحتى الآن"،
شبكة الإعلام العربية، 19 أبريل 2015. <https://goo.gl/BzqT0K>

بدر، بدر، "لماذا دعم الكيان الصهيوني الانقلاب في مصر؟"، البيان، 26/10/2013.
<http://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id=3232>

بدوى، منير محمود، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، مجلة
دراسات مستقبلية، ع3، جامعة أسيوط: مركز دراسات المستقبل، يوليو 1997.
<https://goo.gl/CKQCpY>

برباري، سوزان، "أزمات نفسية في العالم العربي"، العربي الجديد، 23 أبريل 2016.
<https://goo.gl/AOPZzk>

بن زاموش، سهام، أخطاء قاتلة أنهت حكم محمد مرسي في عام واحد، العربية، 4 يوليو
2013. <https://goo.gl/gjdCiN>

بوناب، يحيى، "رامي خوري في "الجزيرة أمريكا": سنة سيئة جداً من حكم السيسي"، عربي
21، 8 يوليو 2015. <https://goo.gl/7T8CAk>

بياتشود، نيكولاس، "خرافة الاستقرار في مصر: الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مصر

لا تحقق الأمن"، منظمة العفو الدولية، 25 يناير 2016. <https://goo.gl/EKcYxt>

جرجس، فواز، رؤى غربية حول تحولات الأوضاع المصرية، مركز نماء للبحوث

والدراسات، 20/7/2013. [http://www.nama-](http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=262)

[center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=262](http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?Id=262)

جلال، البدرى، "(السادات) وضع بذرة التطرف... استعان بالجماعة الإسلامية لمواجهة

الناصريين"، البديل، 22 يوليو 2015. <https://goo.gl/AIB07A>

جمال، أحمد، "بعد خمسة أعوام على 25 يناير.. الثورة تستبدل مطالبها بالاستقرار"، العرب،

<http://www.alarab.co.uk/?id=71595>. 2016/1/26

الجمال، محمد حامد، أنوار الحقيقة: أهداف وإنجازات ثورة 25 يناير، الوفد، 2011/10/1.

<https://goo.gl/7X9hMj>

الجنابي، أحمد، "حادثة المنشية"، الجزيرة نت، 2013/1/7. <https://goo.gl/KngBht>

حامد، عبد الله، عنف النظام بمصر يدفع الشباب لتنظيم الدولة، الحوار المتمدن.

<http://www.ahewar.org/news/s.news.asp?nid=2279049>

حناتة، هشام، مرسى بين ديكتاتورية العسكر وديكتاتورية الإخوان، الحوار المتمدن،

2012/11/25.

<http://m.ahewar.org/s.asp?aid=333885&r=0&cid=0&u=&i=0&q>

الحجار، بهاء، "سيناء.. فوضى أمنية تزيد متاعب مرسى"، سكاي نيوز عربية، 16 مايو 2013.

<https://goo.gl/PVQXtQ>

حسن، عبد البصير، "بعد 5 سنوات من ثورة يناير: الخبز مقابل الحرية في مصر"، bbc

عربي، 22 يناير 2016. <https://goo.gl/4xUTmL>

حسن، محسن، رئيس وزراء مصر الأسبق الدكتور علي لطفي: منطق أهل الثقة قبل أهل الخبرة
لا يصلح لإدارة الأزمات، مجلة عريبات دولية، 2013/3/30.

<http://www.arabiyat.com/content/romooz/2536.html>

حسن، هشام، "بالتفصيل.. الدور الذي لعبته السعودية والإمارات في الانقلاب على الرئيس محمد
مرسي"، وكالة هيرمس برس، 2013/7/21، <https://goo.gl/UmNUEz>.

حسونة، هاجر، "خاص: الأمن وعدم الاستقرار يهددان مستقبل السياحة والاقتصاد بمصر"،
الخليج أون لاين، 2015/9/28، <https://goo.gl/8DarlY>.

الحضري، هدير، عبد الباسط، ليلي، في عهد المخلوع: 167 حالة قتل "بالتعذيب" في 16 عاماً..
و411 انتهاكاً للتعبير عن الرأي، الشروق، 5 ديسمبر 2014.

<https://goo.gl/ZeFPq3>

حنا، حكمت، مركز حقوقي: فترة حكم مرسي "ردة" في سجل حقوق الإنسان والحريات في
مصر، الوطن، 2014/12/10.

<http://www.elwatannews.com/news/details/615989>

خليل، محمود، "الإعلام و"السياسي".. "كل في طريقه"، الوطن، 2015/5/11.

<http://www.elwatannews.com/news/details/727381>

داود، وفاء علي، التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها، صحيفة سودارس،
2013/10/12، <https://www.sudaress.com/hurriyat/129519>.

درويش، باسل، "نيويورك تايمز: كيف يستخدم السياسي الإسلام لقمع المعارضة؟"، عربي 21، 11
يناير 2016، <https://goo.gl/Tsk5YC>.

الدسوقي، هاجر، "9 أزمات في عهد مرسي.. والحالية أخطرها"، دنيا تايمز، 2013/1/28.

<https://goo.gl/CExVQC>

دن، ميشيل؛ وليامسون، سكوت، "تنفر سياسات القمع والإقصاء التي تمارسها حكومة السيسي
شعب مصر المتململ، تهدد بدفع المصريين إلى أحضان الجماعات المتطرفة"، صدى، 20

أب 2014. <http://carnegieendowment.org/sada/?fa=56451&lang=ar>

الربضي، ختام، العنف السياسي في عالم متغير.. محاولة للفهم والتفسير، دنيا الوطن،
2015/11/23.

<https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2015/11/23/818285.html>

رزق، جابر، مذابح الإخوان في سجون ناصر.. أسرار رهيبة تذاق لأول مرة، ط2، مصر: دار
الاعتصام، 1987، ص ص 27-29.

<http://arareaders.com/books/read/16114?reader=2>

رسن، سامر، ما الفرق بين الثورة والانقلاب، ميزوبوتاميا، 2015/8/2.

<https://goo.gl/VtUCrf>

رشاد، ميرفيت، "بالمستندات.. تفاصيل خطة حبيب العادلي لتفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية"،

اليوم السابع، 3 مارس 2011. <https://goo.gl/JULh5x>

رشوان، هدى، عطية، عزة، نص الله، نورهان، "الوطن تنشر النص الكامل لتقرير هيومن

رايتس ووتش عن فض اعتصام رابعة والنهضة"، الوطن، 2014/8/12.

<http://www.elwatannews.com/news/details/537035>

الرشيدي، أسامة، "متى يصبح السيسي إلهاً"، العربي الجديد، 24 سبتمبر 2014.

<https://goo.gl/F3TVUR>

رويح، عبد الأمير، "الحقوق والحريات في مصر.. حملات قمعية تثير مخاوف الجميع"، شبكة

النبأ الإخبارية، 2015/6/17. <http://annabaa.org/arabic/rights/2524>

زعتز، هشام، "دراسة مقارنة لنشاط السياحة قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011 تكشف: تراجع حجم العاملين بالقطاع السياحي خلال الفترة من 2012 ل 2014.. وخفضت أجور العمالة الدائمة بإجمالي 70 مليون جنيه.. وهجرة 70% من الأيدي المدربة"، اليوم السابع، 20 مايو 2015. <https://goo.gl/22dHF0>

زكي، أنس، "هل تفكك تحالف الجيش والشرطة بمصر؟"، الجزيرة نت، 2015/4/26. <https://goo.gl/mgLAZ3>

زكي، أنس، الإعلام المصري: شحن وتحريض وتبرير، الجزيرة نت، 2013/8/15. <https://goo.gl/wpojiV>

زهران، أماني، "إيكونومست" ترصد وضع مصر بعد 5 سنوات من الثورة"، الوفد، 25 يناير 2016. <https://goo.gl/FbhvnX>

سرحان، همام، "المنظمات الحقوقية في مصر بين صمت "مريب" ومستقبل "مجهول"، الدليل السويسري، 27 نوفمبر 2014. <https://goo.gl/iUzoGG>

سطاس، سليم، "كشف تورط العادلي في تفجير كنيسة القديسين وعمليات أخطر في مصر"، أريبيان بزنس، 9 فبراير 2011. <https://goo.gl/YICQwa>

السكري، أحمد، "حادثة المنشية.. نجا عبد الناصر ولم ينج الإخوان"، دوت مصر، 12 يناير 2016. <https://goo.gl/hklsXF>

سليمان، عادل، عسكرة الدولة المصرية، العربي الجديد، 10 يوليو 2014. <https://goo.gl/lkE1co>

السماك، رضي، عبد الناصر وتأميم الصحافة المصرية، صحيفة الوسط، 20 يناير 2015. <http://www.alwasatnews.com/news/954170.html>

سمية، قادري، المهدي، شنين محمد، سيبيولوجيا الثورة، بحوث، 10 أبريل 2011.

<http://bohothe.blogspot.com/2011/04/blog-post.html>

الشبراوي، محمد، "إستراتيجية الخوف في جمهورية السيسي"، وكالة عرب سولا برس،

<https://goo.gl/kaMovo> .2014/11/1

الشربيني، عصام، وآخرون، بعد مرور خمس سنوات.. بالتفاصيل.. أسباب نجاح ثورة الياسمين

وفشل ثورة يناير، المصريون، 26 يناير 2016. <https://goo.gl/A9W9Fu>

شلتوت، طارق، تفاصيل أخطر دراسة عن العنف السياسي بعد الثورة، الموجز، 6 مارس

<http://www.elmogaz.com/node/69367> .2013

الشمي، محمد نبيل، العنف السياسي في العالم العربي.. دواعيه وتداعياته، الحوار المتمدن،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=215970> .2010/5/19

الصاوي، عبد الحافظ، "عامان من إخفاق اقتصاد مصر في عهد السيسي"، الجزيرة نت،

<https://goo.gl/ilH1rY> .2016/6/16

صبي، نادية؛ الشربيني، نشوة، في الذكرى الـ 43 لثورة مايو: الناصريون والإخوان وجهان

لعملة واحدة، الوفد، 15 مايو 2014. <https://goo.gl/fdt6ND>

صلاح الدين، إسلام، "رويتز تحقق في ملاحقة الدولة المصرية لطلاب الجامعات بسبب

التظاهرات"، شبكة شفاف، 1 يونيو 2016.

<http://www.shafaff.com/article/31746>

ضمراوي، بانا، تعريف الثورة، موقع موضوع، 2014/12/3. <https://goo.gl/3DbEKW>

عاطف، هدير، "باحث بريطاني: لماذا تحول الإعلام عن دعم السيسي؟"، التحرير،

<https://goo.gl/1oLR3n> .2016/5/12

عامر، عادل، الأزمات في سنة أولى مرسي: بقلم الدكتور عادل عامر، دنيا الوطن،
2013/5/22.

<http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/05/22/294741.html>

عامر، عادل، جرائم العنف في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، بوابة الفجر، 5 يونيو 2013.
<http://www.elfagr.org/355803>

عباسي، فتون، "العلاقة المضطربة بين عبد الناصر والإخوان.. كأن التاريخ يعيد نفسه"،
الميادين، 23 يوليو 2013. <https://goo.gl/quRG10>

عبد الحميد، أشرف، "المتهم محمد مرسي.. إعدام و85 عاماً وينتظر المزيد"، العربية، 19 يونيو
2016. <https://goo.gl/9KYCKr>

عبد الحميد، وائل، "كينيث روث: على غرار داعش.. السيسي يحرم الطلاب من التعليم"، مصر
العربية، 2 يونيو 2016. <https://goo.gl/6PbRpe>

عبد السميع، أحمد، عبد الناصر والشيوخيون... التحول من المواجهة إلى التحالف، اليوم الجديد،
28 سبتمبر 2015. <http://elyomnew.com/news/inside/2015/09/28/34625>

عبد المقصود، صلاح، "أزمة سيناء بين الرئيس مرسي والفريق السيسي (ج1)"، الجزيرة نت،
2015/6/24. <https://goo.gl/p9crMa>

عبيد، كمال، "الحقوق والحريات في مصر.. الانتهاكات المتزايدة تكشف حقيقة الإصلاحات
الرمزية"، شبكة الأنباء المعلوماتية، 2015/2/5.

<http://annabaa.org/arabic/rights/847>

عرفات، إبراهيم، "الانتقال الديمقراطي: قراءة في تجربة مصرية جديدة"، مركز الجزيرة
للدراسات، 14 فبراير 2013. <https://goo.gl/046oJf>

عرفة، محمد جمال، الجماعة الإسلامية المصرية: دعوة ثم عنف ثم دعوة...؟، الإسلام اليوم.

<http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-55-1151.htm>

عز الدين، أسماء، "في ذكراها ال 45.. السادات أطاح ببقايا نظام عبد الناصر في ثورة

التصحيح"، الوفد، 15 مايو 2016. <https://goo.gl/0aQzEv>

عطا الله، لينا، "الحركة الحقوقية المصرية: عابدة سيف الدولة"، مدى مصر، 10 أكتوبر 2015.

<https://goo.gl/W0eUry>

علي، أحمد، عن معنى الشرعية والثورة والانقلاب (2-2)، صحيفة اليوم السابع، 19 يوليو

2013. <http://www.youm7.com/story/0000/0/0/-/1168599>

العناني، خليل، مبارك والإخوان... خبرة الثلاثين عاما، مركز الجزيرة للدراسات، 13 أكتوبر

2011. <http://studies.aljazeera.net/ar/files/2011/08/201187113648385>

131.html

فضل، بلال، السادات وما أدراك ما السادات (5)، العربي الجديد، 31 ديسمبر 2015.

<https://goo.gl/IMR27q>

فيديو بعنوان "أكبر رجال المخابرات الأمريكية يعترف أن مرسى كشف المخطط الأمريكي"،

9 ديسمبر 2013، [على الرابط:](#)

<https://www.youtube.com/watch?v=K2bxxtbJNAU&nohtml5=False>

فيديو بعنوان "تقرير خاص عن دور الإعلام في إسقاط الرئيس المصري المنتخب د. محمد

مرسى وادعاءاته الكاذبة"، بتاريخ 18/10/2013.

https://www.youtube.com/watch?v=qF_o5SN1jEA

فيديو جلسة الاستماع التي عقدها لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي بتاريخ 25

يوليو 2013. https://www.youtube.com/watch?v=J_48c_SPttk

فيديو مقابلة وائل الأبرشي مع محمد دحلان بعنوان "محمد دحلان يتحدث عن الإخوان المسلمين
وقطر وتركيا"، بتاريخ 2014/3/14.

<https://www.youtube.com/watch?v=0KFHGB34qsc>

القاضي، عادل، "في مصر: استخدام الدين لتعزيز تبعية الدولة"، صحيفة التقرير، 20 سبتمبر

<https://goo.gl/XPmzr4> .2014

قريشي، الحسين، "أزمة القيم في ظل الربيع العربي.. الواقع وسيناريوهات المستقبل"، آفاق،

<http://aafaqcenter.com/index.php/post/2094> .2014/7/15

كرم، سمير، مفهوم الانقلاب العسكري، التجديد العربي، 2 أكتوبر 2013.

<https://goo.gl/LPdPzf>

كيسلر، أورين؛ داير، إميلي، "من هم الإرهابيون في سيناء.. ومصادر أسلحتهم؟"، المركز

<https://goo.gl/5LY6X4> .2015/7/6 للإقليمي للدراسات الإستراتيجية،

اللبان، شريف درويش، محمود، دعاء عادل، "صعود مؤشرات الفشل: تعامل حكومة الإخوان

مع الملف الاقتصادي أثناء حكم مرسي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 24 مارس

<http://www.acrseg.org/40041> .2016

المجالي، رضوان محمود، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، دفاتر

<https://goo.gl/XoumQ2> .2015، ع 12، السياسة والقانون،

محفوظ، محمد، العنف السياسي.. مقاربة أولية، صحيفة الرياض.

<http://www.alriyadh.com/23749>

محمد، معتز بالله، "هآرتس: السيسي الأسوأ في قمع الصحفيين"، مصر العربية، 9 مايو 2016.

<https://goo.gl/fhHYn9>

محمد، معتز بالله، "يديعوت: بعد اقتحام نقابة الصحفيين.. قمع السيسي يطال الجميع"، مصر

العربية، 2 مايو 2016. <https://goo.gl/1XbHDF>

المدهون، إبراهيم، "حصار غزة وتعقيدات الحالة الأمنية في سيناء"، المركز الفلسطيني للإعلام،

13 سبتمبر 2013. <https://goo.gl/EWpBwW>

مرزوق، شيماء، "سيناء" التحدي الأكبر أمام السيسي"، الرسالة، 13 حزيران 2013.

<https://goo.gl/Bclc70>

المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، الانتخابات الرئاسية المصرية 2012.

<http://www.dohainstitute.org/release/b8576869-81e1-40dd-bac9->

[fbc563933e68](http://www.dohainstitute.org/release/b8576869-81e1-40dd-bac9-fbc563933e68)

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، الانتخابات الرئاسية المصرية، ورقة تحليل

سياسات، قطر: وحدة تحليل السياسات في المركز، 2012. <https://goo.gl/iRPL3j>

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، عام من حكم محمد مرسي سجل حافل من الانتهاكات،

وتقويض منهجي لدولة القانون، 26 يونيو 2013. <http://www.cihrs.org/?p=6845>

مركز القاهرة للدراسات وحقوق الإنسان، "على حكومة مرسي سحب مشروع قانون تأميم

المجتمع المدني من مجلس الشورى وسحب مشروع حزب الرئيس لخلق منظمات حقوق

الإنسان"، 28 فبراير 2013. <http://www.cihrs.org/?p=5998>

المشد، محمد، "السيسي والإعلام: تدهور العلاقة"، صدى، 29 أبريل 2016.

<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=63494&lang=ar>

المعتصم، محمد، "25 يناير": ثورة لم تحقق أهدافها وخلافات الثوار والسياسيين سبب فشلها،

الوطن، 2016/3/2. <http://www.elwatannews.com/news/details/1003183>

مندور، ماجد، القمع في مصر مبارك إلى السيسي.. مصر في عهد السيسي أكثر سلطوية وقمعاً مما عرفته على مر تاريخها، صدى، 11 آب/أغسطس 2015.

<http://carnegieendowment.org/sada/?fa=60987&lang=ar>

منصور، ياسمين كامل، دراسة في مفهوم الاستبداد السياسي، الحوار المتمدن، 10/6/2012.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311250>

منظمة العفو الدولية، "مصر بعد ثلاث سنوات على ثورة يناير: استمرار القمع على نطاق واسع

بلا هوادة"، 23 يناير 2014. <https://goo.gl/NWYFtv>

المنظمة اليمنية للتوعية القانونية والسياسية، الاستبداد، 19 ديسمبر 2013.

<https://goo.gl/pzd7CT>

موقع Arabic RT، "مصر.. السيسي يصادق على عزل 44 قاضياً"، 11/5/2016.

<https://goo.gl/gTbc0p>

موقع bbc عربي، "انتخابات الرئاسة المصرية 2012: تسلسل زمني"، 27 أبريل 2012.

<https://goo.gl/BfMMhT>

موقع bbc عربي، "مصر: تمديد الطوارئ في سيناء بسبب استمرار وجود الجماعات

الإرهابية"، 10 مايو 2016. <https://goo.gl/jjumZZ>

موقع أخبارك، "BBC تتحدث عن دور الإعلام المصري المشبوه بإسقاط مرسي".

<https://goo.gl/0pvRLl>

موقع أخبارك، "كيف بدأ القمع؟ قراءة في صفحات تاريخ جهاز الشرطة".

<https://goo.gl/qQsGXR>

موقع أسرار عربية، "التفاصيل الكاملة للدور السعودي الإماراتي في انقلاب مصر".

<https://goo.gl/FdmnLr>

موقع أصوات مصرية، "تسلسل زمني لأهم الأحداث.. 25 يناير 2011-2014"، 2014/1/23.

<http://www.aswatmasriya.com/news/details/48779>

موقع الائتلاف العالمي للحريات والحقوق، "مصر تدخل 2016 بسجل حافل بالإخفاء القسري

والتعذيب.. والطلاب الضحية الأبرز"، 6 يناير 2016. <https://goo.gl/6dJKsR>

موقع البداية، "انفوجراف.. النديم يرصد "عامين من القهر والتعذيب" في ظل حكم السيسي: 915

حالة تعذيب و 1083 قتيلاً و 597 إهمال طبي لمحتجزين"، 2016/6/9.

<http://albedaiiah.com/news/2016/06/09/114672>

موقع البناء الإخباري. "محمد مرسي يكشف قريباً عن شبكة التخريب والعنف في مصر"،

<https://goo.gl/DIfRIS>. 2013/3/13

موقع الثورة اليوم، "عن أسباب إسقاط مرسي.. الإخوان" بين الاستخفاف والاستحقاق"، 27

أبريل 2016. <https://goo.gl/wWS5uG>

موقع الجزيرة مباشر، "انتخابات برلمان "الثورة" المصري (2)"، 6 ديسمبر 2015.

<http://mubasher.aljazeera.net/reports/2015/12/201512694950644840.h>

tm

موقع الجزيرة نت، "نقابة الصحفيين.. صحفياً مصر ينتفضون ضد القمع"، 2016/5/2.

<https://goo.gl/57TkoS>

موقع الجزيرة نت، "إسرائيل.. فزع من الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضادة (ج1)"،

<https://goo.gl/i8L1SU>. 2014/6/18

موقع الجزيرة نت، "إسرائيل.. فزع من الربيع العربي واحتفاء بالثورات المضادة (ج2)"،

<https://goo.gl/aqFCo8> .2014/6/19

موقع الجزيرة نت، "إقالة وزير الداخلية المصري.. التوقيت والدلالات"، 2015/3/5.

<https://goo.gl/w4ZMPC>

موقع الجزيرة نت، "أبو الفتوح: القمع في مصر يذكي التطرف بالمنطقة"، 2014/5/26.

<https://goo.gl/gYft8r>

موقع الجزيرة نت، "اقتصاد مصر ما بعد الثورة"، 2016/1/23. <https://goo.gl/IHziLW>

موقع الجزيرة نت، "العفو الدولية: أزمة حقوق إنسان ضخمة بمصر"، 2016/1/23.

<https://goo.gl/0Jui68>

موقع الجزيرة نت، "المعتقلون بمصر.. انتهاكات غير مسبوقة"، 2015/12/8.

<https://goo.gl/3WMkXy>

موقع الجزيرة نت، "انتخابات مصر 2014.. الرئاسة والمشير"، 2014/5/2.

<https://goo.gl/VZ4o6F>

موقع الجزيرة نت، "تفاصيل تصفية قيادات للإخوان المسلمين لمدينة 6 أكتوبر"، 1 يوليو 2015.

<https://goo.gl/Ax2Ia1>

موقع الجزيرة نت، "ثورة 25 يناير.. محطات وأحداث". <https://goo.gl/swL7rD>

موقع الجزيرة نت، "رابعة العدوية.. المذبحة مستمرة"، 2015/8/13.

<https://goo.gl/txLBmU>

موقع الجزيرة نت، "متابعون: القضاء المصري سلاح النظام ضد خصومه"، 2016/5/7.

<https://goo.gl/vpFnTe>

موقع الجزيرة نت، "مرسي والإعلام.. اتهامات متبادلة". <https://goo.gl/C9Eea1>

موقع الراية، "مصر السيسي.. ليست حرة ولا آمنة"، 17/3/2016. <https://goo.gl/rBjuDi>

موقع الرسالة نت، "وثائق أمريكية تكشف تمويل عملية إسقاط مرسي"، 11 يوليو 2013.

<https://goo.gl/MuVhQb>

موقع الرسالة، "صحف عالمية: السيسي يجرم ثورة يناير بإعدام مرسي"، 17 مايو 2015.

<https://goo.gl/NiVa9n>

موقع العربي الجديد، "أمنستي" ل السيسي: لا تستعمل ذريعة الإرهاب لممارسة القمع"، 30

يونيو 2015. <https://goo.gl/NT6WgR>

موقع العربي الجديد، "القضاء المصري يجمع معارضي السيسي.. وتحذيرات من انهياره"،

<https://goo.gl/Fegt2K>. 2016/5/23

موقع العربي الجديد، "ذي غارديان: القضاء المصري ظالم وغاشم والمحاكم أدوات للانتقام"،

<https://goo.gl/xETvc1>. 2015/9/1

موقع العربي الجديد، "رعب رسمي من 25 أبريل: اعتقالات تسبق التظاهرات"، 2016/4/23.

<https://goo.gl/ePjRYy>

موقع العربية نت، "جبهة الإنقاذ الوطني تحمل مرسي مسؤولية العنف في مصر"، 5 ديسمبر

2012. <http://www.alarabiya.net/articles/2012/12/05/253538.html>

موقع العربية، "السيسي يستقيل ويعلن ترشحه للرئاسة"، 26 مارس 2014.

<https://goo.gl/jgiwJv>

موقع العصر، "بعض خفايا الدور الخليجي الأمريكي في إسقاط مرسي"، 2013/7/5.

<http://alasr.me/articles/view/14445>

موقع الكوفية، "مصر في عام الاختبار الكبير (صور)"، 23 ديسمبر 2013.

<http://kofiapress.net/main/news/17818>

موقع المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، "تغيرات هيكلية: ندوة: حالة مصر من منظور

نفسى واجتماعي بعد الثورة"، 2015/4/28. <https://goo.gl/vNGK5L>

موقع المركز الفلسطيني للإعلام، "السياسي يعزل 4 قضاة بذريعة الاشتغال بالسياسية، 18

فبراير 2016. <https://goo.gl/9VtOue>

موقع المركز الفلسطيني للإعلام، "تضاعف في عدد السجون المصرية منذ الانقلاب"،

<https://goo.gl/niqJXZ>. 2016/2/3

موقع المسلم، "وما تزال الأسباب الحقيقية لعزل مرسي تتكشف"، 1435/1/8هـ.

<http://www.almoslim.net/node/192201>

موقع المغرب اليوم، "المعارضة تحمل مرسي المسؤولية وتحذر من شبح الحرب الأهلية"، 27

يناير 2013. <http://www.almaghribtoday.net/news/titles/2013-01-27-17->

24-01

موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "بيان تنحي مبارك عن الحكم".

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/egyptionrevoution/julythree.html>

موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "تاريخ الثورة المصرية".

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/reveulotion/html/history.htm>

موقع الهيئة العامة للاستعلامات، "نجاحات ومكاسب حققتها ثورة 25 يناير".

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/reveulotion/html/egyrev02.html>

موقع الوفد، "بعد 43 عاماً على وفاته... ماذا جرى بين عبد الناصر والإخوان"، 28 سبتمبر

2013. <https://goo.gl/yTibhj>

موقع الوفد، "عبد الناصر.. العصر الذهبي لانتشار المعتقلات السياسية"، 29 مارس 2016.

<https://goo.gl/1GAjnR>

موقع الوفد، "في الذكرى ال 62 لثورة يوليو.. تدمير الحياة السياسية والحزبية أكبر أخطاء

ناصر"، 22 يوليو 2014. <https://goo.gl/VSZ7bh>

موقع اليوم السابع، "10 أسباب اقتصادية ومعيشية ساهمت في الإطاحة بنظام مرسي.. أزمة

الوقود الخائفة وانقطاع الكهرباء وارتفاع أسعار السلع أبرز الأزمات.. وازدياد معدلات

البطالة وانخفاض قيمة الجنيه أسقط حكم الإخوان"، 21 يوليو 2013.

<https://goo.gl/xUe722>

موقع اليوم السابع، "الجريمة المنظمة.. أخطر تحدٍ لمصر ما بعد الثورة"، 15 أبريل 2011.

<https://goo.gl/NQ193z>

موقع اليوم السابع، "منصور حسن: حرام على شباب الثورة استمرار الانقسام الحزبي"،

<https://goo.gl/QD9w0u>. 2011/8/26

موقع تورس الإخباري، "محمد مرسي يكشف قريباً عن شبكة التخريب والعنف في مصر"،

<http://www.tuess.com/binaa/12621>. 2013/3/13

موقع جريدة الشعب الجديد، "400 مليون دولار تكلفة مؤامرة إزاحة مرسي والإسلاميين".

<https://goo.gl/jsy0MV>

موقع سياسة بوست، "بروكينجز: كيف يؤثر القمع على مستقبل الاستقرار السياسي في مصر"، 7

نوفمبر 2015. [/http://www.sasapost.com/us-egypt-relationship](http://www.sasapost.com/us-egypt-relationship)

موقع سياسة بوست، "علاقة دحلان بالسياسي يغذيها المال والفساد"، 2 مايو 2015.

[/http://www.sasapost.com/sisi-dahlan](http://www.sasapost.com/sisi-dahlan)

موقع ساسة بوست، "ناشونال إنترست: سياسات نظام السيسي تُوَجِّح العنف في مصر"، 30 أبريل 2016. <http://www.sasapost.com/translation/trouble-brewing-in-egypt>

موقع شبكة المرصد الإخبارية، "مفكر إسرائيلي: إسقاط مرسي يفوق في أهميته نكسة مصر في 67"، 17/3/2013. <http://marsadpress.net/?p=12054>

موقع شبكة مرصد الإخبارية، "أسرار جديدة عن الرئيس مرسي وعن مؤامرة السيسي بتوجيهات أمريكية إسرائيلية ونصائح خليجية وأردنية ورشواوى"، 25/7/2013. <http://marsadpress.net/?p=12358>

موقع صحيفة التغيير، "الفرق بين الثورة والانقلاب". <http://www.al-tagheer.com/art30714.html>

موقع صحيفة المصريون، "رويترز: النظام الحالي في مصر لن يستمر طويلاً"، 13 فبراير 2016. <https://goo.gl/MI0Dav>

موقع صحيفة المصريين، "مفاجأة الجامعات لطلاب: تحليل خمور.. والفصل عقوبة سب السيسي"، 3 أكتوبر 2014. <https://goo.gl/Tq1m88>

موقع صحيفة صدى الإلكترونية، "مفتي مصر يوافق على إعدام مرسي"، 4/6/2016. <https://www.slaati.com/2016/06/04/p565071.html>

موقع كرونیکال، "مصر مرسي (2012-2013)"، 9 ديسمبر 2015. <https://goo.gl/Fe5TfY>

موقع كلمتي، "المرصد المصري للحقوق والحريات: سيناء.. عامان من الجرائم"، 15 يونيو 2015. <https://goo.gl/ObjjZU>

موقع كلمتي، "بالأرقام.. "السياسي" يرفع مرتبات الجيش والشرطة أضعاف مضاعفة ويقول للشعب "مافيش""، 4 يونيو 2014. <https://goo.gl/dbrxiT>

موقع مصر العربية، "في ذكراها الثالثة الأمم المتحدة تطالب بتحقيق كامل في فض رابعة"، 13 أغسطس 2016. <https://goo.gl/pDuuJA>

موقع مصر العربية، "معتز بالله عبد الفتاح: لهذا السبب.. فشلت ثورة 25 يناير"، 2 أكتوبر 2014. <https://goo.gl/690IkF>

موقع مصر اوي، "العفو الدولية: احتجاج نقيب الصحفيين قمع غير مسبوق لحرية الصحافة""، 30 مايو 2016. <https://goo.gl/lhfJ5K>

موقع ميدل ايست اونلاين، "عزل مرسي يسمح للأردن بالتنفس ملء رئتيه"، 12/7/2013. <http://www.middle-east-online.com/?id=158603>

موقع نون بوست، "اقتحام "النقابة".. الحلقة الأخيرة في سلسلة قمع الصحافة في مصر"، 2 مايو 2016. <https://www.noonpost.net/content/11553>

موقع نون بوست، "الاقتصاد المصري: ليت الذي كان لم يكن!"، 25 يناير 2016. <https://goo.gl/JuM9wT>

موقع نون بوست، "لماذا تدعم مصري والإمارات والسعودية عودة دحلان؟"، 2 نوفمبر 2013. <http://www.noonpost.net/content/848>

موقع هافينغتون بوست عربي، "40 سنة سجن لمرسي والإعدام لـ 6 آخرين بينهم 3 صحفيين فني قضائية" التخابر مـ قـ طـ ر""، 18/6/2016. http://www.huffpostarabi.com/2016/06/18/story_n_10543650.html

موقع هافينغتون بوست عربي، "إحالة نقيب الصحفيين المصريين وعضوين بمجلس النقابة إلى محاكمة عاجلة"، 2016/5/30.

http://www.huffpostarabi.com/2016/05/30/story_n_10211816.html

موقع ورد بريس، "العلاقات المصرية - السوفييتية (1952-1970)"، 5 مايو 2008.

<https://goo.gl/RU2wyf>

موقع وطن، "بين أكاديمية مبارك والزند.. الانتهاكات تتزايد والوظائف لأولاد الذوات فقط"،

10 يناير 2016. <https://goo.gl/iJ87ND>

موقع ويكيبيديا الإخوان المسلمون، "الإخوان المسلمون بين عبد الناصر والسادات من المنشية إلى

المنصة 1952-1981"، 29 أبريل 2016. <https://goo.gl/EoTn3f>

موقع يمن برس، "المعلومات السرية حول مؤامرة إسقاط الإخوان تشرف عليها السعودية

والإمارات بمعية الغربية، 5 يوليو 2013. [http://yemen-](http://yemen-press.com/news20586.html)

[press.com/news20586.html](http://yemen-press.com/news20586.html)

ناصر، عبد الرحمن، كيف بدأ القمع؟ دراسة في تاريخ الشرطة المصرية، ساسة بوست، 21

فبراير 2015. <http://www.sasapost.com/egyptian-police/>

نصر، علي، القومي لحقوق الإنسان: 64% من نساء مصر يتعرضن للتحرش، مصرس،

11/1/2012. <http://www.masress.com/elsaba7/34845>

وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، "قناة إسرائيلية: تعاون جيشي إسرائيل ومصر يفوق التوقعات"،

27 يناير 2015. <https://paltoday.ps/ar/post/227396>

ويكي ثورة، حصر قتلى عهد محمد مرسي تفصيلياً، 26 يونيو 2013.

[/https://wikithawra.wordpress.com/2013/06/26/morsicasualities](https://wikithawra.wordpress.com/2013/06/26/morsicasualities)

يوسف، سمير، "المملكة العربية السعودية وذاكرة المصريين المنقوبة"، منظمة إعلاميون حول

العالم. <http://www.journalists.at/?p=30719>

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

January 2011 Revolution and its Effect on the Increase of Political Violence in Egypt

**By
Ruba Rasem Mohammad Husien**

**Supervised by
Dr. Othman Othman**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Master Degree in Planning & Political
Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2016

January 2011 Revolution and its Effect on the Increase of Political Violence in Egypt

By

Ruba Rasem Mohammad Husien

Supervised by

Dr. Othman Othman

Abstract

This study is clarifying the impact of January, 25 Revolution in aggravating the political violence in Egypt. At First, the study will discuss the causes and factors that led to the rise of this phenomenon in the five years that followed the revolution beginning. Secondly, it will show up the effects and consequences of the continuous political violence especially in the presence of a real threat that may exacerbate this phenomenon.

The study based on a basic premise clarified that the **January 25 Revolution** had come as a reaction to the poor economic conditions and tyranny in Egypt. Therefore, it came to improve the economic conditions and to get rid of the long-standing oppression and injustice since the era of President Hosni Mubarak and before. However, the reality was different from the expectations as conditions have gone to the worst after the revolution and the phenomenon of political violence has exploded and spread on a large scale. In sequence, it was turned to a dynamic reciprocal phenomenon escalated at the current stage; especially as it was affected by internal and external factors.

The study discussed the phenomenon of political violence before and after the revolution. First, by bringing together the events that preceded it

in conjunction with the significant role of the conditions and factors that prevailed before the revolution beginning. Secondly, through illustrating how the government policies and methods used in dealing with the opponents had influenced in starting the political violence which had spread widely and affected large segments of the Egyptian people.

The study relied on the descriptive approach, analytical approach, criticized analytical approach and based on the historical approach to prove the hypothesis of the study and answer its questions.

The most important conclusion came out from this study is that the phenomenon of political violence was present before the revolution but its severity and frequency increased dramatically after the revolution. As a result, the successive Egyptian authorities on regime had exercised the political violence as a mean to keep its presence in the government and prevent any other oppositions ; therefore, the political violence in Egypt is considered institutional that has been brought by the government's institutions and bodies which had faced the actions of citizens by using severe repressive policies that did not match with their demonstrations to have the right of changing the poor conditions which they have suffered over many years.

The phenomenon of political violence brought a lot of negative effects that have reflected on all aspects of the Egyptian life. As a result, it became so difficult to deal with those effects and to find solutions for them in the short term. In addition, the political violence has led the Government

Security Forces to take over the power in the political arena and it has led to the citizen's lack of confidence in the ruling regime.

The existence of a real opposition was not allowed according to the intimidation of citizens and the practice of violence against them which has led to the fear from engaging in political life. Obviously, getting the supreme power is always the cause of repressing, Marginalizing and working continuously to weaken and intimidate the other parties in order to prevent them from competing with again. For example, internal and external parties did not accept the arrival of the Muslim Brotherhood to the regime; therefore, they quickly worked to frustrate their rule and to show them as a terrorist organization that does not deserve to remain in power.

After the arrival of Al-Sisi to the presidency, the situation did not change and Egypt could not get rid of the problems that continued many years and Al-Sisi promised to solve them. According to this situation, the phenomenon of political violence has unexpectedly risen leaving behind effects that was hard to deal with and to find solutions in the current period.